

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

❖ إليك يا سيدي، وحببي، وقرّة عيني، رسول الله صلى الله عليك وسلم: طمعا في القرب منك، وصحبتك في الآخرة بعدما حرمت منها في الدنيا. واعتذارا مني إليك على تطاول السفهاء، وتجرؤ الجهلاء، على اسمك الشريف، وشخصك العظيم، ونبوتك، وأنت أظهر خلق الله وأفضل رسله ولو كره الكافرون.

❖ إلى من أجد ثمرة دعائهما لي في جوف الليل في كل روعة وغدوة، والديّ الحبيبين: متّعني الله بطول عمرهما، ووفقني للإحسان إليهما، وأعاني على ردّ ذرة خير مما غمراني به من أفضال، وقدماه لي من عطاء طول حياتهما.

❖ إلى توأم الروح، ورفيق الدرب، درعي وسندي، زوجي الحبيب:
إقرارا مني بالفضل والجميل، ووفاء للعشرة والمودة، وعهدا
بالإخلاص والحب.

❖ إلى فلذات كبدي، ورياحين عمري، أولادي الأحباء، اليُسر،
والبشر، والخير: أدعو الله أن يجعلهم قرّة عين لنا، وأن ينبتهم
نباتا حسنا، ويدخلهم في عباده الصالحين.

إليهم جميعا، أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ، وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" ((سورة
النمل/19))

إقرارا مني بفضل كل الأيادي البيضاء التي امتدّت بالعون والمساعدة،
وساهمت في إخراج هذا البحث، أجد لزاما عليّ أن أتوجه بالشكر الجزيل،
والدعاء الخالص لله تعالى أن يجازي الجميع عني خير الجزاء، وأخصّ
بالذكر منهم:

● أستاذي المشرف، فضيلة الأستاذ الدكتور سلمان نصر، حفظه الله
ونفع به، فقد كان لي خير معين على إتمام هذا البحث، وكان لي أبا
ناصحا، ومعلما مؤدّبا، ولم يتوان عن شحذ عزيمتي كلما نال مني
الفقر. فجزاه الله عني خير الجزاء.

● فضيلة الدكتور حسين شرفة، نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
لكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر
بباتنة، على ما منحني من وقته، وجهده، ونصائحه، وتيسيره لي
كثيراً من الأمور، وتذليله كثيراً من العقبات. فجزاه الله عني خيرا
كثيرا وعطاءً وفيرا.

- شقيقي العزيز، عبد الكريم عواطي، على ما بذله معي من جهد، ووقت، وخدمات كثيرة أعجز عن الوفاء بحقها له، فأدعو الله العلي القدير أن يجازيه عني خير الجزاء، وأن يجزل له الثواب والعطاء.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وسيدّ الخلق أجمعين، سيّدنا، وحبيبنا، وقدوتنا، محمد رسول الله، الصادق الأمين، وعلى آله، وصحبه، والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد.

لا يخفى على الباحثين والمشتغلين بعلوم الحديث الشريف، أن النقد الحديثي، وكشف مناهج الأئمة النقاد في نقدهم المرويات، هو من أشقّ المباحث وأصعبها، لارتباطه بعلم العلل الذي هو أدقّ علوم الحديث وأغمضها، وهو إلى جانب ذلك أجّلها وأشرفها. لم يشتغل به من القدامى إلا عدد قليل ممن آتاهم الله العلم والفهم، ولم يبرز فيه منهم إلا أفراد معلومون، خصّهم الله بالنظر الثاقب، والحسّ الذكي المرفه.

وعلى رأس هؤلاء يتربّع الإمام الجهّذ، الفدّ العبّري، محمد بن إسماعيل البخاري، من أذعن له أقرانه، وشيوخه، وتلاميذه، بالصدارة في هذا العلم، والتقدم فيه عليهم جميعا.

وإن كان اسم البخاري قد اقترن عند كافة الناس بكتابه الجامع الصحيح، لاحتوائه على الأحاديث الصحيحة فقط، فإن خاصة الناس من المشتغلين بعلوم الحديث، والباحثين في مسائلها، يدركون أن كتاب التاريخ الكبير هو بمنزلة الجامع الصحيح ومكانته المرموقة بما احتواه من مادة علمية ضخمة، وبما يزخر به من ثروة حديثية، وآراء نقدية نفيسة، ولطريقته المميزة ومنهجه الدقيق في إيراد كل ذلك.

وإنني في هذا البحث، قد حاولت الكشف عن منهج الإمام البخاري في نقده الأحاديث تعليلا وتصحيحا أو ترجيحا، من خلال تتبع أقواله وأحكامه التي

حكم بها على الأحاديث في كتاب التاريخ الكبير، وجمعها، ودراستها من خلال تخريج هذه الأحاديث، ومقارنة أحكامه مع أحكام غيره في تلك الأحاديث نفسها. فتسنى لي بذلك معرفة ألفاظ البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها، والقرائن التي اعتمد عليها في ذلك، وبالتالي استخلاص منهجه في النقد تعليلًا وتصحيحًا. أمله أن يفتح هذا البحث نافذة صغيرة على عالم كبير يزخر بالفوائد العلمية والمنهجية لإمام من أئمة السُّنة، وصنديد من صناديدها.

ويرجع سبب اختياري لموضوع هذا البحث إلى أسباب عديدة أخصها فيما يلي:

- 1- اهتمامي الخاص وولعي الشديد بعلوم الحديث، وبمناهجها العلمية الدقيقة.
- 2- إعجابي الشديد بشخصية الإمام البخاري وعبقريته، واهتمامي بمؤلفاته.
- 3- أهمية كتاب التاريخ الكبير بين مصنفات الإمام البخاري، فهو أكبرها حجمًا، وأغزرها مادة، وأكثرها تنوعًا، حيث جمع بين الرجال، والعلل، والتأريخ، وغيرها.
- 4- وقوفي وقت تحضير لي لرسالة الماجستير التي كانت بعنوان "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير" على العدد الهائل من الأحاديث التي ضمَّنها البخاري كتابه التاريخ الكبير، ورغم سكوته على أغلبيتها فهناك عدد كبير منها باشر فيه النقد تعليلًا وتصحيحًا وعزمت وقتها أن لو وقفتني الله، وأمدَّ في عمري، ويسرَّ لي القيام ببحث الدكتوراه، فلن يكون إلا "منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها من خلال كتابه التاريخ الكبير".
- 5- قناعاتي الشخصية بأنَّ أفضل مؤلفات البخاري، وأنفعها لاستخلاص منهجه في النقد، سواء نقد الرجال أو نقد الروايات، هو كتاب التاريخ الكبير. فهو الأصل الذي انتقى منه البخاري مؤلفاته الأخرى ومنها الجامع الصحيح.
- 6- مكانة الإمام البخاري العلميَّة، ومنزلته وصدارته في علم العلل، واعتماده في سرد مادته على الإشارات العلمية الدقيقة والخفية، مما يجعل الكشف عن منهجه عملية ضرورية.

7- عدم وجود دراسات أكاديمية كافية في البحث والكشف عن منهج الإمام البخاري في نقد الأحاديث، وإيضاح معالمه، وكشف أسرارها، وتذليله للطلبة والباحثين للاستفادة منه. وما وقفت عليه من دراسات في هذا المجال لم يكن بالتوسّع والانتبغ اللازمين لاستخراج منهج وتوضيح معالمه.

ومن الرسائل الأكاديمية التي تناولت منهج الإمام البخاري في النقد ووقفت عليها، رسالة الماجستير للأخ الزميل أبو بكر كافي والتي كانت بعنوان "منهج الإمام البخاري في تحليل الأحاديث وتصحيحها في الجامع الصحيح" فكانت كما هو واضح من عنوانها خاصة بالجامع الصحيح وليس بالتاريخ الكبير، وقد تناول مباحث ومسائل في الجامع الصحيح مختلفة عما تناولته في التاريخ الكبير.

وإنني بهذه الدراسة أطمح إلى:

1- إبراز مكانة الإمام البخاري، وإظهار عبقريته التي تميّز بها فأبدع في مجال النقد الحديثي، ودوره في تطوير النقد وإرساء أسسه.

2- إبراز مكانة التاريخ الكبير، وأهميته كمصدر للأحاديث، وتميّزه بمنهج فريد في التأليف، وفي إيراد مسائل علوم الحديث المختلفة وهو جدير بدراسات كثيرة ومختلفة، لإبراز قيمته، والاستفادة من مادته.

3- جمع ألفاظ الإمام البخاري في التعليل والتصحيح أو الترجيح.

4- استخراج منهج الإمام البخاري في تحليل الأحاديث، أو تصحيحها، أو الترجيح بين مختلف طرقها، والقرائن التي اعتمد عليها في التعليل والتصحيح أو الترجيح.

ولتحقيق ذلك عقدت ثلاثة أبواب، تنطوي تحتها سبعة فصول، يضم كل فصل منها مجموعة من المباحث.

الباب الأول: خصصته للتعريف بالإمام البخاري رحمه الله تعريفا موجزا، وكذا كتاب التاريخ الكبير، وعلم النقد الحديثي ومراحل تطوره، ويقع في فصلين:

الفصل الأول: ضمته ترجمة مختصرة للإمام البخاري، وتعريفا بكتاب "التاريخ الكبير" نظرا لما احتوى عليه من قضايا مهمة، ومتنوعة، تستحق التنبيه إليها.

الفصل الثاني: ضمّنته تعريفا لغويا واصطلاحيا للنقد، والعوامل التي ساعدت على ظهوره، والمراحل التي مرّ بها منذ نشأته، وتطوّرها، وصولا إلى عصر الإمام البخاري. كما بيّنت مكانة الإمام البخاري في نقد الأحاديث وصداسته في علم العلل.

أما الباب الثاني: وهو خاص بألفاظ البخاري في التعليل والتصحيح أو الترجيح، فقد قسّمته إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: فيه تعريف لغوي واصطلاحى للعلة مع ذكر الاتجاهات الواردة في تلك التعاريف، وبيان أجناس العلة التي ذكرها الحاكم النيسابوري، ثمّ تعريف الحديث المعلول.

الفصل الثاني: ضمّنته الألفاظ التي أطلقها الإمام البخاري رحمه الله في تعليله للأحاديث، وجعلت كل لفظ منها في مبحث خاص.

الفصل الثالث: جمعت فيه الألفاظ التي استعملها الإمام البخاري رحمه الله عند تصحيحه لحديث أو ترجيحه لحديث على آخر، وجعلت كل لفظ منها في مبحث.

وأخيرا الباب الثالث: ويعتبر هذا الباب مع الباب الثاني لبّ الرسالة وموضوعها، وهو خاص بالكشف عن منهج البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها والترجيح بينها، ويقع في فصلين هما:

الفصل الأول: وفيه بيان منهج الإمام البخاري في التعليل وأهم القرائن التي اعتمد عليها في ذلك.

الفصل الثاني: بيّنت فيه منهج الإمام البخاري في نصحيح الأحاديث وأهمّ القرائن التي اعتمدها البخاري في تصحيح حديث، أو ترجيح رواية على أخرى.

وجاءت الخاتمة في آخر البحث لتدوين ما توصّل إليه البحث من نتائج، ولتقديم توصيات ومقترحات للمهتمين بعلوم الحديث والباحثين فيها.

هذا وقد اعتمدت في بحثي على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، في الفصل الأول من الباب الأول، حيث كان العمل يستدعي ذلك عند سرد حياة الإمام البخاري، وعند وصف كتاب التاريخ الكبير، وعند تتبع مسيرة النقد الحديثي منذ نشأته وتطور مراحله. والمنهج الإستقرائي المقارن في الباب الثاني والثالث من البحث، حيث قمت بجمع الأحاديث التي أطلق فيها البخاري حكما بالتعليل أو التصحيح، ثم صنّفتها بحسب

اشترك كل مجموعة منها في اللفظ، مع التمييز بين الصيغ المختلفة للفظ الواحد، ثم قمت بتخريج كل حديث منها، ودراسته، ومقارنة أقوال مختلف الأئمة فيه، ثم الخروج بنتيجة.

وبعدما حصرت ألفاظ البخاري في التعليل والتصحيح، اتجهت إلى منهجه في ذلك، معتمدة على المادة العلمية التي جمعتها ورتبتها من الأحاديث المعلولة والمصححة، والألفاظ التي استعملها في ذلك، فجمعت الأحاديث المعلولة في محورين أساسيين عليهما مدار التعليل هما: التعليل بالتفرد والتعليل بالمخالفة، فبيّنت منهج البخاري في ذلك، وأهم القرائن التي اعتمد عليها. وأضفت على ذلك محورا آخر وهو التعليل بعدم السماع، كما تطرقت إلى مسألة مهمة وهي تعليل الأحاديث في تراجم الصحابة. وكذلك عمدت إلى الأحاديث التي وردت فيها ألفاظه في التصحيح والترجيح واستنتجت من خلالها منهجه فيه وأهم القرائن التي اعتمد عليها.

وقد خرجت كل آية قرآنية وعزوتها إلى مكانها من السورة، كما حاولت تخريج كل حديث ورد في البحث وما لم أعثر عليه من الأحاديث بيّنته.

أما بالنسبة للأعلام الذين وردوا في البحث، فإني ترجمت لمن كان ذلك ضروريا في حقه، وأغفلت ترجمة من جاء ذكره عرضا أو لم تكن الترجمة له ضرورية، حتى أتفادى حشو البحث بما لا طائل تحته.

وقد ألحقت بالبحث مجموعة فهرس هي:

1. فهرس الآيات القرآنية مرتبة على السور
2. فهرس الأحاديث النبوية والآثار مرتبة على الأطراف ترتيبا ألفبائيا
3. فهرس الأعلام المترجم لهم مرتبين ترتيبا ألفبائيا
4. فهرس المصادر والمراجع
5. فهرس الموضوعات.

أخيرا، فإن هذا العمل بشري لا يخلو من النقص والعيب، وحسبي فيه النية والاجتهاد، ونية المؤمن أبلغ من عمله، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباب الأول:

التعريف بالإمام البخاري
وبكتابه التاريخ الكبير
وأطوار نشأة النقد الحديثي
ومكانة البخاري فيه

اشتهرت شخصية الإمام البخاري في كل جوانبها حتى باتت مضرب المثل في العلم، والفهم، والورع، واشتهرت مؤلفاته في الحديث، والرجال، وأضحت عمدة ما جاء بعدها من المؤلفات.

وإذ عقدت هذا الباب في التعريف بالإمام البخاري، وبكتابه التاريخ الكبير، فلست أدعي كشف النقاب عن مستورين، وإنما هو بمثابة تمهيد لما يليه من أبواب تطبيقية، تركز الدراسة فيها أساسا على معرفة مكانة الإمام البخاري في النقد، ومكانة مصنفه بين كتب نوعه. وقد قصدت أن تكون مادة الباب مقتصرة على ما يخدم البحث دون تشعب أو إطناب فيما هو مسلم به، ومبسوط في الكتب، كترجمة الإمام البخاري. وجعلته في فصلين :

الفصل الأول: "التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير"
ضمّنته ترجمة مختصرة للإمام البخاري، وتعريفا بكتاب "التاريخ الكبير" نظرا لما احتوى عليه من قضايا مهمة، ومتنوعة، تستحق التنبيه إليها.

الفصل الثاني: "أطوار نشأة النقد الحديثي ومكانة الإمام البخاري فيه"
ضمّنته تعريفا لغويا واصطلاحيا للنقد، والعوامل التي ساعدت على ظهوره، والمراحل التي مرّ بها منذ نشأته، وتطوّرها، وصولا إلى عصر الإمام البخاري. كما بيّنت مكانة الإمام البخاري في نقد الأحاديث وصدارته في علم العلل.

الفصل الأول:

التعريف بالإمام البخاري
وكتابه التاريخ الكبير

بلغت شهرة الإمام البخاري رحمه الله جميع الآفاق، واجتاحت الأزمنة، بعد ما اقترن اسمه بأصح الكتب بعد كتاب الله عزّ وجلّ. فقد خصّه لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعله حجة بينه وبين ربه. وما التعريف به رحمه الله في هذا الفصل إلا من باب التذكير بمكانته العظمى التي استحقّ بها وصف إمام الدنيا، وجبل الحفظ، وأمير المؤمنين في الحديث! والإشادة بفضلته على الأمة بل وعلى البشرية قاطبة. ولقد اقتصرنا ترجمته على أهم ما فيها مما يخدم هذا البحث، معوّلة على وجودها مبسّطة، مستوفاة في جميع كتب الرجال.

ولئن كان الإمام البخاري قد اشتهر بكتاب الجامع الصحيح، فإن كتابه التاريخ الكبير لا يقل أهمية عن الأول، فهو الوعاء الذي صبّ فيه دقائق علمه، وثمرات فهمه، بمنهج عبقرى فذّ فريد من نوعه، وما الجامع الصحيح إلا خلاصة وعصارة أحاديثه الصحيحة بل أصحّ أحاديثه. وما زال الأصل بحاجة إلى خدمة وجهود أكبر لاستخراج مكنوناته ودرره. وقد حاولت في هذا الفصل الموجز أن أعرف بكتاب التاريخ الكبير، وأن أشير إلى أهم القضايا الحديثية التي تضمّنها، وتميّز البخاري بطريقة عرضها. وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين اثنين هما :

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري
المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير

المبحث الأول ترجمة الإمام البخاري

جميع كتب الأعلام والرجال قد ترجمت للإمام البخاري ترجمة مفصلة، أوجز ذكرها فيما يلي:

اسمه ونسبه

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة¹ البخاري الجعفي²، أبو عبد الله

مولده

ولد يوم الجمعة، لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة، في بيت علم وفضيلة.

طلبه العلم وسعة حفظه

قال البخاري: "كنت أختلف إلى الفقهاء بمرور وأنا صبي، فإذا جئت أستحيي أن أسلم عليهم، فقال لي مؤدّب من أهلها: كم كتبت اليوم؟ فقلت: إثنين، وأردت بذلك حديثين. فضحك من حضر المجلس فقال شيخ منهم: لا تضحكوا فلعله يضحك منكم يوماً"³

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم: "سمعت هانئ بن النضر يقول: كنا عند محمد بن يوسف⁴ يعني الفريابي، بالشام، وكنا ننتزّه فعل الشباب في أكل الفرصاد⁵ ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكبّ على العلم"⁶

وقال: "سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: "كنت عند محمد بن سلام البيكندي⁷ فقال: لو جئت قبل لرأيت صبياً يحفظ سبعين ألف حديث. قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته. قال: أنت الذي يقول إنني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر. ولا أجيبك بحديث من الصحابة والتابعين إلا

¹ باء وراء ودال وزاي وباء معجمه بواحدة، ابن ماكولا الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ - 1990م، (259/8). وضبطها ابن حجر فقال: "بفتح الموحدة وإسكان الراء وفتح الدال وسكون الزاي وفتح الموحدة بعدها هاء"، تبصير المنتبه بتحرير المشنبه، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت. (77/1). واتفقوا جميعاً في أن الكلمة فارسية ومعناها: الزراع.

² يضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، وقيل له الجعفي لولائه إلى الجعفيين، فإن المغيرة كان مجوسياً أسلم على يدي يمان الجعفي. عبد الكريم السمعاني، الأنساب، تعليق عبد الله محمد البارودي، ط1، بيروت: دار الجنان، 1408هـ-1988م، (293/1).

³ شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ-1983م، (401/12)

⁴ هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الفريابي، أبو عبد الله، ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة إثنى عشرة ومائتين. أخرج له الستة. [ابن حجر: التقريب (221/2) والتهذيب (472/9)، الذهبي: سير الأعلام (114/10) وتذكر الحفاظ (376/1)]

⁵ "التوا الأحمر خاصة". محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م، ص 593.

⁶ الذهبي، سير الأعلام، (405/12).

⁷ هو محمد بن سلام بن فرج السلمي مولاهم البخاري أبو عبد الله البيكندي الكبير، محدث ما وراء النهر، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين وله خمس وستون. أخرج له البخاري. [التقريب (168/2)، التهذيب (188/9)، سير الأعلام (628/10)، تذكره الحفاظ (422/2)].

عرفتك مولد أكثرهم، ووفاتهم، ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة، أو التابعين، إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظاً من كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"¹.

وقال: "سمعت حاشد بن إسماعيل² وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب فما تصنع؟ فقال لنا يوماً بعد ستة عشر يوماً: إنكما قد أكثرتما علي وألحمتما، فأعرضا علي ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد علي خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ثم قال: أترون أنني أختلف ههنا وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد"³ وقد قال البخاري عن نفسه: "ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. فقال محمد بن أبي حاتم الوراق: كم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل"⁴.

رحلاته

يبدو أن أول رحلة له كانت نحو مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، ثم المكوث بها لطلب العلم وجمع الحديث، تلتها رحلات أخرى بين مختلف أمصار العالم الإسلامي وأقطاره. ولم يخرج الإمام البخاري من بلده إلا بعد أن استوعب علم جميع من كان فيه من الأئمة ووعاه. يقول عن نفسه: "... فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك⁵، ووكيع⁶، وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي - ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حجبت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث"⁷. فمكث يطلب الحديث ويصنف فيه، بجوار رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي جو من الصفاء، والنقاء، والطهارة، بدأ يكتب ما جمع، ويصنفه، ليبقى

¹ سير الأعلام، (417/12).

² هو حاشد بن إسماعيل ابن عيسى البخاري الغزال الحافظ أحد أئمة الأثر (ت 261 هـ)، [تذكرة الحفاظ (564/2)].

³ سير الأعلام، (408/12).

⁴ المصدر السابق، (393/12).

⁵ هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة ثبت فقيه مجاهد (ت 181 هـ) وله ثلاث وستون. أخرج له السنة. [التهذيب (334/5)، التقريب (445/1)، سير الأعلام (378/8)].

⁶ هو وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة (ت 197 هـ) وله سبعون سنة. أخرج له السنة. [التهذيب (109/11)، التقريب (331/2)، سير الأعلام (140/9)].

⁷ الذهبي، سير الأعلام، (393/12)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، دط، بيروت: دار المعرفة، دت، ص 478.

خالدا بعده إلى يوم الدين. فجاءت مصنفاته فيها كثير من بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإشراقته.

قال رحمه الله: "فلما طعنت في ثماني عشرة، جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، في الليالي المقمرة"¹.

وتواصلت رحلاته بين الحرمين، والشام، وبغداد، والبصرة، والكوفة. قال رحمه الله:

"أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي، أصنف وأحج وأرجع من مكة إلى البصرة، وأنا أرجو الله أن يبارك للمسلمين في هذه المصنفات"². وقال أيضا: "دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين"³.

شيوخه وتلاميذه

إن حصر شيوخ الإمام البخاري أمر يطول، فقد مكنته رحلاته وجولاته بين مشارق الأرض ومغاربها من لقيا وسماع جل أئمة عصره الذين تجاوز عددهم فيما صرح به هو نفسه ألف شيخ، حيث قال وراقه: "سمعتة يقول: دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم"⁴.

وقال كذلك: "وسمعتة يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"⁵.

وقال البخاري: "كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده"⁶. وقد ذكر الذهبي⁷ أقدم شيوخ الإمام البخاري في كل مصر فسمي:

¹ الذهبي، سير الأعلام، (400/12).

² ابن حجر، هدي الساري ص 488.

³ المصدر نفسه ص 478.

⁴ الذهبي، سير الأعلام، (395/12).

⁵ المصدر نفسه.

⁶ المصدر نفسه، ص 407.

⁷ المصدر السابق، ص 393-395.

- ببخارى: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي
المسندى¹، ومحمد بن سلام البيكندي.

- ببلخ: مكي بن إبراهيم²
- بمرور: عبدان بن عثمان³، وعلي بن الحسن بن شقيق⁴، وصدقة بن
الفضل⁵

- بنيسابور: يحيى بن يحيى⁶
- بالري: إبراهيم بن موسى⁷
- ببغداد: محمد بن عيسى ابن الطباع⁸، وسريج بن النعمان⁹، ومحمد
بن سابق¹⁰، وعفان¹¹

¹ هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان أخنس بن خنيس الجعفي أبو جعفر البخاري الحافظ المعروف بالمسندى وسمي كذلك لأنه كان يطلب المسندات ويرغب عن المرسلات. ثقة حافظ من العاشرة (ت229هـ) أخرج له البخاري والترمذي. [التقريب (447/1)، التهذيب (9/6)، سير الأعلام (658/10)].
² هو مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد التميمي الحنظلي الباهي، أبو السكن، ثقة ثبت، من التاسعة، (ت21هـ) وله تسعون سنة أخرج له السنة. [سير الأعلام (549/9)، التقريب (273/2)، التهذيب (260/10)].
³ هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي، أبو عبد الرحمن المروزي الملقب عبدان، ثقة حافظ، من العاشرة، (ت221هـ) وهو ابن سنة وسبعين سنة أخرج له السنة إلا ابن ماجه. [التقريب (432/1)، التهذيب (274/5)، سير الأعلام (270/10)].
⁴ هو علي بن الحسن بن شقيق بن دينار بن مشعب العبدي مولا هم أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة حافظ من كبار العاشرة (ت210هـ) أخرج له السنة. [التقريب (34/2)، التهذيب (263/7)، سير الأعلام (349/10)].
⁵ هو صدقة بن الفضل أبو الفضل الحافظ المروزي، ثقة، من العاشرة (ت223 أو 226هـ) أخرج له البخاري [التقريب (311/1)، التهذيب (366/4)، سير الأعلام (439/10)].
⁶ هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي، أبو زكرياء النيسابوري. ثقة ثبت إمام من العاشرة، (ت226هـ)، أخرج له الشيخان والترمذي والنسائي [التقريب (360/2)، التهذيب (260/11)، سير الأعلام (519/20)].
⁷ هو إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أو إسحاق الفراء الرازي، يلقب بالصغير. ثقة حافظ من العارة (ت220هـ) أخرج له السنة. [التقريب (44/1)، التهذيب (148/1)، سير الأعلام (140/11)].
⁸ هو محمد بن عيسى بن نجيع البغدادي، أبو جعفر بن الطباع. ثقة فقيه. كان من أعلم الناس بحديث هشيم، من العاشرة، (ت224هـ) وله أربع وسبعون سنة. أخرج له البخاري وأصحاب السنن. [التقريب (198/2)، التهذيب (348/9)، سير الأعلام (386/10)].
⁹ هو سريج بن النعمان بن مروان الجوهري اللؤلؤي. أبو الحسين ويقال أبو الحسن البغدادي. أصله من خراسان. ثقة يهيم قليلا. من كبار العاشرة. (ت217هـ) يوم الأضحى. أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (285/1)، التهذيب (397/3)، سير الأعلام (219/10)].
¹⁰ هو محمد بن سابق التميمي مولا هم أبو جعفر ويقال أبو سعيد البزار الكوفي. أصله من فارس ثم سكن بغداد. صدوق. من كبار العاشرة (ت214هـ) أخرج له السنة سوى ابن ماجه. [التقريب (163/2)، التهذيب (154/9)].
¹¹ هو عفان ابن مسلم بن عبد الله الصفار أبو عثمان البصري مولى عزرة ابن ثابت الأنصاري ثقة ثبت. من كبار العاشرة. قال ابن معين: أنكرناه في سنة تسع عشرة ومات بعدها ببسير أخرج له السنة. [التقريب (25/2)، التهذيب (205/7)، سير الأعلام (242/10)].

- **بالبصرة:** أبو عاصم النبيل¹، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي²،
ومحمد بن عرعة³، وحجاج بن منهال⁴، وبدل بن المحبر⁵، وعبد الله بن
رجاء⁶.

- **بالكوفة:** عبيد الله بن موسى⁷، وأبو نعيم⁸، وخالد بن مخلد⁹، وطلق
بن غنام¹⁰، وخالد بن يزيد المقرئ¹¹.

- **بمكة:** أبو عبد الرحمن المقرئ¹²، وخالد بن يحيى¹³، وحسان بن
حسان البصري¹، وأبو الوليد أحمد بن محمد الأزرق²، والحميدي³.

¹ هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري. ثقة ثبت من
التاسعة (ت212هـ) أخرج له الستة. [التقريب (373/1)، التهذيب (395/4)، سير الأعلام (380/9)].

² هو عبد الرحمن بن حماد بن شعيث ويقال ابن عمارة الشعيثي أبو سلمة العنبري البصري. صدوق من صغار
التاسعة (ت212هـ) أخرج له البخاري والترمذي [التقريب (477/1)، التهذيب (149/6)].

³ هو محمد بن عرعة بن البرند السامي أبو عبد الله ويقال أبو عمرو البصري الناجي. ثقة من صغار التاسعة.
(ت213هـ) أخرج له البخاري والترمذي. [التقريب (191/3)، التهذيب (305/9)].

⁴ هو حجاج بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي وقيل البرساني مولا هم البصري. ثقة فاضل من التاسعة
(ت217هـ) أخرج له الستة. [التقريب (154/1)، التهذيب (182/2)، سير الأعلام (352/10)].

⁵ هو بدل بن المحبر بن المنبه التميمي اليربوعي أبو المنير البصري واسطي الأصل. ثقة ثبت إلا في حديثه عن
زائدة. من التاسعة (ت215هـ)، أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (94/1)، التهذيب (371/1)].

⁶ هو عبد الله بن رجاء بن عمرو ويقال المثنى أبو عمرو ويقال أبو عمرو الغداني البصري. صدوق يهم قليلا
من التاسعة. (ت219هـ) أخرج له البخاري وأبو داود. والمنسائي وابن ماجه [التقريب (414/1)،
التهذيب (184/5)].

⁷ هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار وأسمه باذام العبسي مولا هم الكوفي أبو محمد الحافظ ثقة كان يتشيع من
التاسعة (ت212هـ) أخرج له الستة [التقريب (539/1)، التهذيب (46/7)].

⁸ هو الفضل بن دكين الكوفي. واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التميمي مولا هم. أبو نعيم الملائي. مشهور
بكنيته: ثقة ثبت. من التاسعة (ت219هـ) وهو من كبار شيوخ البخاري. أخرج له الستة. [التقريب (110/2)،
التهذيب (243/8)، سير الأعلام (142/10)].

⁹ هو خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم البجلي مولا هم الكوفي. صدوق يتشيع. من كبار العاشرة (ت213هـ).
أخرج له الستة. [التقريب (218/1)، التهذيب (101/3)].

¹⁰ هو طلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي. ثقة من كبار العاشرة. (ت211هـ). أخرج له
البخاري والأربعة. [التقريب (380/1)، التهذيب (29/5)، سير الأعلام (240/10)].

¹¹ هو خالد بن يزيد بن زياد الأسدي الكاهلي أبو الهيثم الطبيب الكحال المقرئ الكوفي. صدوق. له أوهام. من
العاشرة (ت212هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (220/1)، التهذيب (108/3)].

¹² هو عبد الله بن يزيد العدوي مولى آل عمر. أبو عبد الرحمن المقرئ القصير. أصله من ناحية البصرة وقيل
من ناحية الأهواز. سكن مكة. ثقة فاضل. أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة. من التاسعة (ت213هـ) وقد قارب
المائة. هو من كبار شيوخ البخاري. أخرج له الستة. [التقريب (462/1)، التهذيب (75/6)، سير الأعلام
(166/10)].

¹³ هو خالد بن يحيى بن صفوان السلمي أبو محمد الكوفي. نزيل مكة. صدوق رمي بالإرجاء وهو من كبار
شيوخ البخاري. من التاسعة (ت213هـ أو 217هـ) أخرج له البخاري والترمذي وأبو داود. [التقريب (230/1)،
التهذيب (150/3)].

- بالمدينة: عبد العزيز الأويسي⁴، وأيوب بن سليمان بن بلال⁵، وإسماعيل بن أبي أويس⁶

- بمصر: سعيد بن أبي مريم⁷، وأحمد بن إشكاب⁸، وعبد الله بن يوسف⁹، وأصبغ¹⁰
- بالشام: أبو اليمان¹¹، وآدم بن أبي إياس¹، وعلي بن عياش²، وبشير بن شعيب³، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو مسهر⁴.

¹ هو حسان بن حسان البصري أبو علي بن أبي عباد نزيل مكة. صدوق يخطئ. من العاشرة. (ت213هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (161/1)، التهذيب (217/2)].
² هو أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو بن الحارث ابن أبي شمر الغساني أبو الوليد. ثقة. من العاشرة (ت217هـ أو 222هـ). أخرج له البخاري. [التقريب (25/1)، التهذيب (68/1)].
³ هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميري المكي أبو بكر. ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة. من العاشرة (ت219هـ) قال الحاكم: كان البخاري إذ وجد الحديث عند الحميري لا يعدوه إلى غيره. أخرج له الستة. [التقريب (492/1)، التهذيب (189/5)، سير الأعلام (616/10)].
⁴ هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح العامري القرشي الأويسي أبو القاسم المدني الفقيه ثقة من كبار العاشرة. أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند مالك. [التقريب (510/1)، التهذيب (308/6)].
⁵ هو أيوب بن سليمان بن بلال التيمي مولا هم أبو يحيى المدني. ثقة لينة الأزدي والساجي بلا دليل. من التاسعة (ت224هـ) أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي. [التقريب (89/1)، التهذيب (353/1)].
⁶ هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله بن أبي أويس المدني. صدوق. من العاشرة (ت226هـ) أخرج له الستة إلا النسائي. [التقريب (71/1)، التهذيب (271/1)].
⁷ هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابن أبي مريم الجمحي أبو محمد المصري مولى أبي الضبيع مولى بني جمح. ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة (ت224هـ) أخرج له الستة. [التقريب (293/1)، التهذيب (16/4)، سير الأعلام (367/10)].
⁸ هو أحمد بن إشكاب الحضرمي أبو عبد الله الصفار. وإسم إشكاب مجمع. ثقة حافظ من الحادية عشرة (ت217هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (11/1)، التهذيب (14/1)].
⁹ هو عبد الله بن يوسف التنيسي أبو محمد الكلاعي المصري. أصله من دمشق. ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ. من كبار العاشرة (ت218هـ) روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. [التقريب (463/1)، التهذيب (79/6)، سير الأعلام (357/10)].
¹⁰ هو أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع الأموي مولا هم الفقيه المصري. أبو عبد الله. ثقة. ملت مستترا أيام المحنة. (ت225هـ) من العاشرة. أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. [اليقريب (81/1)، التهذيب (315/1)، سير الأعلام (656/10)].
¹¹ هو الحكم بن نافع البهراني مولا هم أبو اليمان الحمصي. مشهور بكنيته. ثقة ثبت. من العاشرة (ت122هـ) أخرج له الستة. [التقريب (193/1)، التهذيب (379/2)].

أما أشهر تلاميذه : الإمام مسلم⁵، وأبو عيسى الترمذي⁶، الذي أكثر الاعتماد عليه في مسائل العلة والجرح والتعديل في سننه، والنسائي⁷، وخلق كثير.

وفاته⁸:

توفي الإمام البخاري ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر، سنة ستة وخمسين ومائتين. وعاش إثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً.

مصنفاته⁹:

أشهر مصنفات الإمام البخاري على الإطلاق "الجامع الصحيح" وقد سمعه منه تسعون ألفاً.

و"التاريخ الكبير" : يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس¹⁰ وغيره.

و"التاريخ الصغير" : يرويه عنه عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الأشقر¹.

¹ هو آدم بن أبي إياس واسمه عبد الرحمن بن محمد ويقال ناهية بن شعيب الخراساني ابو الحسن العسقلاني نشأ ببغداد وأرتحل في طلب الحديث فاستوطن عسقلان إلى أن مات. (ت220هـ) أخرج له الستة. [التهذيب (171/1)].

² هو علي بن عياش بن مسلم الألهاني أبو الحسن الحمصي البكاء. ثقة ثبت من التاسعة (ت219هـ). اخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (42/2)، التهذيب (322/7)].

³ هو بشر بن شعيب بن أبي حمزة بن دينار القرشي مولا هم أبو القاسم الحمصي ثقة من كبار العاشرة (ت213هـ) اخرج له البخاري والترمذي والنسائي. [التقريب (99/1)، التهذيب (395/1)].

⁴ هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسلم الغساني أبو مسهر الدمشقي. ثقة فاضل من كبار العاشرة (ت218هـ) وله ثمان وسبعون سنة. أخرج له الستة. [التقريب (552/1)، التهذيب (90/6)، سير الأعلام (223/10)].

⁵ هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم. ثقة حافظ إمام مصنف عام فقيه (ت261هـ) وله سب وخمسون سنة. روى له الترمذي في جامعه وخلق كثير. [التقريب (245/2)، التهذيب (113/10)، سير الأعلام (557/12)].

⁶ هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك وقيل ابن السكن السلمي أبو عيسى الترمذي أحد الأئمة. صاحب السنن. ثقة حافظ من الثانية عشرة (ت279هـ). [سير الأعلام (270/13)، التقريب (198/2)، التهذيب (344/9)].

⁷ هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن. أحد الأئمة (ت303هـ) وله ثمان وثمانون سنة. [التقريب (16/1)، التهذيب (32/1)، سير الأعلام (661/10)].

⁸ سير الأعلام، (468/12)

⁹ هدي الساري ، ص 491-496

¹⁰ هو محمد بن سليمان بن فارس أبو أحمد الدلال النيسابوري. أنفق أموالاً جلييلة في طلب العلم وأنزل البخاري عنده لما قدم نيسابور. (ت312هـ) [شذرات الذهب (265/1)].

و-"المضعفاء": يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد
الدولابي²، وآدم بن موسى الخواري.
و-"الأدب المفرد": يرويه عنه أحمد بن محمد ابن جليل.
و-"جزء رفع اليدين في الصلاة" و-"جزء القراءة خلف الإمام":
يرويهما عنه محمود بن إسحاق الخزاعي.
وكتاب "بر الوالدين": يرويه عنه محمد بن دلويه الوراق.
وكتاب "خلق أفعال العباد": يرويه عنه يوسف بن ریحان بن عبد
الصمد

والفربري³.
و-"التاريخ الأوسط": يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام
الخفاف.
وله مصنفات أخرى: "المسند الكبير"، و-"التفسير الكبير"،
و-"كتاب الأشربة"، و-"كتاب الهبة"، و-"أسامي الصحابة"، و-"كتاب
العلل"، و-"كتاب الكنى"، و-"كتاب الوجدان" ...

منزلته العلمية وثناء الأئمة عليه

كان الإمام البخاري رحمه الله غزير العلم، واسع الاطلاع، قوي
الحفظ. أما عن سعة علمه واطلاعه فقد قال وراقه ابن أبي حاتم: "قرأ علينا
أبو عبد الله كتاب الهبة فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو
ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوه، وفي كتابي هذا خمسمائة
حديث أو أكثر"⁴

¹ هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل بن الأشقر أبو القاسم. سمع من جماعة ومن محمد بن إسماعيل
البخاري. بغداد حدث بأصبهان وكان عليه قضاء الكرخ [تاريخ بغداد، (354/14)].

² هو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعد الأنصاري بالولاء، الوراق الرازي الدولابي. كان عالماً بالحديث
والأخبار والتواريخ وله تصانيف كثيرة مفيدة في التاريخ وموالييد العلماء ووفياتهم (ت320هـ). [تذكرة الحفاظ
(759/2)، وفيات الأعيان (474/3)].

³ هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري. آخر من روى الجامع الصحيح عن
البخاري. رحل الناس إليه وسمعوا منه. كان ثقة ورعا (ت320 هـ)، [وفيات الأعيان (69/4)، النسب
(359/4)، الباب (418/2)، العبر (8/2)].

⁴ سير أعلام النبلاء، (410/12)، ومقدمة فتح الباري، ص512

وقال له بعضهم: "قال فلان عنك لا تحسن أن تصلي، فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة"¹

وقال: "لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. ف قيل له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم"²

وقد أثنى عليه العلماء، وحفاظ الحديث، ثناء عاطراً، واعترفوا بعلمه وفضله، خاصة في علل الحديث وفقهه. قال البخاري: "ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث فقلت: لا أعرفه. فسرّوا بذلك وصاروا إلى عمرو فأخبروه فقال: حديث لا يعرفه محمد بن اسماعيل ليس بحديث"³ وكان اسحاق بن راهويه يقول: "اكتبوا عن هذا الشاب-يعني البخاري-فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفة الحديث وفقهه"⁴

وقال الإمام أحمد: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن اسماعيل"⁵ وقال محمد بن أبي حاتم: "سمعت محمود بن النظر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة، والشام، والحجاز، والكوفة، ورأيت علمائها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم"⁶.

محنته وثباته

حلّ الإمام البخاري بنيسابور وكان فيها محمد بن يحيى الذهلي، وكانت مسألة اللفظ بالقرآن قد كثر فيها الكلام والخلاف بين الناس، فقال محمد بن يحيى الذهلي لأهل نيسابور: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح-يعني البخاري-فاسمعوا منه. فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده وتكلم فيه، ودسّ بعض من يمتحنه في مسألة اللفظ بالقرآن، فلما حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن؟ مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فأعاد عليه الرجل القول مرتين، وفي المرة الثالثة التفت إليه البخاري وقال: "القرآن كلام الله غير

¹ المصدر نفسه، (413/12)

² المصدر نفسه، (412/12)

³ المصدر نفسه، (420/12)

⁴ المصدر نفسه.

⁵ المصدر نفسه

⁶ المصدر نفسه.

مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة. "فشغب الرجل وشغب الناس، وتفرّقوا عنه، وقعد البخاري في منزله"¹

قال يحيى بن سعيد القطان: "قال-أي البخاري-: أعمال العباد كلها مخلوقة فمروا عليه وقالوا له بعد ذلك: ترجع عن هذا القول حتى نعود إليك قال: لا أفعل إلا أن يجيئوا بحجة فيما يقولون أقوى من حجتى. قال يحيى: وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته"²

وقد أظهر البخاري في هذه المحنة صبرا وجلدا منقطعا النظير، وكان يقول لمن قال له: إن بعض الناس يقع فيك: "إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا"³ و يتلو: "وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ"⁴. وقال بعضهم: "كيف لا ندعو على هؤلاء الذين يظلمونك، ويتناولونك، ويتهمونك؟! فقال: قال- النبي صلى الله عليه وسلم: "اصْبِرُوا- حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ"⁵ وقال: "مَنْ دَعَا عَلَى ظَالِمٍ فَقَدْ انْتَصَرَ"⁶

قال أحمد بن سلمة: "دخلت على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله! هذا رجل مقبول بخراسان، وخصوصا هذه المدينة، وقد لجّ في هذا الحديث حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه، فما ترى؟ فقبض على لحيتة ثم قال: "وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ"⁷ اللهم إنك تعلم أنني لم أرد المقام بنيسابور أشرا ولا بطرا ولا طلبا للرياسة، وإنما أبت علي نفسي الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسدا لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي: إني خارج غدا لتتخلصوا من حديثه لأجلي. قال: فأخبرت جماعة أصحابنا فوالله ما شيعه غيري، كنت معه حين خرج من البلد. وأقام على باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره"⁸

وتوجّه الإمام البخاري إلى موطنه بخارى، واستقبله أهلها بالحفاوة والتكريم، وبقي على ذلك حتى كتب محمد بن يحيى الذهلي إلى أمير بخارى: "إن هذا الرجل - يعني البخاري- قد أظهر خلاف السنة." فقرا

¹ سير أعلام النبلاء، (404/12)، ومقدمة فتح الباري، ص 515

² تاريخ بغداد، (30/2)، وسير أعلام النبلاء، (404/12)

³ سورة النساء، الآية 75

⁴ سورة فاطر، الآية 43

⁵ أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار: اصبروا حتى تلقوني على الحوض، (146/7)، وفي كتاب الفتن باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: سترون أمورا بعدي تذكرونها (7/13)

⁶ أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، حديث رقم 3552

⁷ سورة غافر، الآية 44

⁸ سير أعلام النبلاء، (459/12)

الأمير كتابه على أهل بخارى فقالوا: لا نفارقه. فأمره الأمير بالخروج من البلد فخرج¹

وقد ذكرت الكتب أن أمير بخارى طلب من البخاري لما قدم أن يحمل كتبه ليسمعها الأمير وأهل بيته، فأبى البخاري ذلك، وقال لرسول الأمير: "أنا لا أذلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلي شيء منه حاجة فاحضر إلى مسجدي أو في داري. وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأنني لا أكتّم العلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ"²

فمنع من مجلس العلم، وطلب منه الأمير الخروج من البلدة، فخرج قاصدا أقارب له في قرية خرتنك القريبة من مدينة سمرقند، فمكث فيها أياما قليلة ثم توفي³.

وكانت مسألة اللفظ بالقرآن، والمحنة التي مرّ بها الإمام البخاري، سببا للطعن فيه من قبل بعض المعاصرين له، كابن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: "قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة وتركاه حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق"⁴ قال الذهبي رحمه الله: "إن تركاه حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون يحتج به في العلم"⁵.

المبحث الثاني التعريف بكتاب التاريخ الكبير

¹ المصدر نفسه، (463/12)

² أخرجه الإمام أحمد (2/495، 353، 344، 305، 263)

³ سير الأعلام، (463/12)

⁴ الجرح والتعديل، (7/191)

⁵ سير أعلام النبلاء، (463/12)

كتاب "التاريخ الكبير" هو أضخم مؤلفات الإمام البخاري على الإطلاق، وهو من أوائل الكتب التي صُنِّفها، فقد ورد عنه أنه قال: "حجبت ورجع أخي بأمي وتخلفت في طلب الحديث. فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة، والتابعين، وأقاولهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة، وقل اسم في التاريخ إلا وله قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب".¹

سمّاه هو نفسه بالتاريخ²، وأشاد به أكثر من إشادته بأي كتاب سواه ألفه فقال: "لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ولا عرفوه. صنفته ثلاث مرات"³

ولقد أعجب أقران البخاري وشيوخه بتاريخه حتى إن إسحاق بن راهويه⁴ أخذ الكتاب فأدخله على عبد الله بن طاهر⁵ وقال: "لست أفهم تصنيفه"⁶

وقال وراقه: "سمعت أبا سهل محمودا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في تاريخ محمد بن اسماعيل"⁷

وقد احتوى الكتاب على ما يقارب أربع عشر ألف ترجمة⁸ من رواة الآثار والسنن، من عصر النبوة إلى عصر الإمام البخاري رحمه الله. وقد بين الإمام البخاري باختصار طريقة ترتيب هذه التراجم داخل كتابه فقال: "هذه الأسامي وضعت على أ، ب، ت، ث، وإنما بدىء بمحمد من بين

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، (400/12)

² ذكرت في رسالتي للماجستير سبب تسمية البخاري والأولين عموما كتبهم في التراجم بالتواريخ فارجع إلى تفصيل ذلك في رسالة الماجستير "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، سنة 1998، صفحة 31-33.

³ سير الأعلام، (403/12)

⁴ هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو يعقوب بن راهويه المروزي، الإمام الكبير شيخ المشرق صاحب فكرة تأليف الجامع الصحيح للإمام البخاري. (ت 253هـ). [سير أعلام النبلاء (358/11)، التقريب (54/1)، التهذيب (190/1)].

⁵ هو الأمير العادل: عبد الله بن طاهر ابن حسين بن مصعب، أبو العباس، حاكم خراسان وما وراء النهر. تأدب وتفقه وله يد في النظم والنثر. [(ت 230هـ). سير الأعلام (684/10)].

⁶ سير أعلام النبلاء، (403/12).

⁷ المصدر نفسه، ص 426

⁸ بينت في رسالتي للماجستير أنه وقع تصحيح لعدد تراجم كتاب التاريخ الكبير في كتب الأولين فذكروا بدل عدد أربع عشرة ألف ترجمة عدد أربعين ألف ترجمة وتداول هذا الرقم بدون تصحيح أو تنبيه. ارجع إلى رسالة الماجستير، ص 44-45

حروف أ، ب، ت، ث لحال النبي صلى الله عليه وسلم لأن اسمه محمد صلى الله عليه وسلم. فإذا فرغ من المحمدين ابتدئ في الألف، ثم الباء، ثم التاء، ثم الثاء، ثم ينتهي بها إلى آخر حروف أ، ب، ت، ث وهي ي. والميم تجيئك في موضعها. ثم هؤلاء المحمدون على أ، ب، ت، ث على أسماء آبائهم لأنها قد كثرت، إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على أ، ب، ت، ث لأنهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"¹.

وكان رحمه الله، قبل ذكر هذا الكلام، والبدء في سرد تراجم كتابه على النحو الذي بينه، قد ترجم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فجعله فاتحة كتابه، مفردا إياه عن كل ترجمة أخرى. ومهدّ لذكره بحديث: "إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- إِصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَإِصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَإِصْطَفَى هَاشِمًا مِنْ قُرَيْشٍ وَإِصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ"² فكان مدخله إلى ترجمة محمد صلى الله عليه وسلم فذكر نسبه إلى آدم عليه السلام، وكنيته حيث قال صلى الله عليه وسلم: "إِنِّي أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تُكْنُوا بِكُنْيَتِي"³. ثم ذكر صفته.

ثم ذكر مدة مكوثه بمكة والمدينة ووفاته بها وهو صلى الله عليه وسلم ابن ثلاث وستين. ثم ذكر كيف بدأ تأريخ المسلمين بالتاريخ الهجري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. ثم عاد إلى ذكر صفة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث: "سُئِلَ الْبَرَاءُ: أَكَانَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا! بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ"⁴، وإلى ذكر وقت بعثته صلى الله عليه وسلم، ومدة إقامته بمكة، والمدينة، ووفاته بها وهو ابن ثلاث وستين.

طريقة ترتيب تراجم التاريخ الكبير

التزم البخاري في سرد تراجم تاريخه بالطريقة التي وصفها أنفا، فكان ترتيبه للأسماء على ترتيب حروف المعجم أ، ب، ت، ث ... لكنه صرح بمخالفته هذا الأصل بتقديم اسم محمد على سائر الأسماء، وعلل

¹ محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، 2، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت: دار الفكر، 1411هـ - 1991م، (11/1)

² التاريخ الكبير، (4/1) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب: فضل النبي صلى الله عليه وسلم، (36/8)

³ التاريخ الكبير، (7/1) وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي (241/1)، وكتاب المناقب، باب: كنية النبي صلى الله عليه وسلم، (647/6).

⁴ التاريخ الكبير، (7/1) وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي (241/1)، وكتاب المناقب، باب: كنية النبي صلى الله عليه وسلم، (647/6).

ذلك بشرف هذا الإسم لأنه اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان حريّا به أن يتقدّم باقي الأسماء رغم تقدم بداية حروفها عليه في الترتيب الأببائي، لكنه يعلوها شرفاً ومكانة وقد اختاره الله اسماً لنبيّه.

وهؤلاء المحمدون ربّهم بحسب ترتيب بداية حروف أسماء آبائهم على المعجم، فذكر كل من اسمه محمداً وبداية اسم أبيه ألفاً، ثم كل من اسمه محمداً وبداية اسم أبيه باءاً، ثم كل من اسمه محمد وبداية اسم أبيه تاءاً ... إلخ. وصدّر هذا الإسم بمن حمّله من الصحابة غير مراعاة في ذكرهم ترتيب أسماء آبائهم، وكان عددهم أحد عشر صحابياً.

وبعد ما فرغ من ذكر المحمدين، رجع إلى أصل الترتيب الذي أراده لكتابه، فأورد التراجم التي تبدأ بألف، ثم أتبعها بالتى تبدأ بباء، فالتى تبدأ بتاء، فتاء، فجيم، إلى آخر الحروف وهي الياء، ومرتباً أسماء كل حرف بحسب ترتيب أسماء آبائهم على حروف المعجم. وهو في كل ذلك لا يراعي إلا الحرف الأول من اسم صاحب الترجمة واسم أبيه. وتجدر الإشارة إلى أنه يذكر حرف الميم في موضعه بعد حرف اللام وقبل حرف النون، ويذكر تحته كل الأسماء المبتدئة به إلا اسم محمد لأنه سبق أن أورده في أول الكتاب قبل كل الحروف الأخرى.

ويقدّم البخاري لكل اسم جديد بالقول : باب فلان، كقوله مثلاً: "باب إبراهيم"، "باب إسماعيل"، "باب إسحاق" ... إلخ. ثم يذكر تحت الاسم الواحد مختلف بدايات أسماء الآباء ويقدم لذلك بذكره باب الحرف كأن يقول مثلاً تحت اسم إبراهيم: باب الباء، باب التاء، باب الثاء، باب الجيم، باب الحاء ... إلخ. ويذكر تحت باب الباء كل من اسمه إبراهيم واسم أبيه يبدأ بباء، ويذكر تحت باب التاء كل من اسمه إبراهيم واسم أبيه يبدأ بتاء، ويذكر تحت باب الثاء كل من اسمه إبراهيم وبداية اسم أبيه ثاء وهكذا ...

وينهي باب كل اسم بذكر من يسمّى بذلك الإسم ولا يعرف له نسب، ويجعلهم تحت عنوان: "باب من أفناء الناس"

وعندما ينتهي من ذكر كل الأسماء التي بدايتها نفس الحرف على اختلاف حرف البداية في أسماء الآباء، يذكر كل من اسمه يبدأ بنفس هذا الحرف وكان فرداً في اسمه لا يشاركه فيه أحد، ويجعلهم تحت عنوان: "باب الواحد". فيذكر مثلاً في حرف الألف باب إبراهيم مع مختلف أبواب الحروف في أسماء الآباء ثم باب إسماعيل مع مختلف حروف أسماء الآباء ثم إسحاق ... إلخ. وفي الأخير يذكر كل من اسمه يبدأ بالألف وهو وحده في هذا الإسم فذكر مثلاً : الأعشى المازني، وأسمر بن مضر، وأخرم بن

جزى، وأخرم، وأسعد، وأقرع، ولا يوجد في نقلة الآثار إلا أعشى واحداً، وأسمر واحداً، وأحرم واحداً، وأخرم واحداً، وأسعد واحداً، وأقرع واحداً.

واختلفت تراجم الكتاب بين الطول والإختصار، فبلغت إحداها عشر صفحات كاملة وهي ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأسلمي¹، ذكر خلالها أحاديث كثيرة. وتقلصت بعضها إلى مجرد ذكر اسم صاحب الترجمة ليس إلا ومثاله :

- محرز بن حارثة²

- عبد الرحمن بن بليل³

- الحسن بن الحكم بن طهمان⁴

أما أغلب التراجم فقد احتوت على ذكر اسم صاحب الترجمة، ونسبه، وكنيته، وأحد شيوخه، أو أحد تلامذته إذا كان هذا الشيخ أو هذا التلميذ هو الوحيد أو الأشهر، وفي الغالب يذكر أكثر من شيخ وتلميذ. وأكثر التراجم في التاريخ الكبير مسكوت عليها، أي أن البخاري لم يقل فيها بجرح أو تعديل، والتي ورد فيها ذلك كان أكثره صادر من البخاري نفسه، وأحياناً يروي ذلك عن غيره من الأئمة.

واعتنى الإمام البخاري بذكر الاختلافات الواردة في اسم راو، أو كنيته، أو نسبه، فحكم في بعض التراجم بالجمع بين اسمين فأكثر وجعلها لرجل واحد عرف بعدة أسماء، كقوله : محمد بن أبي جحيفة وهو محمد بن سفيان وهو محمد أبو عبد الله. وفي بعض التراجم، فرق الاسم الواحد وجعله لرواة مختلفين، كقوله: الضابحي وهو غير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، وذاك كذلك الضابحي، فهذا سمع من أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذاك لقي النبي وسمع منه.

وفي تراجم أخرى اكتفى بإيراد الاختلافات الواردة في اسم صاحب الترجمة دون ترجيح.

وقد يذكر البخاري بعض التفسيرات والتوضيحات المتعلقة بمتن حديث ذكره في الترجمة، أو المتعلقة بصاحب الترجمة نفسه، ولم يكثر من ذلك وإنما جاء هذا في مواضع قليلة من الكتاب، وأمثله :

¹ انظر المجلد الخامس، الترجمة 991 ص 303-314

² المجلد السابع، الترجمة 1796

³ المجلد الخامس، الترجمة 849

⁴ المجلد الثاني الترجمة 2507

- محمد بن حميد أبو سفيان المعمرى. سمع معمرًا والثوري. وقيل
معمرى لأنه رحل إلى معمر.¹
- محمد بن النوشجان البغدادي السويدي. وإنما قيل السويدي لأنه
رحل إلى سويد بن عبد العزيز.²

- إسماعيل بن ثوبان قال جالست الناس قبل الداء الأكبر. قال أبو عبد
الله: قبل الفتن.³

- إسماعيل بن صخر الأيلي عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن
ياسر عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ أَرَادَ أَنْ
يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ مَعْبُدٍ"⁴ قال أبو عبد
الله: غضا يعني حرفا حرفا مبينة⁵

- ... إياس بن عبد الله بن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال: "لا تضربوا إماء الله"⁶ قال أبو عبد الله: يعني النساء⁷

- ... كان أنس بن مالك يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم "لا
تَسْتَضِيئُوا بَنَارَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَنْفُسُوا فِي خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيًّا"⁸. قال أبو عبد
الله: عربيا يعني: "محمد رسول الله" يقول لا تكتبوا مثل خاتم النبي
"محمد رسول الله"⁹.

بعض المصطلحات الغامضة في التاريخ الكبير

رغم اهتمام البخاري بشرح بعض الألفاظ الواردة في متون بعض
الأحاديث ليفهمها الناس. فهما صحيحا، نجده. قد أطلق بعض الألفاظ
الغريبة، وأشار بعض الإشارات الخفية، التي أشكل على العلماء فهمها

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 166

² المصدر نفسه، الترجمة 807

³ المصدر السابق، الترجمة 1098

⁴ التاريخ الكبير، (361/1) وأخرجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه في السنن، دط، تحقيق
وتبويب وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، دت، (49/1) وأبو عبد الله أحمد بن حنبل في المسند،
دط، بيروت: دار الفكر، دت، (7/1).

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الأول

⁶ التاريخ الكبير، (440/1) وأخرجه أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني في السنن، دط، تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، دت في كتاب النكاح، باب: ضرب النساء، (245/2)، وأبو محمد
عبد الله بن بهرام الدارمي في، الترجمة 1142 السنن، دط، بيروت: دار الفكر، دت، في كتاب النكاح، باب
التهي عن ضرب النساء، (147/2).

⁷ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1411

⁸ مسند أحمد بن حنبل (99/3 و 101)

⁹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1459

كمصطلح " العتيق " الذي ذكره في ثلاثة عشر موضعا من التاريخ الكبير ، إذ يقول في نهاية بعض التراجم : " لم أجده في العتيق " أو " كذا في العتيق " أو " كذا في الكتاب العتيق " أو " ليس مقيدا في العتيق " أو " ليس في العتيق مقيدا ". وهذه أمثلة ذلك وتعقيب المحقق عليها:

- عمر بن سعيد. سمع إبراهيم. قاله يزيد بن هارون عن عروة أبي عبد الله سمع عمر بن سعيد. منقطع. كذا في العتيق.¹
قال المحقق في الهامش: " كذا في الأصل. ولعله "في الفتن" فحرف وصار "العتيق" والله أعلم .

- بكر بن مبشر عن أبي يحيى، روى عنه محمد بن أبي يحيى حجازي. كذا في كتاب العتيق.²

- سعيد بن سعيد بن جور بنده. سمع عطاء. قوله، روى عنه أبو عاصم. لم أجده في العتيق.³

- ركب المصري. قال علي بن عياش نا إسماعيل بن عياش قال حدثنا مطعم بن المقدام عن ابن غنيم الكلاعي عن صالح العنسي عن ركب المصري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ مِنْ غَيْرِ مَنْقَصَةٍ " ⁴ قال أبو عبد الله : كذا وجدت في الكتاب العتيق. وقال يحيى بن يحيى حدثنا إسماعيل عن مطعم بن مقدام وعنيسة بن سعيد بن غنيم عن نصيح العنسي عن ركب المصري عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا. حديثه في الشاميين.⁵

- حمزة العبدي، سمع مرة وإبراهيم، مرسل. روى عنه المسعودي. يعد في الكوفيين. قال أبو عبد الله ليس مقيد في العتيق.⁶

- ثابت بن معبد المحاربي. روى مسعر عن عياش الكلبي قوله. ليس في العتيق مقيد.⁷

¹ المصدر السابق، المجلد السادس، الترجمة 2022

² المصدر نفسه، المجلد الثاني، الترجمة 1813

³ المصدر نفسه، المجلد الثالث، الترجمة 1589

⁴ رواه أحمد بن الحسين بن علي البيهقي في السنن الكبرى، دط، بيروت: دار الفكر، دت، كتاب الزكاة، باب: كراهية إمساك الفضل وغيره محتاج إليه. (182/4). والهيتمي في مجمع الزوائد، (229/10) وعزاه إلى البزار في مسنده.

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 1148

⁶ المصدر نفسه، الترجمة 185

⁷ المصدر نفسه، المجلد الثاني، الترجمة 2089

قال المحقق: " قوله "ليس في العتيق مقيد" من كلام المؤلف أو الراوي عنه، يريد أن هذا الاسم -يعني الترجمة- ليس مقيدا في الكتاب العتيق. وقد جاء نحو هذا في غير موضع، منها ما تقدم في ترجمة بكر بن مبشر رقم 1813 كذا في كتاب العتيق"

- عبد الرحمن بن عمير بن سعيد الذي كان على فلسطين. روى محمد بن عمرو عن مروان بن عثمان عن عمه عباس بن أبي سعيد: سمعت خالي عبد الرحمن . كذا في العتيق¹
قال المحقق: كذا في الأصل ولعله "في العتيق".
- عمر بن ميمون البصري القيسي، سمع عدي بن أبي القلوص أو سفيان بن الحجاج، روى عنه محمد بن عقبة. كذا في العتيق².
قال المحقق: كذا في الأصل ولعل الصواب "الفتن" والله أعلم.

هذه نماذج لإطلاق البخاري مصطلح "العتيق" في "التاريخ الكبير"، لم يتطرق إليه المحقق بالشرح والتفسير إلا في أربعة مواضع تعمّدت ذكرها بين هذه النماذج. وواضح أنه استغرب اللفظة ولم يتضح له معناها، فراح في كل مرة يفسرها بأخرى يرى أنها الأصل وأنها صحفت إلى لفظة "عتيق" وحرقت إليها.

وقد تعرّضت لهذه المسألة بالبحث في رسالتي للماجستير³ ورجّحت أن معنى كلمة عتيق هي قديم والمقصود بها الكتاب القديم أو النسخة القديمة لكتاب التاريخ الكبير التي كان يرجع إليها البخاري باستمرار للثبّت أو التصحيح أو المراجعة. فقد ثبت عنه رحمه الله أنه صنّف كتابه التاريخ الكبير -وكل كتبه- ثلاث مرات في كل مرة يزيد وينقص ويصحح حتى يخرج بالنسخة الأخيرة لمصنّفه. قال رحمه الله: "لونشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ. صنفته ثلاث مرات"⁴ وقال كذلك: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"⁵

الجمع والتفريق بين راويين أو أكثر في التاريخ الكبير

¹ المصدر نفسه، المجلد الخامس، الترجمة 1040

² التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2146

³ منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، ص 49-52

⁴ سير الأعلام، (403/12)

⁵ المصدر نفسه

عندما ترجم البخاري لبعض الرواة في تاريخه، جزم بأنهم يعرفون بأسماء أخرى ذكرها في الترجمة حتى لا يتوهم من يقف على الإسمين أنهما لرجلين مختلفين لأنهما في حقيقة الأمر لرجل واحد كقوله:

-إسماعيل بن دينار وهو إسماعيل بن أبي فديك.
-أحمد بن شعيب أبو الحسن الحراني وهو أحمد بن عبد الله بن مسلم.
-أحمد بن عبد الله بن أيوب وهو أحمد بن أبي رجاء أبو الوليد الحنفي الهروي.

و أحيانا أخرى لا يجزم بأن الإسمين هما لرجل واحد وإنما يرجح ذلك كقوله :

-عباس بن سالم .. اراه عباس اللخمي
-كثير أبو هشام وأراه ابن سليم الأبلي
-مرداس بن عبد الرحمن .. وأظنه الليثي
وأحيانا أخرى يحكى أكثر من اسم في الترجمة نفسها، دون أن يجزم أو يرجح جمع تلك الأسماء أو تفريقها، وإنما يحكى ذلك بصيغة المبني للمجهول أو للمعلوم ولكن بدون ترجيح، فيقول:
-عبد الكريم بن أبي المخارق ويقال عبد الكريم بن قيس.
-عبيد بن مغيرة أبو المغيرة السعدي .. ويقال عبيد بن عمير.
-إدريس ابن بنت وهب بن منبه. وقال معافي : إدريس بن سنان أبو إلياس اليماني.

-عبد الكريم بن رشيد قال علي هو القشيري.
وتوقف في الحكم في بعض التراجم جمعا أو تفريقا و أمثلته :
-محمد بن سليمان أبو ضمرة النصري. قال أبو عبد الله: إن لم يكن محمد بن أبي جميلة فلا أدري ؟
-إن لم يكن هذا هو الأول فلا أدري ؟
-فلا أدري هو الأول أم لا ؟
-فلا أدري ما هذا من ذاك ؟
-ولا أدري ما بينهما ؟
-أهاب أن يكون هو الأول.

كما جزم بأن بعض من جمع بين اسمين وجعلهما لرجل واحد قد أخطأ والصواب التفريق بينهما ومثاله:
- إسماعيل بن محمد بن جحادة الأيامي المكفوف. وقال ابن معين هو الأزدي العطار وليس بذاك وقد رأيته.

- محمد بن حذيفة بن داب ... وابن داب هذا ليس هو ذاك الضعيف ذاك صاحب السمر ولكن هذا قديم قوي.

إعتراضات العلماء على بعض التراجم في التاريخ الكبير

أدّى صنيع الإمام البخاري في الجمع بين اسمين وجعلهما لراو واحد، أو التفريق بين راويين يحملان نفس الاسم، إلى اعتراضات بعض العلماء عليه هما:

1- ابن أبي حاتم الرازي في كتاب سماه: "بيان خطأ البخاري في تاريخه" وقد طبع في مجلد صغير.

2- والخطيب البغدادي في كتاب سماه: "موضح أو هام الجمع والتفريق" وقد طبع في مجلدين متوسطين.

وكلا الكتابين بتحقيق العلامة "عبد الرحمن بن يحيى المعلمي" الذي عقب عليهما تعقيبات نفيسة جدا، وموضوعهما كما يدلّ عليه عنوانهما هو: بيان ما وقع للإمام البخاري من أخطاء وأوهام في الجمع بين راويين فأكثر وجعلهم رجلا واحدا، أو تفريق واحد وجعله أكثر من راو.

أما كتاب ابن أبي حاتم فجاء في أوله: "قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة: حمل إلي الفضل بن العباس المعروف بالصائغ¹ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فوجدت فيه: ..."² وبدأ يسرد التراجم التي رأى فيها خطأ مع إيراد ما رآه صوابا في كل واحدة منها، قال المعلمي: "والشواهد تقضي أن أبا زرعة استقرأ تلك النسخة من أولها إلى آخرها ونبّه على ما رآه خطأ أو شبهه مع بيان الصواب عنده. وترك بياضا في مواضع، ثم تلاه أبو حاتم فوافقه تارة وخالفه أخرى. واستدرك مواضع"³.

وقال الخطيب البغدادي بعد مقدمة كتابه: "فمن أوهام البخاري في الجمع والتفريق أنه قال في تاريخه الكبير الذي يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابوري في باب المحمدين وهو الباب الذي افتتح به الكتاب: ..."⁴.

¹ هو الحافظ الناقد أبو بكر الفضل بن العباس الرازي، فضلك الصائغ، أحد الأئمة، (ت270هـ). [تذكرة الحفاظ (600/2)، سير الأعلام (630/12)].

² عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بيان خطأ البخاري في تاريخه، ط2، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بيروت: درا الفكر، 1411هـ-1991م، ص2.

³ المصدر نفسه، ص: ب

⁴ المصدر السابق، (9/1)

فالخطيب اعتمد على نسخة التاريخ الكبير التي يرويها محمد بن سليمان بن فارس، في حين اعتمد أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان على النسخة التي يرويها الفضل بن العباس الصائغ، وهذا ما جعل الخطيب البغدادي يقول بعد وقوفه على اعتراضات ابن أبي حاتم: "ونظرت فيه فوجدت كثيراً منها لا تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب، بخلاف الحكاية عنه"¹.

وقد جعل الشيخ عبد الرحمن المعلمي هذا الاختلاف في النسخ سبب وجود اعتراضات على البخاري لا محلّ لوجودها في الواقع لو أنهم اعتمدوا النسخة الأخيرة المصححة لكتاب التاريخ التي هي من رواية محمد بن سهل الكردي. واستند الشيخ المعلمي في هذا إلى ما جاء عن البخاري واشتهر: "لونشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ. صنفته ثلاث مرات"².

وقوله كذلك: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"³ قال المعلمي: "يعني والله أعلم أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح ثم يخرجه مرة ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة. وهذا ثابت للتاريخ كما يأتي"⁴.

فما جاء عند ابن أبي حاتم من اعتراضات أبيه وأبي زرعة على البخاري قد كان بالنظر إلى النسخة الأولى التي أخرجها البخاري لكتابه، ولهذا لما وقف الخطيب البغدادي على اعتراضاتهما اعترض عليهما، لأنه في نسخته من التاريخ، وهي النسخة الثانية، وجد أن بعض ما ذكره الرازيان على الخطأ وصوباه هو على ما صوباه. ولما قابل الشيخ المعلمي ما اعترض به الخطيب على البخاري، وجد أن كثيراً مما ذكره الخطيب على أنه خطأ وصوبه هو في التاريخ على ما صوبه، فكانت النسخة الثالثة والأخيرة للتاريخ قد نفت جل اعتراضات الأئمة على الإمام البخاري، وما ثبت من اعتراضهم عليه إلا شيء يسير، رد المعلمي أكثره لعدم لزومه.

الأحاديث في التاريخ الكبير

¹ موضح أو هام الجمع والتفريق ، (8/1).

² سير الأعلام، (403/12)

³ المصدر نفسه

⁴ الموضح، ص: 11.

ضمّن الإمام البخاري تاريخه عددا هائلا من الأحاديث، تنوّعت بين مرفوعة وموقوفة، وبين صحيحة ومعلولة، وتعدّدت أغراضه من ذكرها، كما تعدّدت ألفاظه في التعليل والتصحيح أو الترجيح التي أطلقها فيها. ولكل حديث ورد في ترجمة من تراجم التاريخ الكبير علاقة وطيدة بها قد لا تتبدّى إلا بعد البحث والتنقيب والدراسة، فيدرك حينئذ دقيق علم الإمام البخاري، وعبقريته الفدّة، وفقهه في ذكر الأحاديث خلال تراجم التاريخ والذي يضاهي فقهه في وضع تراجم الجامع الصحيح.

ويمكن تلخيص منهجه في سرد الأحاديث فيما يلي :

- 1 - يورد الإمام البخاري الحديث في الترجمة من طريق واحد أو أكثر، ويعلّق عليه تصحيحا أو تعليلا، أو يسكت عن ذلك.
- 2 - وقد يورد أكثر من حديث في الترجمة الواحدة.
- 3 - وقد يطلق في صاحب المترجمة المتى ورد فيها الحديث حكما بالجرح أو التعديل، أو يسكت عن ذلك.

4- وأورد الإمام البخاري أحاديث في تراجم معظم الصحابة الذين ترجم لهم في تاريخه، وسلك فيها نفس المسلك، أي أنه صحّح، وأعلّ، وسكت، وهنا يطرح سؤال : لماذا يذكر الإمام البخاري الحديث المعلول في ترجمة الصحابي مع أن العلة فيه هي من جهة أحد الرواة في الإسناد إلى هذا الصحابي وليس من الصحابي نفسه؟!

أما في مباشرته عملية النقد للأحاديث فقد كان في ذلك كما وصفه تلميذه الإمام مسلم رحمه الله: "أستاذ الأستاذين وطبيب الحديث في علله" فقد كان يذكر الحديث بمختلف الطرق المعلولة منها والصحيحة، ثم يجزم بأن الصحيح منها هو هذا الطريق أو ذاك فيقول : "... الأول أصح" وقد أكثر من هذا المصطلح أو: "... الحديث الصحيح هذا " أو: "... هذا أصح" أو : "الأول أشبه" أو: "... هو أشهر" أو: "...هو أولى " أو : "... الأول أثبت"

وفي هذا تصريح منه بترجيحه رواية معيّنة من بين الروايات التي ساقها في ترجمة من التراجم. وقد يكون الحديث المرجّح من رواية صاحب الترجمة نفسه أو يكون من رواية غيره وإذا فمجيئ البخاري به في هذه الترجمة هو لغرض علمي.

ويعلّ الإمام البخاري حديثا بقوله: "لا يصح" أو "هو وهم" أو "لا يتابع عليه" أو "إسناده مجهول" أو "لا يثبت" أو "هو حديث منكر" أو "لم يثبت رفعه" أو "لا أراه يصح" أو "لا يصح عندي" أو "لا أصل له"، "لا

يعرف إسناده" أو "لا أراه محفوظاً"... إلخ. فهذه أشهر مصطلحاته وأكثرها وروداً في التاريخ الكبير.

وقد أعلّ أحاديث موصولة بأخرى مرسلة ومثاله: ذكر في ترجمة محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد المؤذن حديثه عن شريك بن أبي نمر عن أنس قال: "أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسًا يُصَلُّونَ فَقَالَ أَصَلَاتَانِ؟"¹ ثم ذكر نفس الحديث من رواية إسماعيل بن جعفر عن شريك يرويه عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم قال البخاري: "والمرسل أصح يعني أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم"²

وأعلّ أحاديث مرفوعة بأخرى موقوفة ومثاله: قال في ترجمة زياد بن سيمين كوش "... قال حماد بن سلمة عن ليث عن طاوس عن زياد عن عبد الله بن عمرو رفعه في الفتن. وروى حماد بن زيد وغيره عن عبد الله بن عمرو قوله وهو أصح"³

وأعلّ أحاديث خالف فيها الثقة الأوثق منه، أو خالف فيها العدد الفرد أو الأقل العدد الأكبر، ومثاله: الحديث الذي ساقه في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حنين بطرق شتى ثم قال: "... ما روى مالك عن نافع أصح"⁴ وقال في حديث ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بطرق مختلفة بعضها مرفوع وبعضها موقوف: "... وغير مرفوع أكثر"⁵

كما بيّن البخاري في أكثر من حديث أن مدار علته هو في عدم تصريح راويه بالسماع ومثاله: ما أورد في ترجمة عبد الحميد بن سالم من حديثه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ"⁶ ثم قال: لا نعرف سماعه من أبي هريرة⁷

¹ الهيثمي، مجمع الروائد، باب إذا أقيمت الصلاة هل يصلي غيرها، (76-75/2) وعزاه إلى البزرائي مسنده. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، ط1، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، م.د، 1400هـ-1980م، (212/11). عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، (2/3995 و4004).

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 572

³ المصدر نفسه، المجلد الثالث، الترجمة 1200

⁴ المصدر نفسه، المجلد الأول، الترجمة 953

⁵ المصدر نفسه، الترجمة 443

⁶ أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الطب، باب: العسل، (2/1143).

⁷ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1688

وأعلّ كثيرا من الأحاديث لأنها جاءت بخلاف ما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثاله: ذكر في ترجمة بحر بن مرار الثقفي حديثه عن الحكم بن الأعرج سمع ابن عمر: "إذا كان الوهم الأجرد فأعد الصلاة" قال أبو عبد الله: "حديث النبي صلى الله عليه وسلم أصح: "إذا صَلَّى ثلاثاً أو أربعاً ولا يدري كم صَلَّى يجعلها ثلاثاً"¹2

العنقة والسماع وموقف البخاري منها

تعتبر مسألة العنقة والسماع من أهم مسائل علوم الحديث. وقد اختلفت آراء العلماء ومذاهبهم فيها، وعدّ الإمام البخاري من المتشددین. فقد كان رحمه الله لا يحمل الحديث المعنعن على الاتصال حتى يثبت أن المعنعن قد اجتمع بمن عنعن عنه ولو مرة واحدة. ولا يشفع للمنعن عند البخاري لقبول حديثه وحمله على الاتصال أن يكون ثقة، وغير مدلس، ومعاصر لمن عنعن عنه، وإن شفع له ذلك عند الإمام مسلم. "وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه، حتى أنه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا"³

وتراجع التاريخ الكبير توضيح بدقة عنايته بمسألة السماع والعنقة، إذ نجده رحمه الله حريصا أشد الحرص على أن يبين في ترجمة الرجل: ممن سمع، ومن لقي، وعمن يروي، مستعملا في ذلك عبارات دقيقة وواضحة فيقول في الترجمة نفسها: "... سمع من ... وعن ..." أو يقول: "سمع ... ورأى ... ويروي عن ..." وغيرها من العبارات الدقيقة في بيان من سمع منهم الراوي من بين من لقيهم. ومثال ذلك:

- حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني، سمع عثمان. سمع منه عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وأبو سلمة وجامع بن شداد ومعاذ بن عبد الرحمن والحسن والوليد أبو البشر ومعبد الجهني

¹ في صحيح البخاري: «... فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليسجد سجدتين وهو جالس» كتاب السهو، باب إذا لم يدرك كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس (124/3). أما في صحيح مسلم فقد ورد هذا الحديث بهذا اللفظ وبلغ آخر: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغماً للشيطان»، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، (60/5).

² التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1924

³ ابن حجر، هدي الساري، ص 12

ونافع. ومن روى عنه فلم يذكر سماعاً: مسلم بن كيسان وابن المنكر وزيد بن اسلم وبكير والمطلب بن حنطب وابن أبي المخارق¹

- عبد الله بن يزيد بن فنتس الهذلي المديني، سمع السائب ابن يزيد وسعيد بن المسيب. ورأى أنسا وعمر بن عبد العزيز²

- عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي. سمع أباه وعن حزم بن أبي كعب سمع منه طالب بن حبيب وروى عنه عاصم بن عمر³

- عمر بن عمران الأعمى. سمع أبار جاء ورأى الحسن وعن الحجاج وعن أبي نضرة قوله⁴

- ... سمع أباه وأدرك أبا حميد⁵

- العلاء بن خالد: حدثنا عطاء وعلي بن العلاء وعن قتادة وثابت⁶

وهذا هو المنهج الذي سار عليه رحمه الله في كل تراجم كتابه، لم يحد عنه ولم يخالفه ولا مرة واحدة. ففي كل ترجمة أودعها "التاريخ الكبير" يذكر من لقي صاحبها ولم يثبت أنه سمع منهم، ومن رأى ولم يحدتهم أو يحدثوه، ومن روى عنهم ولم يثبت أنه لقيهم أو سمع منهم، ومن سمع منهم وأخذ عنهم مباشرة.

فاهتمامه رحمه الله بسماع الراوي ممن يروي عنه كان شديداً، وقد أعلّ أحاديث كثيرة ذكرها أثناء بعض تراجم الكتاب لعدم ثبوت سماع رواتها ممن يروون عنهم، من ذلك: ذكر في ترجمة محمد بن ابان الأنصاري حديثه عن عائشة "ثلاثٌ مِنَ النَّبُوَّةِ، تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَوَضْعُ الرَّجْلِ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ"⁷. قال أبو عبد الله: ولا نعرف لمحمد سماعاً من عائشة⁸

- وذكر لمحمد بن صفوان الجمحي حديثه عن سعيد بن المسيب عن سعد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أَنْتَ مِنْي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 287

² المصدر نفسه، المجلد الخامس، الترجمة 741

³ المصدر نفسه، الترجمة 861

⁴ المصدر نفسه، المجلد السادس، الترجمة 1010

⁵ المصدر نفسه، المجلد السابع، الترجمة 3

⁶ المصدر نفسه، المجلد السادس، الترجمة 3171

⁷ جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ط1، بيروت: دار الفكر، 1401هـ-1981م،

(529/1) وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير قال حديث حسن.

⁸ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 47

إِلَّا النُّبُوَّةَ"¹. قال أبو عبد الله: لم يذكر سماعا من سعيد فلا أدري أسمع منه أم لا؟²

وجزم البخاري بعدم سماع بعض الرواة من رواة آخرين كقوله مثلا:

- الأشدق أدركه ابن عيينة بمكة خرج ولم يسمع منه³

- ... روى عنه هشيم ولم يسمع منه⁴

فحرصه على ذكر سماع الراوي أو عدم سماعه ممن يروي عنه، والتوقف في ذلك إذا لم يتبين له، وتعليل أحاديث كثيرة بعدم تصريح رواتها بالسماع ممن يروون عنه، كل ذلك يدل على درجة إتقانه في ضبط شيوخ كل راو ممن لقي أو سمع منهم، وكذا ضبط الأحاديث ثابتة الصحة بعدم تطرق أي احتمال للانقطاع أو التدليس إليها.

واهتمام البخاري بثبوت سماع الراوي من شيخه كان بدءا من الطبقات الأولى من الرواة وهم الذين عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم وأدركوا زمانه، حيث يقول فيمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وثبتت له صحبته: "صحب النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "سمع النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "له صحبة" أو "صاحب النبي صلى الله عليه وسلم" ولكنه يقول فيمن لم يثبت عنده سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم:

- عبد الله بن عكيم الجهني. أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سماع صحيح⁵...

- الأسود بن خلف بن عبد يغوث القرشي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم⁶...

أهمية كتاب التاريخ الكبير

وأخيرا فإن أهمية كتاب "التاريخ الكبير" ومكانته العلمية لا تخفى على طالب علم، ومشتغل بالسنة النبوية الشريفة إذ أنه زخر بدقائق علوم الحديث التي ضمنها إياه البخاري بمنهج عبقرى، يحتاج الكشف عنه إلى

¹ في صحيح البخاري: "حدثنا بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى». كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب (75/7).

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 333

³ المصدر نفسه، المجلد الرابع، الترجمة 1888

⁴ المصدر نفسه، المجلد السابع، الترجمة 754

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 67

⁶ المصدر نفسه، المجلد الأول، الترجمة 1423 وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، ط1، تحقيق صه محمد الزيني، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية/دت، الترجمة 1، 66/156 أن الأسود أسلم يوم الفتح

دراسة تركز أساسا على التتبع والمقارنة. ولا يشكّن أحد في مكانة التاريخ الكبير، ومنزلته بين غيره من كتب هذا الشأن، إذ كان مدار جميعها عليه. وكل مؤلف بعد التاريخ هو عيال عليه، سواء كان في الرجال أو العلل، لأن كتاب التاريخ اشتمل على العلمين معا، وزخر بدقائق أسرارهما. وقد صرح الأئمة بعد البخاري بإفادتهم من تاريخه وإعجابهم به كما ورد عن وراقه محمد بن أبي حاتم: "سمعت أبا سهل محمودا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل"¹ وحكى ابن حجر عن الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة²: "لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل"³

وأعجب شيخه الإمام الجهيز ابن راهويه بتاريخه وبهر به فأخذه ودخل على الأمير عبد الله بن طاهر وقال له: "أيها الأمير! ألا أريك سحرا؟"⁴

وأشاد به تلميذه أبو عيسى الترمذي فقال: "لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد، أعلم من محمد بن إسماعيل"⁵

وعقب ابن رجب على قول الترمذي هذا فقال: "... مع أنه رأى أبا زرعة، وعبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي وذاكرهما. ولكن أكثر علمه مستفاد من البخاري. وكلامه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما"⁶

ووصف ابن رجب الحنبلي كتاب التاريخ بأنه شامل لكل مسائل علوم الحديث ومباحثه، وقد استفاد منه الأئمة في مؤلفاتهم واستمدوا منه مادتها، قال: "هو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رحمه الله، وهو جامع لذلك كله [يعني التواريخ والعلل والأسماء فقد كان بصدد الكلام عنها]. ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله

¹ الذهبي، سير الأعلام، (426/12)

² هو حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي. كان أبوه نحويا صالحا يلقب بعقدة. (ت332هـ). [تذكرة الحفاظ (3/839-846)، سير أعلام النبلاء (15/340)].

³ هدي الساري، ص 485

⁴ سير الأعلام (12/403)

⁵ ابن رجب، بشرح علل الترمذي، ص 45

⁶ المصدر السابق، ص 46

كتابين: أحدهما كتاب الجرح والتعديل، وفيه ذكر الأسماء فقط، وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري. والثاني كتاب العلل أفردا فيه الكلام في العلل¹.
فأهمية "التاريخ الكبير" وقيمته العلمية هي فيما امتاز به من ميزات كبيرة أهّلته لتصدر كل ما كان قبله وبعده من المؤلفات في هذا العلم الشريف. وتتمثل هذه المميزات أساسا في:

- 1- أنه أول مصنف جامع لكل نقلة الآثار ورواة الأخبار من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمن البخاري، على اختلاف أمصارهم وطبقاتهم ومراتبهم.
- 2- أنه أول مصنف رتب مادته العلمية ترتيبا مبتكرا، بحسب ترتيب حروف المعجم، فكان بذلك عملا في غاية الدقة والمنهجية العلمية.
- 3- أنه احتوى على جميع أقسام علوم الحديث من علم العلل وعلم الرجال وكل ما يتعلق بهما.
- 4- أنه حوى عددا هائلا من الأحاديث والروايات، انفرد ببعضها وكان هو مصدرها الوحيد فلا توجد في غيره من المصنفات.
- 5- أنه بين ببراعة وعبقورية فذة العلاقة الدقيقة والقوية للتعليل والتصحيح بالجرح والتعديل، وذلك بإيراده روايات خلال التراجم تكشف عن ضبط أصحابها وإتقانهم، أو خطئهم ووهمهم، أو كذبهم.

¹ شرح علل الترمذي، ص 45-46

الفصل الثاني

أطوار نشأة النقد الحديثي ومكانة الإمام البخاري فيه

هناك أسباب عديدة أدّت إلى نشأة النقد، وساعدت بعض العوامل في تطوّره، وبرزت بعض الأسماء وتصدّرت هذا العلم الجليل وكان اسم الإمام البخاري على رأسها، فإنه كان أستاذ الأستاذين في علم العلل. وفي

هذا الفصل سأتعرّض لتعريف النقد لغة واصطلاحاً، وسأبيّن أسباب ظهوره، وعوامل تطوّره، والمراحل التي مرّ بها، وسأحرص على بيان مكانة الإمام البخاري رحمه الله في علم العلل ونقد الأحاديث، وتصدّره العلماء في هذا المجال.

المبحث الأول تعريف النقد لغة واصطلاحاً

1- تعريف النقد لغة:

النقد¹: خلاف النسيئة. والنقدُ والتّقدُّ: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها. ونَقَدْتُ الدراهم ونَقَدْتُ له الدراهم أي أعطيتها، فانتَقَدَها أي قبضها. ونَقَدْتُ الدراهم وانتَقَدْتُها إذا أخرجت منها الزيف. وناقَدْتُ فلاناً إذا ناقشته في الأمر.

¹ ابن منظور. لسان العرب. ط3، دار صادر: 1414هـ/1994م. بيروت، لبنان. مادة: نقد (3/425-427)

النَّقد¹: خلاف النسيئة و تمييز الدراهم وغيرها كالتنقاد والانتقاد والتنفذ.
(نَقَدَ) ² الشيء نقداً: نقره ليختبره أو ليميز جيده من رديئه يقال: نقد الطائر الفخ، ونقدت رأسه بإصبعي. ونقد الدراهم والدنانير وغيرها نقداً وتنفاداً: ميز جيدها من رديئها.
ويقال: نقد النثر، ونقد الشعر: أظهر ما فيهما من عيب أو حسن.
وفلان ينقد الناس: يعيبهم ويغتابهم.
انتقد الدراهم: أخرج منها الزيف ويقال انتقد الشعر على قائله: أظهر عيبه.

2- تعريف النقد اصطلاحاً:

لم أعر على تعريف اصطلاحى لأحد من الأئمة عرّف فيه النقد وإنما ذكر الدكتور أحمد محمد نور سيف في تعريف النقد في الاصطلاح معناه اللغوي الذي عرّفه به صاحب تاج العروس فقال: "والنقد في الاصطلاح مأخوذ من نقد الكلام. يقال: نقد الكلام: ناقشه، وهو من نقدة الشعر ونقاده. وانتقد الشعر على قائله"³

ثم قال الدكتور أحمد محمد نور سيف: "وهذا معنى معهود عند العرب، استعمله المحدثون في المهمة التي تصدّوا لها في دراسة الأحاديث وناقليها."⁴

فاصطلاح العرب على كلمة نقد الشعر أو النثر بمعنى أظهر العيب أو الحسن الموجود في كلام الشاعر أو الخطيب، ونقد الناس بمعنى عابهم واغتابهم، وناقّد فلانا بمعنى ناقشه في الأمر، ونقد الدراهم بمعنى ميز جيدها من رديئها وأخرج- منها المزيف،- كل ذلك يوضح معنى المنقد اصطلاحاً عند المحدثين، وهو: تمحيص الأحاديث، وبيان صحيحها من سقيمها أو المزيف الموضوع منها، وذلك بتمييز طرقها وأسانيدھا الصحيحة الثابتة من الضعيفة والموضوعة، وكشف عيوبها، ومواطن عللها، بتتبع روايتها ومساءلتهم ومناقشتهم عن طرق تحملهم وسماعهم للأحاديث، ومقارنة مروياتهم بمرويات غيرهم من الذين تابعوهم في رواياتهم، والحكم عليهم في الأخير وعلى مروياتهم بما يستحقون من تصحيح أو تضعيف.

¹ الفيروزآبادي. القاموس المحيط. ط5، مؤسسة الرسالة: 1416هـ/1996م، بيروت، لبنان. ص412

² إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار. المعجم الوسيط. ط2، مطابع دار المعارف: 1400هـ/1980م. مصر. مادة: نقد (2/944)

³ أحمد محمد نور سيف في مقدمة تحقيقه لكتاب التاريخ ليحيى بن معين. ص5-6

⁴ المصدر نفسه، ص6

وكنتيجة لعملية النقد التي قام بها المحدثون للحفاظ على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ظهرت مختلف أنواع علوم الحديث المتكاملة الأدوار والأهمية، ولعل أهمها علم الجرح والتعديل الذي ينتقد فيه الناقد سلسلة رجال إسناده الحديث، وأيضا علم علل الحديث الذي ينتقد فيه الناقد الحديث وهل فيه خطأ من زيادة، أو حذف، أو إرسال، أو اضطراب، أو غيرها. وهي كلها من مسببات راوي الحديث الذي أخطأ فزاد، أو حذف، أو أرسل، أو اضطرب. فالجرح والتعديل وعلل الحديث هما علمان متلازمان لا يمكن فصلهما عن بعض.

المبحث الثاني

مراحل نشأة النقد وتطوره إلى عصر الإمام البخاري

ظهر النقد مع ظهور رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في وقت الصحابة رضي الله عنهم، ثم تطورت أساليبه وتنوعت، وبرز رجاله واشتهروا من عصر لآخر بدءا من عصر التابعين، فتابعهم، فأتباع تابعيهم وهو عصر الإمام البخاري رحمه الله. ويمكن تلخيص أسباب ظهور النقد في عاملين رئيسيين أديا إلى مروره بمرحلتين أساسيتين هما:

1- العامل الأول لظهور النقد والمرحلة الأولى التي مرّ بها:

بما أن احتمال وقوع الخطأ والوهم في حديث كل راوٍ وارد، لما جبل عليه

-بطبيعته البشرية- من النسيان وتغيّر الحال، صار يجب التحقق والتثبت من سلامة الحفظ، وصحة الحديث وعدم تطرّق الوهم إليه. وبما أن الصحابة رضي الله عنهم هم بشر يصيبون ويخطئون، فقد كانوا يثبتون في أحاديثهم، ويعترضون على بعضهم البعض في المرات التي يتبين لهم فيها خطأ أحدهم. ولم يكن ذلك مستكرا منهم بل على العكس كانت الطريقة المثلى للحفاظ على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحاديثه من

التغيير والتبديل مهما كان بسيطاً. ولم يكن أحد أحرص منهم على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تشوبها شائبة، قال الحافظ الذهبي: "كان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه"¹

فليس في عمل الصديق هذا تكديبا أو اتهاماً لصحابي جليل مثل المغيرة، وإنما فيه تثبتاً وحيطه في قبول حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتنفيذ العمل به، ليضمن سلامته من الخطأ والوهم الذي قد يعتري كل إنسان مهما بلغ من الصدق والورع.

وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: "كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ"² فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أُنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقممت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك. فقال عمر لأبي موسى: ألا إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم"

وأُنكرت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على ابن عمر حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الميت يعذب في قبره ببيكاء أهله عليه" وقالت: "رحم الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئاً فلم يحفظه، وإنما مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال: أنتم تبكون وإنه ليعذب. وفي رواية قالت: "وَهَلْ يَعْنِي - غلط - إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ"³

¹ تذكرة الحفاظ، (3/1)

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان، 26/11 حديث رقم 6245، ومسلم في

صحيحه، كتاب الأداب، باب: الاستئذان، 33/7، حديث رقم 2154

³ رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب: الميت يعذب ببيكاء أهله (232/6)

وقال ابن عباس: "لما مات عمر ذكرت لعائشة ما قاله عمر: إن الميت يعدّب ببعض بكاء أهله عليه. فقالت: يرحم الله عمر، لا والله! ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: **"إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ"**¹. قالت عائشة: حسبكم القرآن **"وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى"**².

ولم تتوقف حيطة الصحابة رضوان الله عليهم، وحرصهم على التدقيق في رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند حدّ المساءلة والتثبت ممن حولهم فحسب و-نقد ما يظهر لهم خطؤه، بل قد بلغ بهم الحرص على المحافظة على السنة الشريفة أن رحل بعضهم إلى بعض في أماكن بعيدة، لا يبلغها السائر إليها إلا بعد مسيرة شهر أو أكثر، لا لشيء إلا لسماع حديث واحد والتثبت من صحة حفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتذكر لنا كتب الحديث أخبار بعض الصحابة في رحلتهم في سماع الحديث، والتأكد من صحة حفظهم، ما يعلم العالم كله أسس منهج التلقي الصحيح، والنقد العلمي الحق، الذي به تدوّن الأخبار وتبنى عليه العلوم. ومن ذلك ما رواه عطاء بن أبي رباح قال: "خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري-وهو أمير مصر- فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وغير عقبة فابعت من يدلني على منزله فبعت معه من يدلّه على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **"مَنْ سَتَرَ مُؤْمِنًا فِي الدُّنْيَا عَلَى خَزِيَّةٍ سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**³ فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى

¹ رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب: زيارة القبور، 151/3-152، حديث 1288

² الآية 165 من سورة الأنعام

³ أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: لا يظلم المسلم مسلماً ولا يسلمه، 116/5، ومسلم في كتاب البر، باب: بشارة من ستر الله عليه في الدنيا أن يستر عليه في الآخرة، 143/6

راحلته فركبها راجعا إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر¹

وتصديق أبو أيوب لعقبة بقوله له "صدقت" فيه دليل على أن أبا أيوب كان يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستر المؤمن، لكن خشية من أن يكون قد نسي شيئا من الحديث، وحبًا في التأكد والتثبت من صحة ما يحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خاض هذه الرحلة الطويلة من الحجاز إلى مصر بما فيها من المشقة والخطر، فلما تأكد من الحديث انصرف عائدا إلى المدينة وما حلّ رحله.

وعن ابن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثه: أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فابتعت بعيرا، فشددت إليه رحلي شهرا حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فبعثت إليه أن جابرا بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم. فخرج فعانقتي. قلت: حديث بلغني لم أسمع، خشيت أن أموت أو تموت، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ-أَوْ النَّاسَ-عُرَاءَ عُرْلًا بُهِمَا. قُلْنَا: مَا بُهِمَا؟ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْئًا، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ-أَحْسَبُهُ قَالَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ-. أَنَا الْمَلِكُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَدْخُلُ النَّارَ، وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ، قُلْتُ: وَكَيْفَ وَإِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عُرَاءَ بُهِمَا؟ قَالَ: بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ"²

يظهر جليا من النصوص التي سبقت:

- أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا حريصين على التثبت من صحة ما يروي بعضهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم الاكتفاء بالتلقي دون التحقيق والتدقيق، وبالسماح دون النقد والتمحيص، رغم عدم تكذيبهم لبعضهم البعض أو شكهم في نوايا بعضهم البعض.
- بل إن رحلة أبا أيوب من الحجاز إلى عقبة بمصر هي للتثبت من نفس ذاته

¹ الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص 56.

² أخرجه أحمد بن حنبل في المسند 495/3. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد حديث 348 وقال: رجاله وثقوا. وذكره بإسناد آخر، حديث 138 قال فيه: فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ضعيف. وذكره ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلات 489 وقال: حسن. ورواه ابن ناصر الدين الدمشقي في "حديث جابر" 34 وقال: حسن. ورواه المنذري في الترغيب والترهيب، 303/4 وقال: إسناده حسن، وأدخله الألباني في صحيح الترغيب والترهيب حديث 3608 وقال: حسن لغيره. وأدخله في صحيح الأدب المفرد حديث رقم 746 وقال: حسن.

-وليس من عقبة- والتأكد من إتقان حفظه لما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- وما اعتراض عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها على حديثي عمر وابنه إلا دليل على أن الصحابي مهما بلغ من العلم، والورع، والصدق، قد يهمل ويخطأ ولكن على من يقف على خطأه أن يبيته ويصححه.

- وهم رضوان الله عليهم جميعا بعملهم هذا قد أسسوا لمنهج تلقى الأخبار وقبولها، لاسيما الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو منهج يقوم على التثبت، والتدقيق، والنقد، والبيان، وعدم المحاباة، أو الاعتماد على حسن الظن بالراوي والتعويل على مكانته.

- وهم بذلك بادروا إلى حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرب عهدهم بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانهم كثيرا على تحقيق ذلك، ولو أنهم تساهلوا في رواية الأحاديث وتداولها بدون نقد أو تمحيص لكان من بعدهم أكثر تساهلا وتهاونا، ولأدى ذلك إلى ضياع السنة.

2- العامل الثاني في تطور النقد والمرحلة الثانية التي مرّ بها:

أما العامل الثاني الذي أدى إلى تطور النقد وتنوع أساليبه، وصار ضرورة لا يستغني عنها محدّث، فهو ظهور الكذب والوضع في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان ذلك بعد فتنة مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، قبل منتصف القرن الهجري الأول بقليل. وقد كانت الأحاديث الموضوعة في هذا القرن الأول قليلة، وسرعان ما كانت تتكشف وتفتضح لقرب العهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكثرة وجود الصحابة رضوان الله عليهم وكبار التابعين اللذين حفظوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. لكن مع تباعد الزمن، وازدياد البدع والفتن، ونشوء الفرق بدءا بالخوارج والرافضة، تلتها القدرية والمرجئة، فالجهمية والمشبهة، فغيرها، ظهرت الأحاديث في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية، ولجأت كل فرقة إلى وضع الأحاديث التي تخدمها في دعم ما تدّعي وتُنقص من شأن الفرق الأخرى، فيأتيها الردّ من الفرق الأخرى بالأحاديث الموضوعة أيضا. فنشطت حركة الوضع مع الزمن، وكثرت الأحاديث الموضوعة في القرن الثاني، وشملت مختلف أبواب الحديث:

الفضائل، والمثالب، والعبادات، والمعاملات، والأطعمة، والأدب، والزهد، والذكر، والدعاء وغيرها¹

لكن عناية الله عز وجلّ بدينه وحفظه من التحريف والتبديل، سخّرت لخدمته رجالاً أمناء مخلصين، قاوموا الوضع والوضّاعين، وميّزوا صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما شابه من المكذب والأباطيل، وقد بذلوا في سبيل إتمام مهمّتهم جهوداً ينحني أمامها المرء إجلالاً وإكباراً، معتمدين في ذلك على قواعد دقيقة، ومنهج علمي فدّ يتضاءل أمامه كل منهج غربي أو شرقي مما تدّعيه البحوث المعاصرة. وإن أهم لبنة في المنهج الفدّ الذي اعتمده المحدثون في حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقد المرويات عنه، وتطهير حديثه من الكذب والوضع، هي لبنة الإسناد: ميزة هذه الأمة وشرفها.

وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة فور حدوث الفتنة، وظهور الفرق بعد مقتل عثمان رضي الله عنه. قال الإمام محمد بن سيرين رحمه الله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"²

وهذا عامر الشعبي أحد كبار التابعين، حدّثه الربيع بن خثيم بحديث: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنَّ لَهُ كَعَقِ رِقَابٍ أَوْ رَقَبَةٍ"³ قال الشعبي: فقلت للربيع بن خثيم، من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي، فلقيت عمرو بن ميمون فقلت: من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدّثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال يحيى بن سعيد: "وهذا أول ما فتنش عن الإسناد"⁴

وهكذا بدأ التفنّيش عن الإسناد في عصر كبار التابعين وتحول بعد ذلك إلى ضرورة لا مناص للمحدّث من ذكره بسبب شيوع الوضع واتّساع نطاقه، وانتشرت أقوال الأئمة في التشديد في البحث عن الأسانيد وعدم قبول الأحاديث بدونها، وتنبيه طلابهم على ذلك إذا ما أرادوا الخروج

¹ محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، (ط1401، 5هـ/1981م، دار الفكر: لبنان) ص188-189 بتصرف

² صحيح مسلم بشرح النووي، (84/1)

³ رواه الهيثمي في مجمع الزوائد حديث 87 بإسنادين قال في الأول: رجاله رجال الصحيح. وقال في الثاني: فيه الحجاج بن نصير وقد ضعفه الجمهور. وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويهم وبقيّة رجاله ثقات

⁴ المحدث الفاصل، (12/1)

لسماع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصادر مختلفة. قال هشام بن عروة: "إذا حدثك رجل بحديث فقل عن هذا؟"¹ وهاهو ابن سيرين يقول: "إن هذا العلم دين فانظروا عن تأخذون دينكم"² واعتبر ابن سيرين الإسناد من الدين لأنه الوسيلة لتمييز الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الموضوع عليه، وبالتالي معرفة الثابت الصحيح من تعاليم الدين وأحكامه. يقول ابن سيرين: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"³. وهو القائل أيضا: "بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد"⁴ وكان الإمام الزهري جالسا مع عتبة بن أبي حكيم عند اسحق بن أبي فروة، فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الزهري: "قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما جرأك على الله لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة"⁵ وكان الزهري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: "لا يصلح أن يُرقى السطح إلا بدرجه"⁶.

وهكذا نجد أن الإسناد طغى وانتشر استعماله والمطالبة به وتتبعه مع أوائل القرن الثاني الهجري، وصار لا يمكن ذكر متن حديث بدون ذكر إسناد. فإذا ذكر صاحبه إسناده، عُرف مخرجه، واستطاع الأئمة بعد ذلك تتبع أحوال رواّاته، ومقابلته بالطرق الأخرى التي ورد منها الحديث، وعرض بعضها على بعض، ومن ثم الحكم عليه بالصحة، أو الضعف، أو الوضع، وعليه يترتب الحكم بالقبول أو الرد. يقول الإمام شعبة: "كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام"⁷ وكما أن ضبط البعير والتحكم فيه بدون خطام غير ممكن لا سيما بالفلاة، فإن التحكم في حديث بدون إسناد، وإخضاعه للفحص والنقد للحكم عليه، غير ممكن لاسيما مع انتشار الكم الهائل من الأحاديث الموضوعية.

¹ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (34/1)

² مقدمة صحيح مسلم، (14/1)

³ المصدر السابق، (15/1)

⁴ المصدر نفسه.

⁵ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 6

⁶ الجرح والتعديل، (16/1)

⁷ ابن حبان، المجروحين، (9/1)

وهو القائل أيضا: "كل حديث ليس فيه أنا وثنا فهو خل وبقل" ¹ أي كالطعام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع ولا فائدة من تناوله. واعتبر الإمام سفيان الثوري أن أئمة الحديث والمدافعين عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هم في حرب مع الوضّاعين والكذّابين على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحتى يستطيع الأئمة كشف كذب هؤلاء الكذّابين، والذبّ عن الدين، لا بدّ لهم من التسلّح بوسيلة الإسناد. لأنهم به يستطيعون نقد الحديث ومعرفة أصله ومرتبته، ولهذا قال: "الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟! ²"

وهكذا استطاع الأئمة المحدثون نقد الكمّ الهائل من الأحاديث المنتشرة بين الناس، وقطع الطريق على المتطفّلين والكذّابين للوصول إلى غاياتهم من التشكيك في دين الله عزّ وجلّ بإدخال فيه ما ليس منه، وإشاعة الأقوال الكاذبة والمنسوبة زورا وبهتانا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي قد بلغت الآلاف. لكن الله عزّ وجلّ قيّض لها رجالا أساطين فكشفوها وكشفوا أصحابها، وقد قال ابن المبارك رحمه الله تعالى بكل ثقة حين اشتكى كثرة الأحاديث الموضوعة: "تعيش لها الجهابذة" **"إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"** ³ ⁴

ونشطت الرحلة في طلب الحديث وجمع طرقه أيما نشاط، فصار المشتغل بجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بلده قاصدا السماع من الشيوخ في البلدان الأخرى، وعرض ما سمعه من أحاديثهم بواسطة عليهم مباشرة للتأكد من صحتها، ولا يتسوّى له الرجوع إلى بلده إلا بعد سنوات من الرحلة في طلب الحديث وجمع طرقه، وملاقة الشيوخ والعرض عليهم، أو السماع منهم. قال الإمام الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا وما تركوا تركناه" ⁵ وقال الأعمش: "كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث، وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي إليه فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث في الشهر المرة والمرتين، وكان الذي لا أكاد أغبه إبراهيم النخعي" ⁶

¹ الخطيب البغدادي، الكفاية، ص283

² ابن حبان، المجروحين، (9/1)

³ سورة الحجر: الآية 9

⁴ السيوطي، تدريب الراوي، ص184، والكفاية، ص37، والجرح والتعديل (18/1)

⁵ الجرح والتعديل، (21/1)

⁶ المصدر نفسه، (17/1)

والتابع الأئمة في هذا العصر أسلوباً جيداً في النقد، فلم يكتفوا بحفظ الأحاديث الصحيحة فقط - رغم أنها هي المنشودة - من كل هذا - المجهود المبذول، والعمل الضخم في جمع الأحاديث بل عمدوا إلى حفظ الأحاديث الموضوعة والضعيفة عن ظهر قلب، رغم عدم فائدتها أو الاعتماد عليها. والجواب عن ذلك عند يحيى بن معين، فقد رآه أحمد بن حنبل في زاوية يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان - عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك فأقول له: كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت¹ ويقول الإمام سفيان الثوري: "إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته"² وورد عن يحيى بن معين أنه قال: "كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التتور وأخرجنا به خبراً نضجاً"³ فهم لم يتجنبوا تداول الموضوعات إلا بعد الاستفادة منها بمعرفة أصحابها، وتحديد هويتهم بدقة بالغة، بحيث لم ينفلت أحد منهم ولم يلتبس بأسماء المقبولين من الرواة⁴ وإلى جانب مجالس التحديث، صارت تعقد مجالس الكلام في الرواة وبيان أحوالهم، دون محاباة أحد مهما قربت صلته بالمتكلم فيه. وكانوا يوصون بعضهم بعضاً ببيان أحوال الرواة المتهمين بالكذب. قال عبد الرحمن بن مهدي: "سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يُتهم بالكذب، فقالوا: انشره فإنه دين"⁵ وقيل ليحيى بن سعيد القطان: "أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي

¹ الجامع لأخلاق الراوي ص 157

² الكفاية، ص 402

³ تاريخ بغداد، (184/14)

⁴ حمزة عبد الله المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، الأندلس للإنتاج الفني والنشر، ص 82

⁵ مقدمة التمهيد، ص 12

أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لم حدّثت عني حديثاً ترى أنه كذب"¹

وكان الإمام سفيان الثوري شديداً على الكذّابين حتى قال فيه ابن أبي غنية: "ما رأيت رجلاً أصفق وجهها في ذات الله من سفيان الثوري"² وجاء طلاب الحديث إلى شعبة في يوم ممطر يريدون سماع الحديث فقال: "ليس هذا يوم حديث اليوم يوم غيبة، تعالوا نغتاب الكذّابين"³ وهذا علي بن المديني يقول لمن سأله عن أبيه: "هو الدّين، إنه ضعيف"⁴

وهكذا كانت عملية النقد تتصاعد وتتكتف يوماً بعد يوم، وعصر بعد عصر، طيلة العصور الأولى. حتى إذا ما كان عصر الإمام البخاري كانت قد بلغت أوجها، وكانت المواد العلمية التي تشكل المحاور الرئيسية لعلوم الحديث من مصطلحات، وقواعد التصحيح والتعليل، ووسائل معرفة الخطأ والصواب، وأصول الجرح والتعديل -والتي كلها انبثقت من الجهود النقدية التي بذلها الأئمة المحدثون النقاد في العصور الأولى- قد تكونت، وتبلورت، وتراكت، لترسي دعائم المنهج النقدي للمحدثين الذي اتضحت معالمه، وبدأت تظهر ثمراته في شكل مؤلفات متنوعة في علوم الحديث المختلفة: كعلم الرجال، والعلل، والأنساب، والطبقات، وفي الرواية أيضاً كالسنن، والمسانيد، والجوامع.

وقد سائر تدوين المنقذ نشأته ومراحل تطوره.. وتمّ ممزوجاً بالمرويات والأحاديث التي دونت في كتب بعض الشيوخ، أو في كتب تلاميذهم التي رووها عنهم. فنجد نقد الرجال توثيقاً أو تضعيفاً ممزوجاً مع نقد الحديث تصحيحاً أو تعليلاً، وممزوجاً أيضاً ببعض التفاصيل: كبيان كنية، أو نسب، أو موطن، أو سنة وفاة، أو غيرها من المعلومات. ولكن ومع بداية استقرار قواعد منهج النقد -ويبدو أن ذلك تمّ في عصر الإمام البخاري وبالضبط في طبقة شيوخه- بدأت المؤلفات الخاصة بالكلام عن أحوال الرواة وعلل الحديث تستقلّ عن كتب الرواية، وظهر ذلك في الكتب التي ألفها تلامذة هؤلاء الشيوخ عنهم. كالكتب التي رويت عن يحيى بن معين: التاريخ والسؤالات، والتي رويت عن أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال..-والتي رويت عن علي بن المديني: المعلن والممسند بعلله، وغيرها. وثلاثتهم شيوخ الإمام البخاري.

¹ الكفاية، ص 44

² الكامل لابن عدي، (2/1)

³ الكفاية، ص 45

⁴ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، ص 66

وفي عصر الإمام البخاري، حدثت قفزة كبيرة في التأليف، حيث بدأ الأئمة والشيوخ يعتنون بوضع مؤلفاتهم بأنفسهم¹، وتوخّوا فيها الشمول – كل على حسب سعة مادته التي جمعها من رحلاته وطلبه للعلم ومجالسته للعلماء- واتبعوا فيها طريقة مقصودة في الترتيب، وعنوا بها نوعا معينا من علوم الحديث. ففي هذا العصر ألف البخاري صحيحه فكان أول من صنّف في الحديث المسند الصحيح الجامع لكل أبواب العلم المتعارف عليها عند العلماء . وكان هو أيضا أول من ألف كتابا في الرجال جامعا لأسماء الرواة منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عصره وابتدع فيه ترتيب الأسماء على حروف المعجم، وضمّنه الكلام على العلل أو الإشارة إليها إشارات خفية. وأفرد الكلام في الضعفاء والمتروكين في كتاب آخر. وتوالت المؤلفات بعد البخاري متبعة نفس الطريقة، ومتميزة بنفس الخصائص، فألف الترمذي كتاب العلل الكبير، وكتاب العلل الملحق بجامعه، وقد استفاد من شيخه البخاري علما جمّا.

وألف أبو حاتم وأبو زرعة كتابي الجرح والتعديل، والعلل، وقد أفردا الأول لنقد الرجال، والثاني لنقد الأحاديث، وكانت استفادتهما من الإمام البخاري كبيرة من كتابه التاريخ الكبير. قال ابن رجب الحنبلي: "هو كتاب جليل يعني التاريخ الكبير – لم يسبق إلى مثله رحمه الله وهو جامع لذلك كله [يعني التواريخ والعلل والأسماء فقد كان بصدد الكلام عنها] ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين: أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري. والثاني كتاب العلل أفردا فيه الكلام في العلل"²

وهكذا نرى أن نشأة النقد، وتطوره، وتدوينه، كانوا ملازمين للمراحل التي مرّت بها رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى ظهور المصنّفات في السنة النبوية التي ميّزت الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع، وميّزت

¹ وكانوا من قبل يشتغلون بالتعليم عن التأليف ويذرون ذلك لطلابهم يروون عنهم ما قيّدوه من المسائل التي سألوا عنها الشيخ بأنفسهم أو سألها غيرهم بحضرتهم. فجاءت تلك الكتب المروية عن هؤلاء الشيوخ غير مستوعبة ولا مرتبة ترتيبا معينا واختلفت مادتها كثرة وقلة بحسب نشاط الطالب المدوّن عن الشيخ وحضوره مجلسه وتقبيده للمسائل ومثاله الروايات التي رواها تلاميذ يحيى بن معين عنه.

² شرح علل الترمذي، ص 45-46

الرواة الثقات من الضعفاء والمتروكين. وقد كان كل ذلك نتيجة الجهود النقدية التي قام بها الأئمة النقاد.

ويمثل عصر الإمام البخاري رحمه الله المرحلة التي نضجت فيها مختلف علوم الحديث بما في ذلك نقد الرجال والمرويات، أي علم العلل وعلم الجرح والتعديل. حيث نجد أنّ المصنّفين في هذا العصر وعلى رأسهم الإمام البخاري رحمه الله قد اهتمّوا بذكر أدق التفاصيل عن رجال إسناده كل حديث، وميّزوا- بينهم بضبط أسمائهم،- وكناهم،- وألقابهم، وأنسابهم، وعاهاتهم، وحرفهم، وذكروا شيوخهم وتلاميذهم، وبيّنوا مكانتهم في العلم ومنزلتهم بين طبقات المحدثين، وأوردوا نماذج من أحاديثهم وبيّنوا مدى إصابتهم فيها أو خطأهم أو كذبهم، وأطلقوا فيهم عبارات التوثيق أو التجريح. فأفرزت عملية النقد هذه أحاديث صحيحة، وأخرى معلولة، أو موضوعة، مع بيان أوجه العلة فيها ومصادرها. كما أفرزت طبقات محدّثين تتفاوت بين أئمة ثقات، وضعفاء محتملي الضعف، وضعفاء متروكين، وكذا بين مفترين لا يجوز ذكرهم بين الناس إلا على سبيل التحذير منهم. وقد تجمعت هذه النتائج ودوّنت في شكل علوم مستقلة تمثلت أساسا في علم العلل، وعلم الجرح والتعديل.

المبحث الثالث مكانة الإمام البخاري في نقد الأحاديث

احتلّ الإمام البخاري رحمة الله عليه مكانة عالية في النقد جعلته يتصدّر جميع أئمة عصره من شيوخه وأقرانه على حدّ سواء، فقد أذعنوا له جميعا وشهدوا له بالصدارة في هذا الفنّ وقدموه على أنفسهم فيه. وقد وردت نصوص كثيرة عن هؤلاء الأئمة المعاصرين للإمام البخاري يقرّون له فيها بالإمامة في النقد بعد ما أثبتت لهم الحوادث ذلك، وقد ساق ابن حجر بعضها نذكرها هنا:

روى ورّاق البخاري محمد بن أبي حاتم عن البخاري أنه قال: "...خرجت من الكتاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره فقال يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم فقلت: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه، ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي صدقت. قال ورّاقه: فقال له إنسان: ابن كم حين رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة"¹

وعن ورّاق البخاري أيضا عن البخاري قال: "كنت في مجلس الفريابي فقال: حدّثنا سفيان عن أبي عروة عن أبي الخطاب عن أبي حمزة، فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان، فقلت لهم: أبو عمرو هو معمر بن راشد وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة وأبو حمزة هو أنس بن مالك. قال: وكان الثوري فعولا لذلك يكتي المشهورين"²

ويحكي ورّاقه كيف كان يتعهّد أحاديثه بالمراجعة والنقد وتسجيل الملاحظات فيقول: "كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القبط، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارا بيده ويسرج ويخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه"³

وكان عالما ناقدا بالأحاديث التي جمعها -وكانت مئات الآلاف- فيعرف الأصح منها والأجود، ويدرك علة كل حديث معلول منها مهما خفيت، ويستطيع أن يميّز بين رواية كل حديث وما عرف به كل واحد منهم. حكى ورّاقه أنه سئل عن خبر حديث فقال للسائل: يا أبا فلان تراني أدلس وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر"⁴

¹ هدي الساري مقدّمة فتح الباري، ص 663.

² المصدر نفسه

³ المصدر نفسه، ص 666

⁴ المصدر السابق

وقال البخاري: "كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة"¹

وقال: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"²

وقال: "قال لي ابن أبي أويس: انظر في كتبي وجميع ما أملك لك وأنا شاكر لك أبدا ما دمت حيًا"³

وقال عبد الله بن يوسف التنيسي للبخاري: "يا أبا عبد الله، انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السقط"⁴

وقال البخاري: "قال لي محمد بن سلام البيكندي: انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه. فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هذا الذي ليس مثله"⁵

وقال حاشد بن إسماعيل: "رأيت اسحق بن راهويه جالسا على المنبر والبخاري جالس معه وإسحاق يحدث فمرّ بحديث فأنكره محمد فرجع إسحاق إلى قوله وقال: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفة بالحديث وفقهه"⁶

وقال البخاري: "كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان فكنت أذكر له محمد بن سلام فلا يعرفه إلى أن قال لي يوما: يا أبا عبد الله كل من أثبت عليه فهو عندنا الرضي"⁷

وقال أيضا: "ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث فقلت لا أعرفه، فسرّوا بذلك وصاروا إلى عمرو بن علي فقالوا: ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه. فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث"⁸

¹ المصدر نفسه، ص 667

² المصدر نفسه

³ المصدر نفسه

⁴ المصدر نفسه، ص 668

⁵ المصدر نفسه

⁶ هدي الساري، ص 668-669

⁷ المصدر نفسه، ص 669

⁸ المصدر نفسه.

وقال حاشد بن إسماعيل: "رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن علل الحديث، فلما قاما قالاً لمن حضر المجلس: لا تُخَدَّعُوا عن أبي عبد الله فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر"¹ وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري"²

وأقرّ الترمذي بأن أكثر علمه الذي دوّنه في كتابه قد استفاده من البخاري فقال: "وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل. ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة وأكثر ذلك عن محمد وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة. ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحداً أعلم من محمد بن إسماعيل رحمه الله"³

وعقب ابن رجب على قول الترمذي هذا فقال: "... مع أنه رأى أبا زرعة وعبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي وذاكرهما. ولكن أكثر علمه مستفاد من البخاري. وكلامه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما"⁴

وجاء مسلم إلى البخاري فقَبِلَ بين عينيه وقال: "دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله"⁵

وقال أحمد بن حمدون الحافظ: "رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمرّ فيه مثل السهم كأنه يقرأ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"⁶7

وقال محمد بن أبي حاتم: "سمعت إبراهيم الخواص مستملي صدقة يقول رأيت أبا زرعة كالصبيّ جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث"⁸

¹ المصدر نفسه، ص 670

² المصدر نفسه، ص 671

³ شرح علل ابن رجب، 44-45

⁴ المصدر السابق، ص 46

⁵ سير أعلام النبلاء، 432

⁶ آية 1 من سورة الإخلاص

⁷ سير أعلام النبلاء، 432.

⁸ المصدر نفسه، 407

وقال محمد: "سمعت أبا عبد الله يقول: قال لي محمد بن بشار: إن ثوبي لا يمسّ جلدي ما لم ترجع إليّ، أخاف أن تجد في حديثي شيئاً يسقمني، فإذا رجعت فنظرت في حديثي طابت نفسي، وأمنت مما أخاف"¹
وقال: "سمعت أبا سعيد المؤدّب يقول: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلبنا، كان إذا نظر في حديث رجل أنزفه"²

وقال: "رأيت سليم بن مجاهد يسأل أبا عبد الله أن يحدثه كل يوم بثلاثة أحاديث، ويبين له معانيها وتفسيرها وعللها. فأجابه إلى ذلك قدر مقامه، وكان أقام في تلك الدفعة جمعة"³

وسئل العباس بن الفضل الصائغ: أيهما أفضل، أبو زرعة أو محمد بن إسماعيل؟ فقال: التقيت مع محمد بن إسماعيل بين حلوان وبغداد، فرجعت معه مرحلة، وجهدت أن أجيء بحديث لا يعرفه، فما أمكنني، وأنا أغرب على أبي زرعة عدد شعره⁴.

فأقوال الأئمة الدالة على إمامة الإمام البخاري رحمه الله في النقد وتفوقه فيه على غيره، قد استفاضت، واشتهرت، وانتشرت في كل مكان، ونقلتها مختلف الكتب والتصانيف التي بلغتنا، مما لا يدع شكاً في مكانة وتضلّع الإمام البخاري في هذا الفن وسبقه. وإن كتابه الجامع الصحيح المسند يعدّ حجة ودليلاً قاطعاً على إمامته فهو أصح الكتب فوق أديم الأرض بعد كتاب الله عزّ وجلّ، وقد تلقته الأمة بالإجماع بالقبول الحسن وشهدت له بالصحة جيلاً بعد جيل. وما كان لكائن من كان أن يضع مثل هذا العمل البديع لولا إحاطته الشاملة، والدقيقة، والمتفحصة، لمئات الآلاف من الروايات بمختلف طرقها، وتشعب أسانيدها، واختلاف رواياتها، ما أهله لتمييز الأصح من الصحيح، والأضعف من الضعيف، والموضوع الذي لا أصل له، والجيد ظاهراً ولكنه مشوب بعلّة خفية دقيقة تعكر عليه صفوه وجودته. ومن استطاع معرفة ذلك حقّ له أن يتصدّر الأئمة، ويتقدّم النقاد كلهم، فيصبح إمام الأئمة بل إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث كما فاز بذلك اللقب بجدارة واستحقاق

¹ المصدر نفسه، 422

² المصدر نفسه، 427

³ المصدر نفسه، 449

⁴ المصدر السابق، 434

رُوي عنه رحمه الله أنه قال: "خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث"¹

وقال العقيلي²: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث". قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.

وقال الإسماعيلي: "أما بعد، فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيتَه جامعاً كما سمي لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالروايات وعللها علماً بالفقه واللغة وتمكنا منها كلها وتبحراً فيها. وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك فبرع وبلغ الغاية فحاز السبق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه الله ونفع به"³

وأخيراً، وبعد هذا الباب التمهيدي في التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير، وبيان إمامة البخاري في النقد، سأبدأ البحث في منهجه في النقد مقدّمة له بألفاظه في النقد تعليلاً وتصحيحاً، ممهّدة لكل ذلك بفصل نظري في تعريف العلة، وبيان مفهومها، وأجناسها، وهو ما سيأتي في الباب الثاني من هذا البحث.

¹ هدي الساري، ص 7

² -المصدر نفسه.

³ المصدر السابق، ص 11

الباب الثاني:

ألفاظ البخاري في التعليل والتصحيح أو الترجيح

لا يمكن أن تتم دراسة منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها دون معرفة ألفاظه التي استعملها في التعليل والتصحيح، ولن يتم ذلك قبل معرفة ما هي العلة، وما هي أجناسها وصورها، وكيف تقدر في الحديث، وما هو الحديث المعلول عند الأئمة النقاد. ولبيان كل ذلك عقدت لهذا الباب ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: " مفهوم العلة وأجناسها" ، فيه تعريف لغوي واصطلاحي للعلة مع ذكر الاتجاهات الواردة في تلك التعاريف، وبيان أجناس العلة التي ذكرها الحاكم النيسابوري، ثم تعريف الحديث المعلول.

الفصل الثاني: "ألفاظ الإمام البخاري في تعليل الأحاديث"، ضمّنته الألفاظ التي أطلقها البخاري رحمه الله في تعليله للأحاديث وجعلت كل لفظ منها في مبحث خاص.

الفصل الثالث: "ألفاظ الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث أو ترجيحها"، جمعت فيه الألفاظ التي استعملها الإمام البخاري رحمه الله عند تصحيحه لحديث أو ترجيحه لحديث على آخر، وجعلت كل لفظ منها في مبحث.

الفصل الأول

مفهوم العلة وأجناسها

اتَّجه علماء الحديث في تعريفهم للعلة - اتجاهات مختلفة استنادا للمصدر اللغوي واستعمالات العرب له، واتفقوا في أن للعلة أجناسا مختلفة، وصورا عديدة متنوعة لا تنحصر في عدد، ولا يضبطها ضابط، وإنما يكاد يكون كل حديث معلول بذاته صورة فريدة للعلة، وتكاد تكون عدد أنواع العلل بعدد الأحاديث المعلولة. وفي هذا الفصل سأتطرق إلى الاتجاهات المختلفة في تعريف العلة لغويا، وما ينبغي على ذلك في المتعريف الاصطلاحي، وفي تعريف الحديث المعلول. وسأسوق أجناس العلل التي ذكرها الحاكم النيسابوري تمثيلا لأجناس العلة وليس حصرا لها.

المبحث الأول تعريف العلة لغة واصطلاحاً

1- تعريف العلة لغة:

العلة¹: لغة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشريعة عبارة عما يجب الحكم به معه. والعلة في العروض التغير في الأجزاء الثمانية إذا كان في العروض والضرب .
وفي المعجم الوسيط²: عَلَّ الإنسان عِلَّةً: مَرَضَ. فهو معلول وأَعْلَّ الله فلاناً: أَمْرَضَهُ. فهو مُعَلٌّ وَعَلِيلٌ ويقال: أَعْلَهُ الله فهو معلول. وهو من النوادر.

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط³: العِلَّة بالكسر: المرض. عَلَّ يَعْلُ، وَاَعْتَلَّ، وَأَعْلَهُ الله تعالى، فهو مُعَلٌّ وَعَلِيلٌ وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على تلج .
وفي لسان العرب: علل⁴: العَلُّ والعَلْلُ: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، يقال: عَلَّلُ بعد نَهَلٍ.
وَعَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ إذا سقاه السقية الثانية، وعلَّ بنفسه، يتعدى ولا يتعدى.

وَعَلَّ يَعْلُ وَيَعْلُ عَلًّا وَعَلَّاءً، وَعَلَّتِ الإبلُ تَعْلُ وتَعْلُ إذا شربت الشربة الثانية.

¹ التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسني الجرجاني الحنفي ، تحقيق وتعليق / د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1408 هـ / 1987 م .

² 623 / 2 .

³ ص 1338.

⁴ (471 ، 467 / 11) .

وَعَلَّ الرَّجُلَ يَعِلُّ مِنَ الْمَرَضِ، وَعَلَّ يَعِلُّ وَيَعِلُّ مِنْ عِلِّ الشَّرَابِ.
وقد اعتلَّ العليلُ عِلَّةً صعبةً، والعِلَّةُ المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي
مَرَضَ، فهو عليلٌ، وأعلَّه الله، ولا أعلَّكَ الله أي لا أصابكَ بِعِلَّةٍ.
ولقد اختلف العلماء وخاصة علماء اللغة فيما هو القياس في تسمية
الحديث الذي طرأت عليه علة، فهل هو عليلٌ، أم مُعلٌّ، أم مَعْلُولٌ، أم
مُعَلَّلٌ؟

فذهب كثير من أئمة اللغة إلى أن القياس أن يقال: "المُعَلَّلُ" لأنه اسم
المفعول من الفعل "أعلَّ" ¹ ويرى الفيومي أن مُعلٌّ جاء على القياس، لكنه
قليل الاستعمال ².

وأما "مَعْلُولٌ" فقد اختلف العلماء في جوازه ومنعه، وكثر الكلام في
كتب الحديث واللغة في ذلك. فالمعنى الذي قصده المحدثون منعه جمهور
أئمة اللغة.

قال ابن سيده: "لست منها على ثقة، ولا ثلج، لأن المعروف إنما
أعله الله، فهو معلٌّ" ³. ووافق موقفه موقف الفيروز آبادي حيث قال:
".... ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج" ⁴. ووافق
رأيهما رأي الحريري ⁵.

وقد أيدهم على مذهبهم هذا بعض علماء الحديث المتأخرين كابن
الصلاح حيث قال: "ويسميه أهل الحديث: المعلول، وذلك منهم، ومن
الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول، مرذول عند أهل العربية
واللغة" ⁶، وتبعه على ذلك النووي وقال: إنه لحن ⁷، وتبعه أيضا العراقي ⁸،
والسيوطي ⁹، وغيرهم.

وقد حكى العراقي استعمال لفظة معلول عن عدد من أئمة اللغة
منهم: قطرب، وابن القوطية، والمطرزي، والجوهري، وأبي إسحاق
الزجاج، ومع ذلك ذهب إلى أنه ضعيف وإن كان حكاه بعض هؤلاء ¹⁰.

¹ انظر: لسان العرب: 3018/4، مادة "علَّ" والقاموس المحيط 21/4.

² المصباح المنير: ص 67.

³ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: 64/1.

⁴ 21/4.

⁵ في كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص"، ص 164.

⁶ علوم الحديث: ص 81.

⁷ التقريب مع شرحه التدريب: 251/1 والإرشاد: ص 101.

⁸ التقييد والإيضاح: 96.

⁹ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق وتعليق: عزت

علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة. القاهرة، 251/1.

¹⁰ التقييد والإيضاح: 96.

وقد ورد استعمال لفظ "معلول" على السنة كثير من المحدثين المتقدمين كالبخاري، والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، والخليلي، والحافظ ابن عبد البر¹، والبيهقي²، وغيرهم³. واستعمله أيضا بعض أعلام المتأخرين كالحافظ ابن حجر في مواضع عدة من كتابه النكت⁴، وسمّى كتابا له في هذا النوع بـ "الزهر المطلول في الخبر المعلول"⁵، والحافظ السخاوي⁶، وغيرهم. وذهب الفيومي في مصباحه⁷ إلى أن "المعلول" صحيح لغويا، وأنه الأكثر استعمالا فقال: "عُلَّ الإنسان بالبناء للمفعول مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب ضرب، فيكون المتعدي من باب قتل، فهو عليل، والعلة المرض الشاغل، والجمع علل، مثل سدره وسدر، وأعله الله، فهو معلول، قيل: من النوارد التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فهو معلول، أو من علّه فيكون على القياس، وجاء معل على القياس، لكنه قليل الاستعمال". وأما "معلّل" فيستفاد من كلام أهل اللغة أنه لا يصح اسم مفعول من "أعلّ" بالمعنى الذي قصده المحدثون، لأنه مفعول من "علّله" بمعنى سقاه الشربة الثانية، وبمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام⁸.

ومع هذا فقد كثر استعماله عند المحدثين المتأخرين، وعلى رأسهم ابن الصلاح الذي جعل "الحديث المعلّل" عنوانا لمباحث العلة في كتابه علوم الحديث⁹، وتابعه المحدثون على هذا الاصطلاح كالنووي في المتقريب¹⁰، والمذهبي في المموقظة¹¹، وابن كثير في اختصار علوم الحديث¹²، وابن حجر في نزهة النظر¹³، وغيرهم.

¹ التمهيد: 58/12.

² السنن الكبرى: 257/10.

³ راجع: التقييد والإيضاح: 96، والتدريب: 251/1، وتوضيح الأفكار: 25/2، وجامع الترمذي: 163/1، والتتبع: ص 120، ومعرفة علوم الحديث: ص 119، والإرشاد 1/157.

⁴ انظر: 710/2، 745، 746، 771.

⁵ فتح المغيبي: 260/1.

⁶ المصدر نفسه.

⁷ المصباح: ص 426.

⁸ انظر: لسان العرب: 3018/4. وتاج العروس: 32/8. ومختار الصحاح: ص 96.

⁹ ص 89.

¹⁰ ص 134.

¹¹ ص 51.

¹² ص 63.

¹³ ص 89.

وفي مقابل ذلك انتقد بعض المحدثين هذا الاستعمال ولم يرضوا به، كالحافظ العراقي، إذ يقول: "والأحسن أن يقال فيه معلٌ بلام واحدة لا مُعلٌ، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا: أعلمه فلان بكذا، وقياسه معلٌ"¹

واستنكره أيضاً السخاوي فقال: "ولكن الأعراف أن فعله من الثلاثي المزيد، نقول: أعلمه الله فهو معلٌ، ولا يقال مُعلٌ، فإنهم إنما يستعملون من علمه بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام"² وحاول إيجاد مخرج لاستعمال المحدثين له فقال: "وما يقع من استعمال- أهل الحديث له حيث يقولون- علمه فلان-، فعلى طريق الاستعارة"³.

2- تعريف العلة اصطلاحاً :

لم يكن من شأن المحدثين المقدامي-الاهتمام- بوضع المتعاريف وشرحها، وضبط الحدود وبيانها، بل كانت عنايتهم كلها منصبّة على التطبيق والممارسة العملية لقواعد التصحيح والتضعيف، والتجريح والتعديل، وكانوا منهمكين في تنقية السنة النبوية الشريفة مما علق بها من الأحاديث المعلولة والسقيمة والموضوعة، غير متقيدين في عملهم ذلك بقيود التعاريف التي وضعها المتأخرون عنهم. ولذلك نجدهم قد توسّعوا في إطلاق مفهوم العلة على كل سبب قادح في الحديث، ومخرج له من دائرة الصحة إلى دائرة الضعف، سواء كان خطأ من ثقة أو ضعيف، أو كان خطأ في الإسناد أو في المتن، إن كان ظاهراً أو خفياً.

ولقد انقسم العلماء المتأخرون في اتجاهاتهم من تعريف العلة وضبط مفهومها، والحكم على الحديث بأنه معلول، إلى اتجاهين رئيسيين هما:

* **الاتجاه الأول:** توسّع أصحابه في إطلاق مفهوم العلة، ولم يشترطوا في السبب القادح في الحديث أن يكون خفياً وغامضاً، بل عدّوا كل ما يقدح في صحة الحديث سواء- كان- ظاهراً- جلياً أو- غامضاً خفياً: علة فالإرسال، والانقطاع، والاضطراب، والشذوذ ... كلها تتساوى

¹ التقييد والإيضاح: ص 117 ، وشرح ألفيه الحديث: 225/1 .

² فتح المغيب: 244/1 .

³ المصدر نفسه .

في كونها عللا تلحق بالحديث فتخرج به من نطاق الحديث الصحيح إلى نطاق الحديث المغلول.

ويمثل هذا الاتجاه خاصة أهل المغرب العربي والأندلس، ومنهم: ابن حزم، وابن العربي، وابن القطان الفاسي، وابن عبد البر الأندلسي حيث يقول في كتاب التمهيد: "الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به"¹، وعبد الحق الأشبيلي الذي يقول في كتابه الأحكام الشرعية: "وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته، مثل القطع، والإرسال، والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الإسناد... وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما، ولا التوقيف علة عند آخرين إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي عند الجميع"

*** الاتجاه الثاني:** أراد أصحابه توضيق مفهوم العلة، وضبطه بتعاريف وحدود تجعله قاصرا على نوع معين من الأسباب القادحة في الحديث، واشترطوا في هذه الأسباب أن تكون غامضة وخفية.

وإن أول من وضع تعريفا محددا ضابطا للعلة اعتمده من جاء بعده هو الحاكم النيسابوري رحمه الله في كتابه معرفة علوم الحديث حيث قال: "معرفة علل الحديث هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والمجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للمجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث مغلولاً..."²

وقد تبعه الإمام الحافظ ابن الصلاح في تقييدها بالغموض والخفاء وبالتالي عدم اعتبار العلل الظاهرة علة لوضوحها وظهورها فقال يعرف العلة بأنها: "عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث"³

ونبه ابن الصلاح إلى أن لفظ العلة قد يطلق بمدلول أوسع بحيث يصير يشمل الأسباب الظاهرة المفسدة لصحة الحديث. قال رحمه الله: "... ثم اعلم أنه يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك

¹ 5/1

² ص 112-113

³ علوم الحديث: ص 81.

من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم¹

أما الحافظ العراقي فقد عرّف العلة بقوله: "العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته"² ولم يخرج السيوطي في تعريفه للعلة عن هذه الحدود وفصل فيها بقوله: "العلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه. ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً. وتترك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على وهم بإرسال، أو وقف، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك، بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث أو يتردد فيتوقف"³

نلاحظ أن التعاريف كلها تتفق معنى وتكاد تتطابق لفظاً، وقد ركزت جميعها على الغموض والخفاء كشرط أساس في السبب القادح في الحديث حتى يطلق عليه "علة"، وأكدت على وجوب سلامة ظاهر الحديث. ولهذا ظنّ معظم الناس أن العلة لا تكون إلا في أحاديث الثقات، بينما هي في التطبيقات العملية للأئمة في كتبهم: كالبخاري، وابن حنبل، ومسلم، وغيرهم، قد أطلقوا العلة والحديث المعلول على أحاديث الضعفاء أيضاً، ولهذا عرّف الأستاذ الدكتور حمزة المليباري العلة بقوله: "العلة عبارة عن سبب غامض يدلّ على وهم الراوي سواء أكان ثقة أم ضعيفاً، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم فيما يتعلق بالمتن"⁴. وفسّر سبب تضمّن التعريف الراوي الضعيف مع كون العلة عبارة عن سبب غامض فقال: "خطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلا بالبحث عن القرائن التي تدلّ على إصابته أو خطئه، وعليه فالدالّ على خطأ الضعيف أمر غامض، ولا تكون رواية الضعيف دالة بمجرد دالّ على خطئه ووهمه، فقد يصيب الضعيف ويخطئ، فالوقوف على ذلك ليس أمراً هيناً"⁵. أي أن الراوي

¹ المصدر نفسه، ص 84

² شرح ألفية العراقي 226/1

³ تدريب الراوي، ص 314.

⁴ حمزة عبد الله المليباري، الحديث المعلول: قواعد وضوابط، د. ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،

الجزائر، ص 13

⁵ المصدر نفسه، ص 14

الضعيف ليس ضعيفا على الإطلاق، وضعفه ليس ملازما له في جميع الأوقات وفي كل الأحوال، فقد يصيب الراوي الضعيف أحيانا ويوافق حديثه حديث الثقات، بل قد يكون في رواية الضعيف حين يصيب بعض الميزات التي تدفع بالأئمة إلى تخريج حديثه في كتبهم، كعلو حديثه مثلا. فالحكم على حديث الراوي الضعيف بأنه خطأ لا يكون إلا بعد سبر روايته وجمع طرقها، ثم مقارنتها برواية الثقات، وننظر هل وافقهم حين شاركهم أم أنه خالفهم؟ أم أنه تفرّد بهذا الحديث ولم يروه غيره؟ وبحسب نتائج البحث والسبر يكون الحكم على رواية الضعيف بأنها معلولة أو صحيحة. وهذا ليس بالأمر الظاهر كما نرى بل هو غامض لم يظهر إلا بعد البحث والتفتيش.

وأكد الدكتور حمزة المليباري على ما أكدته تعاريف العلة السابقة من أن الأسباب الظاهرة كالكذب، والفسق، وانقطاع السند، لا دخل لها في موضوع العلة فقال: "ويستخلص من التعريف أن مصدر العلة يبقى خفيا وغامضا ولا يكتشفه إلا من جمع بين الحفظ والفهم والمعرفة، ولا يكون للأسباب الظاهرة كفسق الراوي وكذبه، أو انقطاع الإسناد بجميع أنواعه دخل في التعليل"¹

ولخفاء- أسباب- المتعليل و-غموضها،- قلّ المشتغلون- بهذا- المعلم الدقيق، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم: "وبكل حال، فالجهاذة النقاد، والعارفون بعلل الحديث، أفراد قليل من أهل الحديث جدا..."²

ويقول أيضا: "حدّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصّوا بها عن سائر أهل العلم"³

وقال الحاكم⁴: "...والطريق إلى معرفة العلل هو جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف الماهر بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه ويحكم بعدم صحته". ثم قال: "والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"

¹ المصدر السابق، ص 15

² ص 186

³ شرح علل الحديث، ص 390

⁴ معرفة علوم الحديث، 113

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن تجمع طرقه، وتتنظر في اختلاف رواته، تعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط"¹.

وخلاصة القول: إن العلة هي كل خطأ يلحق بالحديث فيخرجه من دائرة الحديث المقبول إلى دائرة الحديث المعلول، سواء كان الخطأ من قبل راوٍ وثقة أو راوٍ ضعيف، وسواء كان في المسند أو في المتن أو في كليهما. والسبيل إلى إدراك وقوع الخطأ ونوعه هو جمع طرق الحديث ومقارنتها.

المبحث الثاني

¹ علوم الحديث، 82

أجناس العلة

من التعاريف اللغوية والاصطلاحية للعلّة يتبيّن لنا أن العلة تنقسم إلى قسمين هما: العلة الظاهرة والعلّة الخفية. وكلاهما ينقسم إلى أقسام فإما تكون:

- علة خفية في المتن،
- أو علة خفية في الإسناد،
- أو علة خفية في الإسناد والم متن معا.
- أو علة ظاهرة في المتن،
- أو علة ظاهرة في الإسناد،
- أو علة ظاهرة في الإسناد والم متن معا،
- وقد تكون علة ظاهرة في الإسناد وخفية في المتن،
- أو علة خفية في الإسناد وظاهرة في المتن.

وقد ذكر الحاكم النيسابوري في علوم الحديث أن العلة أجناس كثيرة، واكتفى بذكر عشرة منها، وصرّح بأن هناك أنواعا أخرى هـ لم يذكرها¹. وقد لخص السيوطي² هذه الأنواع العشرة وهى:

1. أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسمع ممن روى عنه.
2. أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة.
3. أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواة كرواية المدنيين عن الكوفيين.
4. أن يكون محفوظا عن صحابي ويروى عن تابعي يقع الموهـم بالتصريح بما يقتضي صحبته، بل لا يكون معروفا من جهته.
5. أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل، دلّ عليه طريق آخر محفوظ.
6. أن يختلف على رجال بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

¹ وبهذا ينتفي استدراك الباحث أبو بكر كافي الذي استدرك به في رسالته للدكتوراه "منهج الإمام أحمد بن حنبل في التعليل والجرح والتعديل" على الحاكم النيسابوري بأنه فاتته أجناس أخرى كثيرة للعلّة استطاع هو أن يقف عليها في كتاب العلل للإمام أحمد بن حنبل، فالحاكم النيسابوري لم يدع إحصاء جميع أجناس العلل والإمام بها وحصرها، بل إنه صرّح بعكس ذلك ونبّه إلى أن هناك أنواعا للعلل كثيرة هو لم يذكرها.

² تدريب الراوي: 167

7. الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.
8. أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بدون واسطة، فعلتها أنه لم يسمعها منه.
9. أن تكون طريق معروفة يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.
10. أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه.
- فهذه الأنواع هي على سبيل التمثيل فقط وإلا فأنواع العلل هي تقريبا بعدد الأحاديث المعلولة الموجودة في الكتب، إذ يكاد يكون كل حديث معلول هو صورة منفردة للعلة.
- وقد يعلّ الحديث بجرح راويه بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ أو سوى ذلك مما هو ظاهر، وذلك لمن توسّع في مفهوم لفظ العلة. قال ابن الصلاح: "وقد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القاذحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظة العلة في الأصل، لذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"¹
- ونقل ابن الصلاح أن الترمذي أطلق على النسخ علة وعلق العراقي على ذلك بالقول: "فإن أراد أنه علة في العمل بالحديث فصحيح أو في صحته فلا، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة"²
- قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: "والذي أجزم به أنه- أي الترمذي- يريد أنه علة في العمل بالحديث فقط، ولا يمكن أن يريد علة في صحته"³

¹ علوم الحديث، 18

² تدريب الراوي 166

³ الباعث الحثيث: 78

المبحث الثالث مفهوم الحديث المعلول

قبل التفصيل في هذا المبحث، أحب أن أشير إلى أنني سأعتمد مصطلح "معلول" بدل "معل" أو "معلل" وذلك لجواز التعبير بـ "معلول" لغويا كما حرّراه في المبحث الأول من هذا الفصل، وكذلك لاستعماله من طرف كبار المحدثين كالإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم...، وأيضا لتعودي الشخصي على استعمال لفظة "معلول" بدل "معلل" أو "معل".

يأتي فهم الحديث المعلول من فهم تعريف العلة لغة واصطلاحاً، وإدراك أجناسها أو تقسيماتها. فبعد ما عرفنا أن العلة في اللغة معناها المرض، وأنها قد تصيب الحديث في سنده، أو متنه، أو سنده ومتنه معاً، وقد تكون من ثقة أو ضعيف، نسوق تعاريف الأئمة للحديث المعلول.

نبدأ بابن الصلاح الذي عرفه تحت عنوان الحديث المعلل فقال: "هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"¹

وعرفه العراقي بقوله: "المعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده"²

وعقب ابن حجر على تعريف العراقي بالقول: "وأحسن منه أن يقال: هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده"¹

¹ علوم الحديث، ص 81

² شرح نخبة الفكر لعلي القاري، ص 130

وكذلك عرفه السخاوي بالقول: "المعلل هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده"².

نلاحظ أن هذه التعاريف للحديث المعلول والتي تكاد تكون متطابقة لفظاً ومعنى تتفق كلها في أن الحديث المعلول ظاهره سليم، لكنه يحتوي على علة خفية لم تتبين ولم تتجلى للمحدث إلا بعد التفتيش والتنقيب.

والمساعد على التفتيش والتنقيب على العلة هو جمع طرق الحديث، وسبر رواياته، ومقابلة بعضها ببعض، والنظر في مدى توافق هذه الطرق والروايات، واتفاق رواة كل طبقة من طبقات رواة هذا الحديث في تسمية رجال إسناده وسياق ألفاظ متنه. فإن اتفقوا جميعاً في سياق إسناده الحديث ومتنه، عُرف أن الحديث صحيح لا غبار عليه، أما إذا خالف أحد الرواة أصحابه في رواية هذا الحديث، فبدل في الإسناد، فزاد فيه أو أنقص منه اسم رجل، أو ذكر اسماً آخر، أو غير في ألفاظ متن الحديث، وقع الشك في القلب بأن حديثه خطأ، فيلزم حينئذ مقارنة هذا الراوي الذي خالف غيره بباقي الرواة لمعرفة منزلته من الحفظ والإتقان، وما مدى اطمئنان القلب إلى مخالفته أو تفرده. وقد تأتي نتيجة البحث بأن هذا الراوي:

- ثقة ولكنه خالف الجماعة من الثقات

- ضعيف وقد خالف من هو أوثق منه

فيحكم حينئذ على حديثه بأنه معلول وتبين علته.

- وقد كانت نتيجة البحث تأتي أحياناً عند الأئمة الذين دونوا لنا

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرحلة الأولى من التدوين، أن الراوي كذاب متروك ساقط واه، ولم يكن ذلك ظاهراً لهم وإنما وقفوا عليه بعد البحث والسؤال واختبار الراوي في بعض الأحيان، فصارت علة الحديث هي وجود هذا الراوي الكذاب المتروك، وهي علة لم تكن ظاهرة ولا معلومة لولا إجراء عملية البحث والتفتيش.

فتقييد العلة بالغموض والخفاء، وعدم اعتبار الأسباب الظاهرة مثل كذب الراوي وفسقه عللاً، لأنها لا تصلح أن تكون كذلك لوضوحها وظهورها، أمر يحتاج للتوقف عنده قليلاً، لأن هذه الأسباب (فسق الراوي وكذبه) لم تكن واضحة، وما صارت واضحة، إلا بعد جهد جهيد، وعمل شاق، قام به الأئمة الأفاضل حين تصدّوا لجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتطهيره من الأحاديث الموضوعة والضعيفة. وربما ارتحل

¹ فتح المغيبي 222/1

² المصدر نفسه

أحدهم الأيام والليالي ليلقى أحد الكذابين ويسمع منه حديثاً واحداً وما كان يعلم أنه كذاب إلا بعد ما رحل إليه، ووصل عنده، وسمع منه، فتبين له حينئذ أمره، فبينه للناس، ووقتها فقط أصبحت علة حديث هذا الرجل ظاهرة جلية.

فعندما نعرف الحديث المعلول بأنه هو الذي ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح. ونشترط في هذا القاذح أن لا يكون من الأسباب الظاهرة، كفسق الراوي وكذبه، فإن علينا أن نقيد صلاحية هذا التعريف بالمرحلة الزمنية التي جاءت بعد مرحلة التدوين الأولى، حيث صار الكذابون، والوضّاعون، والمتروكون، والفسّاق، معروفين مكشوفين بفضل أئمة الحديث وجهابذته الذين فضحواهم وبينواهم للناس. أما مرحلة جمع حديث رسول الله من أفواه رواته، وأجزائهم، وكتبهم التي يروونها في مجالس التحديث، وهي المرحلة التي كانت تتبلور فيها علوم الحديث المختلفة كعلم الجرح والتعديل والتعليل والتصحيح وغيرها، فوقتها لم يكن الرواة الكذابون والفساقون والمتروكون قد تميّزوا بعد عن غيرهم من الرواة، ولم يكونوا معروفين لكل واحد حتى يقول الأئمة فيهم: هؤلاء ظاهر أمرهم ولا يصلح أن يقال عن حديث أحدهم أنه معلول. بل إن حديثهم كان مدسوساً في حديث الثقات، ولولا تفتيش الأئمة وتنقيبهم في كل حديث، وتتبع أثره، لما ظهر حال هؤلاء الكذابين، والفساقين، والمتروكين، ولما استطعنا أن نقول اليوم أن الكذب والفسق ليسا من العلة لأنهما سببان ظاهران ولا يصلح أن يكونا علة لأن العلة عبارة عن سبب خفي.

ولهذا نجد في منهج الأئمة المتقدمين التعليل بالجرح والكذب، لأنه لم يكن ظاهراً للناقد وما صار ظاهراً إلا بعد التفتيش والبحث، ثم بينه فصار ظاهراً لمن بعده.

الفصل الثاني

ألفاظ التعليل

عند الإمام البخاري

ضمّن الإمام البخاري رحمه الله كتاب التاريخ الكبير عددا هائلا من الأحاديث، سكت عن معظمهما ولم يعلق عليها تعليلا أو تصحيحا، وعلق على بعضها إما تعليلا، أو تصحيحا، أو ترجيحاً. واستعمل لذلك ألفاظا معيّنة، نسوق ألفاظ التعليل منها في هذا الفصل، ونسوق ألفاظ التصحيح أو الترجيح في فصل آخر. وقد قسّمت هذا الفصل إلى خمسة عشر مبحثا، كل مبحث منها خاص بلفظ من ألفاظ التعليل التي أطلقها البخاري على بعض الأحاديث.

المبحث الأول

قوله في الحديث "لا يصح، لم يصح، ..."

استعمل الإمام البخاري هذا اللفظ في الحكم على بعض المرويات. ولمعرفة قوة هذا اللفظ بين ألفاظ التعليل، ومرتبة الأحاديث التي ورد فيها، ومدى توافق استعمال البخاري له مع استعمال النقاد الآخرين، قمت بجمع جميع الأحاديث التي ورد فيها هذا اللفظ وتخرجها ودرستها، ومقارنة حكم النقاد فيها بحكم الإمام البخاري. وبعد الدراسة يمكن القول بأن قول البخاري في حديث "لا يصح" لا يعني نفي الصحة عن أصل الحديث مطلقاً. وإنما يعني أن هذا الطريق بعينه -الذي ساقه الإمام البخاري وهو بصدد الكلام عليه- ليس صحيحاً، ولا يمنع ذلك من ثبوت الحديث من طرق أخرى صحيحة. وأسوق هنا بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"عثمان بن أبي الكنات عن ابن أبي مليكة قالت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم: "كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ"¹ ولا يصح. سمع منه يسرة بن صفوان"¹.

¹ أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، 135/4 حديث 1060 من طريق سليمان بن بريدة والنسائي في كتاب الأشربة، باب الإذن في شيء منها، 310/4 من طريق عبد الله بن بريدة كلاهما عن أبيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الترمذي حديث بريدة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بزيارة القبور بأساً وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد وابن مسعود وأنس وأبي هريرة وأم سلمة.

فقول البخاري عن هذا الحديث "لا يصح" معناه أن هذا الطريق عن عائشة رضي الله عنها لا يصح، ولم يثبت عنها رضي الله عنها أنها روت هذا الحديث. وإنما صحت رواية هذا الحديث بطرق أخرى وعن صحابة آخرين رضي الله عنهم جميعاً. وهو مخرج عنهم أو عن بعضهم في صحيح البخاري، ومسلم، وجامع الترمذي، وباقي كتب السنة كما هو مبين في تخريج الحديث في الهامش.

المثال الثاني:

"سكين الضمري، سمع النبي صلى الله عليه وسلم. قاله لي محمد بن سلام عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج: أخبرت عن عطاء ابن يسار. قال موسى بن عبيدة² عن عبيد بن سليمان³ عن عطاء بن يسار عن جهجاه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "المؤمن يأكل في معي واحد"⁴ ولا يصح"⁵

وقد أخرج مسلم حديث سليمان وعبد الله ابني بريدة عن أبيهما بريدة مرفوعاً في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه في زيارة قبر أمه، 4/45. كما أخرج حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي في نفس الموضع من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم عنه. وحديث أنس بن مالك أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، 3/177.

¹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، ترجمة 2302

² هو موسى بن عبيدة ابن نشيط الربذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً من صغار السادسة، مات سنة 53 أخرج له الترمذي وابن ماجه [التقريب ص 552]

³ هو عبيد بن سليمان الباهلي مولا هم، كوفي سكن مرو، لا بأس به، من السابعة [التقريب ص 377]

⁴ حديث جهجاه لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 34/5-35 وعزاه إلى الطبراني والبخاري وأبو يعلى. كما ذكره علاء الدين المتقي الهندي في كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409-1989م، حديث رقم 1611 وعزاه للطبراني وأبو نعيم. وأصل هذا الحديث صحيح روي من عدة طرق اتفق البخاري ومسلم على تخريج بعضها وانفرد مسلم ببعضها الآخر. فقد روي هذا الحديث عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي موسى وجابر، وقال الترمذي: "وفي الباب عن أبي سعيد وأبي نضرة وجهجاه الغفاري وميمونة وعبد الله بن عمرو". ولم أقف على حديث هؤلاء في الكتب. أما حديث ابن عمر فقد أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه كلهم عن نافع عن ابن عمر. وانفرد البخاري بطريق آخر عن علي بن عبد الله عن سفيان عن عمرو عن ابن عمر. وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري من طريق أبي حازم والأعرج، وأخرجه مسلم من طريق أبو العلاء وأبو صالح كلهم عن أبي هريرة. وأخرج الترمذي حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وأخرج ابن ماجه حديث أبي حازم عن أبي هريرة.

وانفرد الإمام مسلم رحمه الله بحديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية أبو كريب محمد بن العلاء عن أبي أسامة عن بريد عن جده عن أبي موسى مرفوعاً. وأخرج مسلم حديث جابر رضي الله عنه من طريق عبد الرحمن وعبد الله ابن نمير كلاهما عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر، وقال عبد الله بن نمير في حديثه: عن جابر وابن عمر. وروى الإمام أحمد في مسنده حديث سفيان عن أبي الزبير عن جابر من طريق محمد بن حميد أبو سفيان المعمرى وليس فيه ابن عمر. أما البخاري فقد أخرج الحديث في كتاب الأطعمة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد. فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (536/9) الأحاديث رقم: 5393، 5394، 5395، 5396، 5397. وأخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء (23-25). وأخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة، باب: ما جاء أن المؤمن يأكل في معاً واحد (439/5) حديث رقم 1878. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء (2/1084) أحاديث رقم: 3256، 3257، 3258. وأخرجه أحمد ابن حنبل في المسند (4/226)

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الرابع ترجمة 2483

والمقصود بـ"لا يصح" هنا ليس هو أصل الحديث، فقد ثبت بطرق عديدة وله شواهد ومتابعات، وهو حديث متفق عليه أخرجه الشيخان وغيرهما من أصحاب كتب الحديث، وإنما الحديث بهذا الطريق بعينه هو الذي لا يصح. وقد رجعت إلى ترجمة سكين الضمري في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة¹ لابن حجر فوجدته قال فيه: "روى البخاري في تاريخه، وابن أبي خيثمة من طريق ابن جريج حديثاً عن عطاء ابن يسار: سمعت سكيناً المصري يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "المؤمن يأكل في معي واحد..." الحديث. رواه صفوان بن هبيرة عن ابن جريج عن سهيل عن عطاء وقد حدث به موسى بن عبيدة عن عطاء فقال: عن جهجاه. فالتفتي. انتهى.

وفي ترجمة جهجاه في الإصابة²: "جهجاه بن سعيد وقيل ابن قيس وقيل ابن مسعود الغفاري. شهد بيعة الرضوان بالحديبية.... وروى ابن أبي شيبه من طريق عبيد الأغر³، عن عطاء بن يسار عن جهجاه الغفاري أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام، فحضرُوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب، فلما أن سلم قال: ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه، فذكر الحديث في شربه قبل أن يسلم حلاب سبع شياه فلما أسلم لم يستتم حلب شاة" انتهى.

وقد ذكر الترمذي⁴ هذه القصة ولكنه لم يسم الرجل، فقال: "حدثنا اسحاق بن موسى حدثنا معن حدثنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة، فحلبت، فشرب، ثم أخرى، فحلبت، فشربه، ثم أخرى، حتى شرب حلاب سبع شياه، ثم أصبح من الغد فأسلم، فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة، فحلبت، فشرب حلابها، ثم أمر له بأخرى فلم يستتمها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن يشرب في معي واحد، والكافر يشرب في سبعة أمعاء" قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"

وذكر البخاري في صحيحه⁵ القصة مختصرة ولم يسم الرجل أيضاً، قال: "حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن

¹ (113/3) دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1415-1995م

² (621/1)

³ عبيد بن سليمان الأغر، يقال إنه أخو عبيد الله، صدوق، من السادسة. [التقريب ص377]

⁴ كتاب الأطعمة، باب: ما جاء أن المؤمن يأكل في معاً واحد، (439/5)

⁵ كتاب الأطعمة، باب المؤمن يأكل في معي واحد. فيه أبو هريرة رضي الله عنه، (536/9)

أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا، فأسلم فكان يأكل أكلا قليلا، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء"

وخلاصة القول: إن حديث "إن المؤمن يأكل في معي واحد وإن الكافر يأكل في سبعة أمعاء" حديث صحيح لا غبار عليه، وقد ثبتت صحته من طرق عدة خرجها أصحاب الكتب وعلى رأسهم الشيخان البخاري ومسلم، وللحديث شواهد ومتابعات. وقول البخاري فيه "لا يصح" إنما المقصود به هو طريق بعينه وهو حديث جهجاه رضي الله عنه.

المثال الثالث:

"محمد بن عبد الله قال لنا إسماعيل حدثني أخي عن سليمان عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن عبد الله عن أبيه قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مُذْمِنٌ خَمْرٌ كَعَابِدٍ وَثْنٌ"¹

وقال لي فروة حدثنا محمد² بن سليمان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم مثله. ولا يصح حديث أبي هريرة هذا"³

ولم يخرج حديث أبي هريرة سوى ابن ماجه في سننه، وذكره صاحب مصباح الزجاجة بنفس إسناده البخاري وابن ماجه وقال: "هذا إسناده فيه مقال، محمد بن سليمان ضعّفه النسائي، وابن عدي، وقواه ابن حبان، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وباقي رجال الإسناده ثقات"

¹ ذكر العجلوني في كشف الخفاء، 364/2 حديث محمد بن عبد الله عن أبيه: "من لقي الله وهو مدمن خمر لقيه كعابد وثن" وقال: رواه البخاري في تاريخه وابن حبان ولكنني لم أقف عليه عند ابن حبان. أما حديث أبو هريرة فقد أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأشربة، باب مدمن خمر، (2 / 112) حديث رقم 3375، وأيضا رواه أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكتاني، في مصباح الزجاجة (دار العربية، بيروت: 1402 هـ، ط2، تحقيق محمد المنتقى الكشتاوي، كلاهما من طريق أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصَّبَّاح قالوا: ثنا محمد بن سليمان بن الأصبهاني عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مدمن الخمر كعابد الوثن". قال صاحب مصباح الزجاجة: وله شاهد من حديث أبي موسى رواه النسائي في الصغرى. ورواه الإمام أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس. ورواه البزار في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو. انتهى. حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان في 12/166، وعند الإمام أحمد في مسنده 1/272. وذكر ابن أبي حاتم في كتاب العلل 26/2-37، بعض الطرق عن ابن عباس وعبد الله بن عمر وأعلها وكذلك ذكر ابن الجوزي في العلل المنتهية 2/673 رواية جابر بن عبد الله معلولة، أعلها الدارقطني.

² محمد بن سليمان بن عبد الله بن الأصبهاني، أبو علي الكوفي، صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة 181، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه [التقريب ص481]

³ التاريخ الكبير، المجلد الأول، ترجمة 386

فهذا الحديث انفرد به محمد بن سليمان عن سهيل، وهو ضعيف لا يقبل تفرده، فروى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حين أن سليمان روى عن سهيل عن محمد بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً فلا يصح حديث أبي هريرة.

فحديث "مدمن الخمر كعابد الوثن" جاء بروايات عديدة لم تثبت أي واحدة منها من وجه صحيح خال من أي مقال، ولم يخرج أصحاب الكتب الستة هذا الحديث. وقول البخاري فيه "لا يصح" يعني طريق أبي هريرة لأن هذا الحديث لم يثبت عنه من وجه صحيح.

المبحث الثاني

قوله في الحديث: "لم يثبت، لم يثبت رفعه،..."

أطلق الإمام البخاري رحمه الله لفظ "لم يثبت" أو "لم يثبت رفعه" في الحكم على بعض الأحاديث التي ذكرها خلال بعض التراجم حيث يسوق الحديث بطرق مختلفة ثم يعلق على إحداها بالقول "لم يثبت" أو "لم يثبت رفعه"، ومثاله:

المثال الأول:

"إبراهيم الأنصاري رأى مسلمة بن مخلد مسح على خفيه. قاله لي أصبغ أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري أنه حدثه أن أباه حدثه. وروى محمد بن أبي حميد عن ابن المنكر عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري عن أبيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو عبد الله ولم يثبت"¹

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، ترجمة 1064

فالحديث روي عن إبراهيم الأنصاري من طريق ابنه إسماعيل وقد اختلف عليه فيه فمنهم من رفعه ومنهم من وقفه، وقد قال البخاري عن الحديث المرفوع أنه لم يثبت.

المثال الثاني:

"شريح بن النعمان الصائدي، سمع علياً، يعد في الكوفيين، قال لنا أبو نعيم، وقال وكيع عن سفيان عن سعيد بن أشوع سمعت شريح بن النعمان الصائدي يقول: "لا مقابلة ولا مدبرة ولا شرفاء سليمة العين والأذن"¹ حدثني محمد بن المثنى عن إبراهيم بن أبي الوزير عن وكيع عن أبي إسحاق عن سعيد بن أشوع عن علي أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت رفعه"² ففي هذا الحديث اختلاف بين الرواة عن سعيد بن أشوع. فأبو إسحاق يروي عنه عن علي مرفوعاً، كما يروي مباشرة عن شريح بن النعمان عن علي مرفوعاً، في حين يرويه سفيان عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان قوله. وقد علق البخاري على الحديث المرفوع بقوله "لم يثبت رفعه".

¹ أخرجه النسائي في سننه في كتاب الضحايا، باب: المدبرة وهي ما قطع من مؤخر أذنهما، 55/3 حديث 4463، والترمذي والدارمي وابن ماجه في سننهم في كتاب الأضاحي، الترمذي في باب: ما يكره من الأضاحي 165/3 حديث 1503، والدارمي في باب: ما لا يجوز في الأضاحي 106/2 حديث 1952، وابن ماجه في باب: ما يكره أن يضحي به 242/2 حديث 3142 بلفظ "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي بمقابلة أو مدبرة أو شرفاء أو خرقاء أو جدماء"، كما أخرجه أحمد في مسنده 108/1، 128، 149، والحاكم في المستدرک 468/1 و224-225، التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2614

المبحث الثالث قوله في الحديث "لا أصل له"

أطلق الإمام البخاري رحمه الله لفظ "لا أصل له" على أحاديث يسيرة جدا، ويظهر من خلال دراستها أنه خصّ هذا اللفظ للأحاديث التي لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أي وجه، وليس لها أصل. فهي أحاديث موضوعة. وهذه أمثلة ذلك:

المثال الأول:

"إبراهيم بن يزيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا "إِذَا دَخَلَ بَيْتُهُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَيْنِ"¹ سمع منه سعد بن عبد الحميد. قال أبو عبد الله: هذا لا أصل له"² وروى ابن الجوزي في كتاب الموضوعات³ بإسناده إلى أبي الفتح الأزدي أنه قال: "إبراهيم بن يزيد بن قديد ليس حديثه بشيء، روى عن الأوزاعي مناكير منها: عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع. قال الأزدي: هذا لا أصل له في الحديث" انتهى كلام ابن الجوزي. فالحديث موضوع، لا أصل له.

المثال الثاني:

¹ أخرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، كتاب الأدب، باب الركوع عند دخول الدار، حديث رقم 1495، (262/3)

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1057

³ 262/3 حديث رقم 1495.

"سليمان بن بريدة بن حصيب الأسلمي. عن أبيه و عمران بن حصين. روى عنه علقمة بن مرثد. قال نعيم بن حماد نا أبو محمد المروزي عن عبد الله بن بريدة عن أخيه سليمان بن بريدة وكانا ولدا في بطن واحد على عهد عمر ولم يذكر سليمان سماعا من أبيه. وروى محارب بن دثار مرسل. وروى محمد بن جحادة عن رجل عن سليمان في العشر¹. لا أصل له²."

وحاولت جاهدة أن أجد الحديث في أي من كتب الرواية ولم أعر عليه. "وسليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي هو أخو عبد الله بن بريدة ولدا في بطن واحد. روى عنه مسلم والأربعة. وهو أوثق من أخيه عبد الله، كذا قال ابن عيينة ووكيع والعجلي. وقال ابن معين وأبو حاتم: ثقة"³ "ومحمد بن جحادة هو محمد بن جحادة الأودي، ويقال الأيامي الكوفي. أخرج له الستة. قال أحمد بن حنبل: من الثقات. وقال أبو حاتم صدوق ثقة. وقال أبو داود كان لا يأخذ عن كل أحد وأثنى عليه. وقال النسائي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات"⁴

ويبدو أن علة الحديث جاءت من الراوي المجهول في الإسناد، بين محمد بن جحادة وسليمان بن بريدة، ومن عنده جاء هذا الحديث الذي قال عنه البخاري: لا أصل له، ولم أعر عليه في الكتب.

المبحث الرابع قوله في الحديث "منكر"

¹ لم أعر على الحديث في أي من الكتب التي وقفت عليها.

² التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 1761

³ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 157/4

⁴ المصدر نفسه، 78-77/9

عقب الإمام البخاري رحمه الله تعالى على بعض الأحاديث بلفظ "منكر"، أو يقول في راوي الحديث بعد أن يسوق له حديثاً معيّناً "عنده مناكير" إشارة إلى أن هذا الحديث واحد منها، ومثاله:

المثال الأول:

"بشر، حدثني إسحاق قال أخبرنا بقية عن أرطاة بن المنذر عن بشر عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الكذب بقدر" ¹ لا يتابع عليه قال أبو عبد الله هو حديث منكر" ².
فهذا حديث غير معروف، لم أعر عليه في كتب الحديث والتخريج، وقد حكم البخاري عليه بالنعارة.

المثال الثاني:

"الحكم بن سعيد الأموي المدني. قال إبراهيم بن حمزة حدثنا الحكم بن سعيد الأموي عن الجعيد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. أو عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "القدرية مجوس أممي" ³ وقال يعقوب بن محمد حدثنا الحكم بن سعيد حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ قَالَ: يَا رَبَّ يَا رَبَّ" ⁴ منكر" ⁵

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1779 ولم أجده في غيره من الكتب، وقد اجتهدت في ضبط شكله بالمدال الساكنة وليس المفتوحة.

² التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1779

³ الحديث بهذا الإسناد ذكره البخاري في التاريخ الصغير، 271/2 في ترجمة الحكم بن سعيد وقال عنه منكر الحديث. وأخرجه أبو داود في سننه، باب في القدر، 222/4 حديث رقم 4691، من طريق موسى بن اسماعيل عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه عنه البيهقي في سننه، 203/10. وكذلك الحاكم في المستدرک، 159/1 حديث رقم 286، وصححه قائلًا: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم يخرجاه. وأخرج الطبراني في المعجم الأوسط، 65/3 من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم عن نافع عن ابن عمر. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم إلا زكريا. انتهى. أقول وهذا ليس صحيحاً فقد روى عن أبي حازم موسى بن إسماعيل أيضاً كما هو عند سنن أبي داود ورواه عنه البيهقي والحاكم فموسى بن إسماعيل متابع لزكريا بن منظور في روايته عن أبي حازم. لكن رواية الطبراني تفيدنا في نفي تصحيح الحاكم لهذا الحديث، لأنه بنى تصحيحه له على ثبوت صحة سماع أبي حازم من ابن عمر، وقد انتفى ذلك في رواية زكريا بن منظور عن أبي حازم إذ ذكر الوساطة بين أبي حازم وابن عمر وهو نافع، فيكون أبو حازم قد سمع الحديث من نافع عن ابن عمر ولم يسمعه من ابن عمر، وبذلك يسقط تصحيح الحاكم لهذا الحديث. وللحديث شاهد من رواية حذيفة رضي الله عنه عند أبي داود في المصدر نفسه، وشاهد آخر من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في مسند الشاميين، 322/1، وعند خيثمة بن سليمان القرشي في كتابه من حديث خيثمة 67/1. وعند الحاكم في المستدرک 159/1 عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب. فالحديث مروى بطرق مختلفة عن جماعة متقاربة في الضعف ولم يثبت له طريق صحيح.

⁴ لم أعر عليه إلا في التاريخ الصغير للبخاري 250/2 وقال فيه: منكر، والكامل في الضعفاء لابن عدي 207/5

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2681

ولم اعثر على من ذكر هذا الحديث غير البخاري إلا ابن عدي، ذكره في الكامل في الضعفاء¹ في ترجمة الحكم بن سعيد فيه، ولم يزد على ما ذكره البخاري شيئاً. فالحديث غير معروف ولم يذكر في كتب الحديث وقد حكم عليه البخاري بالنكارة.

المثال الثالث:

"إبراهيم بن سويد² بن حيان عن هلال³ بن زيد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً"⁴ سمع منه سعيد بن أبي مریم. قال أبو عبد الله: هلال عنده مناكير، روى عنه الدراوردي⁵

فهذا الحديث "عمره في رمضان تعدل حجة" مما تفرّد به هلال عن أنس ولم يشاركه غيره في الرواية عن أنس، رغم كون الحديث ثابتاً ومشهوراً من رواية غير أنس رضي الله عنه.

فهلال بن زيد بن يسار البصري، أبو عقّال، مولى النبي صلى الله عليه وسلم ويقال مولى أنس. قال فيه البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: منكر الحديث، وزاد النسائي: ليس بثقة، وقال الساجي: في حديثه مناكير، وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم، وقال أبو داود: أحد يكتب عن أبي عقّال [كأن العبارة للتعجب]، وقال ابن حبان: روى عن أنس أشياء موضوعة ما حدّث بها أنس قط، لا يجوز الاحتجاج به بحال. لم يخرج له سوى ابن ماجة حديثاً واحداً في فضل الطواف في المطر⁶.

فهلال ضعيف ممن لا يحتمل ضعفه تفرد به. وقد تفرّد برواية هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه، وإنما عرف هذا الحديث من طرق أخرى ورواة آخرين كما هو مبين في تخريجه. فكان حديث هلال عن أنس حديثاً منكراً، لم يعرفه أهل العلم من رواية أنس رضي الله عنه ولم يثبت

¹ 207/2

² إبراهيم بن سويد بن حيان بمهمله وتحتانية، مدني، ثقة يغرب، من الثامنة. روى له البخاري وأبو داود [التقريب ص90]

³ هلال بن زيد بن يسار، أبو عقّال البصري، نزيل عسقلان، متروك من الخامسة، روى له ابن ماجة [التقريب ص575]

⁴ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: فضل العمرة في رمضان، 2/3 عن ابن عباس، والدارمي، كتاب الحج، باب: فضل العمرة في رمضان، 73/2 عن ابن عباس أيضاً، والترمذي، كتاب الحج، باب: ما جاء في عمرة رمضان، 276/3 عن أم معقل رضي الله عنها. وفي الحديث قصة.

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 934

⁶ تهذيب التهذيب، 70-69/11

عنه. ولهذا قال البخاري بعد أن أورد الحديث: "وهلال عنده مناكير". يريد أن يشير إلى أن هذا الحديث في فضل العمرة في رمضان وأنها تعدل حجة هو واحد مما أنكر عليه لأنه رواه عن أنس ولم يثبت أن أنسا قال به، وإنما الحديث ثابت من روايات وطرق أخرى. فالإمام البخاري رحمه الله أعلّ هذه الأحاديث —وغيرها— بإطلاقه فيها لفظ "منكر" وهي أحاديث غير معروفة، تفرّد بها رواتها الضعفاء.

المبحث الخامس

قوله في الحديث: "وهم، وهو وهم، هذا وهم..."

خصّص الإمام البخاري رحمه الله هذا اللفظ: "وهم، هذا وهم، وهو وهم، ..." للثقات فقط، فأطلقه على الأحاديث التي أخطأ فيها أحدهم ويكون خطؤه من قبيل وصل مرسل، أو تبديل اسم الصحابي الذي روى الحديث باسم صحابي آخر، أو أن يكون الراوي الثقة قد سلك سلوك الجادة في ذكره إسناد الحديث وإنما ثبت الحديث بإسناد آخر، إلخ... وتدقيقاً منه في الوصف رحمه الله -وكما هو شأنه دائماً- تخيّر اللفظ الذي يدلّ على أن الراوي الثقة قد نسي وأخطأ في حديثه خطأ لا يضرّه لأنه من قبيل الأوهام التي يتعرض لها كل بشر ولا يسلم منها أحد، فجلّ من لا يخطأ ولا ينسى. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"بريد¹ بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبو بردة كوفي. روى عن الثوري. قال لي إبراهيم الرمادي¹ عن ابن عيينة عن

¹ بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، ثقة يخطئ قليلاً، من السادسة، روى له الستة [التقريب ص121]

بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ رَاعٌ" ² وهو وهم كان ابن عيينة يرويه مرسلًا ³ فهذا الحديث "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" من الأحاديث الصحيحة المشهورة وقد روي من طرق متعددة موصولة وصحيحة إلا أنه ثبت عن ابن عيينة أنه يرويه مرسلًا غير أن إبراهيم الرمادي وهو ثقة وهم يرواه عن ابن عيينة موصولًا.

المثال الثاني:

"سعيد بن أبي سعيد المقبري" ⁴، أبو سعد. قال ابن أبي أويس ينسب إلى مقبرة. وقال غيره أبو سعيد مكاتب لامرأة من بني ليث مدني. وقال ابن طهمان ⁵ عن ابن أبي ذئب ⁶ عن سعيد المقبري عن النبي صلى الله عليه وسلم: "مَا سَمِعْتُ عَنِّي مِنْ حَدِيثٍ تَعْرِفُونَهُ فُصِّدْقُوهُ" ⁷. وقال يحيى عن أبي هريرة. وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة هو سعيد بن كيسان ⁸.

ابن أبي ذئب هو من أثبت من روى عن سعيد المقبري وهو يخالف يحيى بن سعيد في هذا الحديث فيرويه عن سعيد بينما يرويه عن يحيى عن

¹ إبراهيم بن بشار الرمادي، أبو إسحاق البصري، حافظ له أوهام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين، روى له أبو داود والترمذي [التقريب ص 88]

² أخرجه البخاري في الجامع، كتاب الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن، 441/2، وفي كتاب العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، 211/5، وباب: العبد راع في مال سيده، 215/5، وفي كتاب الإستقراض، باب: العبد راع في مال سيده، 84/5، ومسلم في كتاب الإمارة، 213/5-214، والترمذي في كتاب الجهاد، باب: ما جاء في الإمام، 198/7 وقال: حديث حسن صحيح. وروى عن البخاري عن إبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان بن عيينة عن بريد بن عبد الله عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال الترمذي: قال محمد: ورواه غير واحد عن سفيان عن بريد بن أبي بردة عن النبي مرسلًا، وهذا أصح. قال أبو نعيم في حلية الأولياء، 371/7، غريب من حديث سفيان عن بريد تفرد به إبراهيم. وحكى ابن حجر في التهذيب 109/1 عن العقيلي قال: ليس له أصل، وعن ابن عدي قال: وهم يرويه ابن عيينة مرسلًا ولا أعلم ينكر على ابن بشار إلا هذا الحديث.

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1976

⁴ سعيد بن أبي سعيد: كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة، من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، روايته عن عائشة وأم سلمة مرسله، مات في حدود العشرين، وقيل قبلها، وقيل بعدها. روى له الستة. [التقريب ص 236]

⁵ إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه، من السابعة، مات سنة ثمان وستين، روى له الستة [التقريب ص 90]

⁶ ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع. روى له الستة. [التقريب ص 493]

⁷ أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء 524/9 وقال منكر وأخرجه الدارقطني ورواته ثقات ورواه ابن مفلح في الأدب الشرعية 294/2 وقال طريقه ضعيفة، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة 1085، وقال ضعيف.

⁸ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 1585

أبي هريرة وقد حكم البخاري بأن يحيى وهم فيه وإنما هو مثل ما قال ابن أبي ذئب: سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري.

المثال الثالث:

"إبراهيم بن ميمون¹ سمع عبد الله بن طاوس² عن طاوس³ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ مَاتَ مُقَارِقًا لِلْجَمَاعَةِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ"⁴. وقال عبد الرزاق مرة عن معمر عن ابن طاوس وهو وهم والمحفوظ عن إبراهيم روى عنه يحيى بن سليم وعبد الرزاق وقال لي سعيد بن سليمان عن يحيى بن سليم عن إبراهيم⁵ في هذا المثال نجد أن عبد الرزاق الثقة الثبت الذي يروي دائماً عن معمر قد وهم حينما روى هذا الحديث عن معمر عن ابن طاوس لأن الثابت فيه أنه يرويه إبراهيم بن ميمون عن ابن طاوس. ولأن خطأ عبد الرزاق هو من باب الأوهام التي تعرض لكل بشر فقد عبّر الإمام البخاري عن ذلك بعبارة "وهو وهم".

¹ إبراهيم بن ميمون الصنعاني، أو الزبيدي، ثقة، من الثامنة، روى له النسائي [التقريب ص 94]

² عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد، ثقة فاضل عابد، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين. روى له الستة [التقريب ص 308]

³ طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي، يقال اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك. روى له الستة [التقريب ص 281]

⁴ أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في قتل الخوارج، 118/5، وأحمد بن حنبل 222/2 و120/4 و202 و5/

165، 180، 244

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1017

المبحث السادس

قوله في الحديث: "فيه نظر" أو "في إسناده نظر"

عقب الإمام البخاري رحمه الله على بعض الأحاديث بعبارة "فيه نظر" أو "في إسناده نظر"، وهي وإن كانت لا تبدو قوية ومتشددة فإنه رحمه الله أطلقها على أحاديث منكرة وضعيفة، وهذا من شيمه رحمه الله، يجرّح الراوي أو يعلّ الحديث ويتخير لذلك الألفاظ الخفيفة المتحفظة، وينأى عن العبارات النابية القوية. وقد أطلق هذا اللفظ بعد أحاديث ساقها خلال تراجم رواة ضعفاء، أو متروكين، أو مجهولين، أو حتى تراجم صحابة رضوان الله عليهم، وتجدر الإشارة إلى أن الصحابة الذين قال البخاري في الأحاديث التي وردت في تراجمهم "فيه نظر" أو "في إسناده نظر" لم يعرف كل واحد منهم إلا بهذا الحديث الواحد الذي ذكر في ترجمته، وحديثه لم يثبت من وجه صحيح وإنما روي من طريق فيه نظر، أي طريق فيه متروك أو مجهول، فأراد البخاري رحمه الله أن يشير إلى الأمرين معا بإيراد الحديث في ترجمة الصحابي والتعقيب على الحديث بما يستحق من تعليل. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"محمد بن سكين مولى بني سعد، مؤذن مسجد بني شقرة، من ضبة، أبو جعفر الكوفي. سمع عبد الله بن بكير عن ابن سوقة عن ابن المنكر عن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا صَلَاةَ لِمَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ ثُمَّ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ"¹ قال أبو عبد الله في إسناده نظر"².

فمحمد بن سكين مجهول تفرّد برواية هذا الحديث.

وقد قال فيه الذهبي³ وابن حجر⁴: "لا يعرف وخبره منكر"

وقال أبو حاتم⁵: "هو مجهول والحديث منكر"

وقال ابن عدي: "ليس بالمعروف ولم يحضرني له شيء فأذكره"⁶

¹ أخرجه ابن ماجة في كتاب المساجد، باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة، 260/1 ورواه الدراقطني في سننه، 419/1

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 317

³ ميزان الاعتدال، 567/3

⁴ لسان الميزان، 181/5

⁵ الجرح والتعديل، 238/7

⁶ الكامل في الضعفاء، 2233/6

ولكن الإمام البخاري خفف عبارته فقال: "في إسناده نظر". رغم أن الحديث منكر وراويّه مجهول.

المثال الثاني:

"صعصة بن ناجية المجاشعي جد الفرزدق، قال لي العلاء ابن الفضل حدثني عباد بن كسيب حدثني طفيل بن عمرو عن صعصة ابن ناجية المجاشعي: "قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعرض علي الإسلام فأسلمت، وعلمني آيا من القرآن، قلت: يا رسول الله إني عملت أعمالا في الجاهلية فهل لي فيها من أجر؟ قال: "لَكَ أَجْرُهُ إِذْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْكَ بِالْإِسْلَامِ"¹ فيه نظر"²

ذكر البخاري لهذا الحديث في ترجمة الصحابي صعصة بن ناجية والتعقيب عليه بقوله "فيه نظر" يقصد به أن هذا الحديث عن الصحابي صعصة بن ناجية فيه نظر لأن الحديث لا يعرف إلا عنه، ولم يروه عنه إلا الطفيل بن عمرو، وهو ضعيف لا يحتمل تفرده، فحديثه مردود عليه. وقد قال الذهبي³ عن الطفيل بن عمرو التميمي: "لا يعرف" وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه".

فجمع البخاري بين الفائدتين معا بأن أورد الحديث في ترجمة صعصة لأن الحديث لم يعرف إلا عنه، وهو حديث فيه نظر لتفرد الطفيل به وهو لا يقبل تفرده لمرتبته من الضعف

المثال الثالث:

"عبد الله بن مكنف سمع أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ وَهُوَ عَلَى ثَرَعٍ مِنْ ثَرَعِ الْجَنَّةِ وَغَيْرُهُ عَلَى ثَرَعِ النَّارِ"⁴. قال يوسف بن بهلول حدثنا عبدة عن محمد بن اسحاق، فيه نظر"⁵

وقد قال الأئمة بجهالة عبد الله بن مكنف:

¹ ذكره الذهبي في الميزان 39993/2 في ترجمة الطفيل بن عمرو التميمي وقال: لا يعرف ورواه ابن سعد في الطبقات 67/2/1 وابن عساكر في تاريخه 438/7 والبغداد في تاريخه 140/3 ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد 99/1 وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير والبخاري في مسنده وقال: فيه الطفيل بن عمرو التميمي قال البخاري لا يصح حديثه وقال العقيلي لا يتابع عليه

² التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2978

³ ميزان الاعتدال، 337/2 ترجمة رقم 3993

⁴ ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، ترجمة 889

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 612

فقال العقيلي: "لا يعرف إلا به ولم يرو عنه إلا ابن إسحاق"¹
وساق ابن عدي الحديث في ترجمته وقال: "هذا الحديث هو الذي أراده
البخاري ولا يحدث عنه غير محمد ابن اسحاق"²
وقال الذهبي: "مجهول"³
وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج به"⁴.

فعبارة البخاري "فيه نظر" أو "في إسناده نظر" هي من عبارات
التعليل التي استعملها لينبئ بها عن وجود علة قاذحة غالبا ما تتمثل في
وجود راو متروك أو مجهول في الإسناد.

المبحث السابع

قوله في الحديث: "يختلفون في إسناده"

عقب الإمام البخاري رحمه الله على بعض الأحاديث بأنها مختلف
في إسناده، وبيّن في بعضها الخلاف الوارد في طرقها، وأغفل ذكر ذلك
في بعضها الآخر. ولم يرجح الإمام البخاري أيا من طرق الحديث الذي
قال أنه مختلف فيه، وإنما اكتفى بالإشارة إلى وجود الاختلاف فيها مثاله:

المثال الأول:

"محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب بن سفيان الجدعاني المدني.
قال لي محمد حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا يوسف⁵ بن محمد بن يزيد
بن صيفي بن صهيب، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، عن أبيه محمد
بن يزيد وعمه عبد الحميد بن زياد بن صيفي، عن صهيب الخير عن النبي

¹ الضعفاء الكبير، ترجمة 889

² الكامل، 1539/4

³ الميزان، ترجمة 4624

⁴ المجروحون، 6/2

⁵ يوسف بن محمد بن صيفي، ويقال ابن يزيد بن صيفي بن صهيب بن سنان، مقبول من الثامنة [التقريب ص

صلى الله عليه وسلم: "مَنْ أَصْدَقَ إِمْرَأَةً وَمَنْ أَدَانَ دَيْنًا وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى أَنْ لَا يُؤْفِيَهُ فَهُوَ سَارِقٌ"¹ قال وحدثني يوسف بن يعقوب قال حدثنا يوسف بن محمد بن صهيب عن عبد الحميد بن زياد بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وقال هشام بن عمار قال ثنا يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب قال حدثني عبد الحميد بن زياد بن صيفي عن شعيب بن عمرو الأنصاري حدثه أنه سمع صهيب الخير عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا قال أبو عبد الله وهو مختلف في إسناده"².

فبين الإمام البخاري رحمه الله اختلاف الطرق والأسانيد التي وردت في هذا الحديث، وذكر الاختلافات بين هشام بن عمار ويوسف بن يعقوب وسعيد بن سليمان على يوسف بن محمد ابن صيفي. فسعيد يروي عن يوسف عن أبيه وعمه معا عن جدهما صهيب، ويوسف بن يعقوب يروي عن يوسف بن محمد عن عمه عن أبيه عن جده صهيب، وهشام يروي عن يوسف عن عمه عن شعيب بن عمرو عن صهيب ولم يرجح البخاري أي هذه الطرق أصح أو أثبت واكتفى بالقول "مختلف في إسناده".

المثال الثاني:

"بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي³، رأى أنسا حدثنا خلاد قال ثنا بشير بن المهاجر قال سمعت عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "رَأْسُ مَائَةِ سَنَةٍ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا بَارِدَةً يَقْبِضُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ"⁴. قال أبو عبد الله يخالف في بعض حديثه هذا"⁵.

¹ أخرجه أحمد في المسند 332/4 وابن ماجه في سننه، كتاب الصدقات، باب: من أدان ديناً لم ينو قضاءه، 9/2 حديث 2410 ورواه المنذري في الترغيب والترهيب كتاب البيوع وغيرها، الترهب من الدين وترغب المستدين والمتزوج 11/2 وقد صححه الألباني فذكره في صحيح الترغيب 1802/2 وفي صحيح ابن ماجه 1969/2 كما ذكره ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ 1059/2 بلفظ: "أيما رجل أصدق إمرأته صداقا وهو مجمع ألا يوافيها إياه لقي الله عز وجل زانيا، وأيما رجل تدن ديناً وهو مجمع ألا يوفي صاحبه لقي الله سارقاً". قال: فيه يوسف بن محمد وقد قال البخاري: فيه نظر.

² التاريخ الكبير المجلد الأول ترجمة 825

³ بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي، صدوق لئى الحديث، رمى بالإرجاء، من الخامسة. روى له مسلم والأربعة. [التقريب ص 135]

⁴ قال ابن الجوزي في الموضوعات 465/3: "باطل" وقال ابن القيم في المنار المنيف 87 "كذب" وقال ابن حجر في المطالب العالية 11/5 و76 إسناده حسن. ونقل الشوكاني في الفوائد المجموعة، 510 هذا الاختلاف فقال: "قيل باطل وقيل بل صحيح وروي بطرق صحاح"

⁵ التاريخ الكبير المجلد الثاني الترجمة 1839

ولم يبيّن البخاري وجه الخلاف ولا موضعه، واكتفى بالإشارة إليه. وقد اختلفت أقوال العلماء في هذا الحديث كما هو مبين في الهامش، فمنهم من قال ببطلانه وكذبه، ومنهم من حسّنه.

المبحث الثامن قوله في الحديث: "غير محفوظ"

أطلق الإمام البخاري رحمه الله هذه العبارة مرات قليلة، وهي تبين أن الحديث الذي قيلت بصدده ليس محفوظاً، وقع فيه وهم وخطأ من جهة أحد رواة الإسناد بسبب عدم حفظه لما يروي، وقد دلت القرائن على ذلك. وقد يتوقف البخاري في الحكم على حديث ما وهل هو صحيح أو خطأ بقوله: "لا أدري حفظه أم لا؟" أي أنه يشير إلى احتمال أن يكون هذا الحديث غير محفوظ ولكن لا توجد قرينة تدل على أن صاحبه لم يحفظ وأخطأ في حديثه. مثاله:

المثال الأول:

"محمد بن كعب أبو حمزة القرظي¹ مديني سمع ابن عباس وزيد بن أرقم. قال أبو نعيم مات سنة ثمان ومائة. سمع منه الحكم بن عتيبة وابن عجلان، ويقال محمد بن كعب بن سليم وكان أبوه ممن لم ينبت يوم قريظة فترك. حدثنا يحيى بن سليمان عن ابن وهب قال: حدثني أبو صخر أنه سأل محمد بن كعب القرظي، فقال: سمعت عبد الله بن عباس في صيد البحر ما نبذه. حدثني ابن بشار قال حدثنا أبو بكر قال حدثنا الضحاك بن عثمان عن أيوب بن موسى سمعت محمد بن كعب القرظي سمعت عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ"². قال محمد: لا أدري حفظه أم لا. حدثني ابن أبي الأسود حدثنا حميد بن

¹ محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة، بقعة عالم، من الثالثة، وهم من قال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة عشرين وقيل قبلها. روى له الستة [التقريب ص 504]

² أخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في من قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، 4/16 وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه

الأسود عن قدامة بن موسى عن عبد الله بن إسحاق عن محمد بن كعب القرظي رأيت ابن عمر بقباء فقلت ما جاء بك¹.

بيّن الإمام البخاري في بداية ترجمة محمد بن كعب أنه سمع من ابن عباس وزيد بن أرقم، فذكر له حديثاً موقوفاً عن ابن عباس. ثم ساق له حديثاً عن عبد الله بن مسعود في فضل قراءة القرآن وهذا الذي عَقِبَ عليه بقوله: "لا أدري حفظه أم لا؟" وفي الأخير ذكر قصة لقائه مع ابن عمر بقباء. فالظاهر والله أعلم أنه لا توجد هناك قرينة تدل على خطأ محمد بن كعب وعدم حفظه لحديثه عن ابن مسعود، ولا يوجد ما يثبت أو ينفي سماعه من ابن مسعود حتى يقال أنه لم يحفظ الحديث وذكر "ابن مسعود" بدل "ابن عباس" أو غيره. كما لا يمكن الجزم بأنه سمع هذا الحديث من ابن مسعود وحفظه. فساق الإمام البخاري الحديث وأشار إلى احتمال أن يكون غير محفوظ بعبارة "لا أدري حفظه أم لا؟" لعدم توفر القرائن التي تدلّ على حفظه أو عدم حفظه.

المثال الثاني:

"محمد بن عبد الله عن المطلب عن أبي هريرة دَخَلْتُ عَلَى رُقِيَّةَ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً عُثْمَانَ وَفِي يَدِهَا مُشْطٌ² قاله لي محمد أبو يحيى سمع خليل بن عمرو وأبا عمرو حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة. لا أراه حفظه لأن رقية ماتت أيام بدر وأبو هريرة جاء بعد أيام خيبر"³

حكم الإمام البخاري على هذا الحديث بأنه غير محفوظ أي ليس بثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال به لوجود قرينة قوية تنفي صحة هذا الحديث وهي النقد التاريخي للحديث. فتاريخ موت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت بطرق صحيحة ومعلوم أنه في أيام غزوة بدر العظمى، بينما تاريخ قدوم أبو هريرة على النبي صلى الله عليه وسلم ومكوته في المدينة المنورة كان بعد غزوة خيبر. فكيف يستقيم أن يكون أبا هريرة قد قابل رقية رضي الله عنها وهي ماتت قبل مجيئه إلى

¹ التاريخ الكبير المجلد الأول الترجمة 679

² رواه البخاري في التاريخ الأوسط 90/1 وقال: لا أرى حفظه ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة ولا محمد من المطلب ولا تقوم به الحجة.. وأورده العيثمي في مجمع الزوائد 84 وعلق عليه قائلا: فيه محمد بن عبد الله يروي عن المطلب ولم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات

³ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 388

المدينة. فبوجود هذه القرينة القوية حكم الإمام البخاري رحمه الله على الحديث بأنه غير محفوظ فقال: "لا أراه حفظه".

المبحث التاسع

قوله في الحديث: "لا أعرف راويه" أو "إسناده مجهول"...

جهالة الراوي هي أحد الأسباب القوية لردّ حديثه، وقد يكون الراوي مجهولاً بالنسبة لناقد معيّن ومعروفاً بالنسبة لآخر، وقد يكون مجمعا على جهالته من قبل جميع النقاد، كما قد يكون في الإسناد أكثر من راو مجهول، أو قد يكون الإسناد كله مجهولاً. وقد عبّر الإمام البخاري رحمه الله عن كل ذلك بعبارات دقيقة كقوله "لا أعرف راويه" في الراوي الذي جهله هو،

وتورّع عن وصفه بالجهالة وتعميم حكمها عليه لأنه ربما هو ليس بمجهول عند غيره. أما من تأكد البخاري أنه مجهول فقد أطلق فيه عبارة "مجهول" أو عقب بعد الحديث بعبارة "إسناده مجهول". وفي كل الأحوال فإن هذا الملفظ تعليل للحديث المذني- ورد- فيه،- والجهالة سبب قادح- في صحة الحديث. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"خلف¹ بن تميم أبو عبد الرحمن. سمع إسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر. يقال مولى جعدة بن هبيرة. قال الحسن بن صباح² حدثنا خلف بن تميم أبو عبد الرحمن الكوفي قال حدثنا عبد الله³ ابن سري عن محمد بن المنكر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا لَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوْلَهَا"⁴.

¹ خلف بن تميم بن أبي عتاب، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل المصيصة، صدوق عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، روى له النسائي وابن ماجه [التقريب ص194]

² الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي، نزيل بغداد، صدوق يهم وكان عابدا فاضلا، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي [التقريب ص 161]

³ عبد الله بن السري الأنطاكي، أصله من المدائن، زاهد صدوق، روى مناكير كثيرة يتفرد بها من التاسعة. روى له ابن ماجه [التقريب ص305]

⁴ أخرجه ابن ماجه في المقدمة 97/1 ، حديث رقم 259 من طريق الحسين بن أبي السري العسقلاني عن خلف بن تميم عن عبد الله بن السري عن ابن المنكر عن جابر مرفوعا. وذكره صاحب مصباح الزجاجة، 29/1 بنفس الإسناد ثم قال: "هذا إسناد فيه الحسين بن أبي السري كذاب، وعبد الله بن السري ضعيف. وذكر المزي في الأطراف أن عبد الله بن السري لم يدرك محمد بن المنكر. ورواه أحمد بن نصر الفراء وغير واحد عن عبد الله السري عن سعيد بن زكريا عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكر." وقد أخرج الطبراني حديث سعيد بن زكريا عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن ابن المنكر في المعجم الأوسط 127/1.

وجاء عند العقيلي في "الضعفاء الكبير" 264/2: عبد الله بن أبي السري عن محمد بن المنكر لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به" ثم ذكر رواية أحمد بن اسحاق البزار عن عبد الله السري عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكر. ثم قال: وهذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى. وذكر المزي الحديث في ترجمة عبد الله بن السري في تهذيب الكمال 14/15-16 من رواية خلف بن تميم عنه ثم قال: "هكذا رواه خلف بن تميم عن عبد الله السري وقد أسقط من إسناده ثلاثة رجال ضعفاء". ثم ذكر طريق أحمد بن خليل عن عبد الله بن السري عن سعيد بن زكريا عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن ابن المنكر، وذكر متابعا لعبد الله السري وهو محمد بن معاوية الأنماطي عن سعيد بن زكريا. وفي ترجمة عبد الله بن السري في تاريخ بغداد 471/9 ذكر الخطيب البغدادي حديث خلف بن تميم عن عبد الله بن السري وقال: "هكذا رواه خلف عن عبد الله بن السري عن محمد بن المنكر وعبد الله أصغر سنا من خلف بن تميم وبينه وبين ابن المنكر في هذا الحديث ثلاثة". ثم ذكر الخطيب البغدادي رواية أحمد بن خليل ورواية موسى بن النعمان المصري أبو هارون كلاهما يرويان عن عبد الله بن السري عن سعيد بن زكريا عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن ابن المنكر عن جابر بن عبد الله مرفوعا الحديث. فهناك أربعة رواة هم أحمد بن نصر وأحمد بن اسحاق البزار وأحمد بن خليل وموسى بن النعمان المصري كلهم يروون الحديث عن عبد الله بن السري بواسطة ثلاثة رواة عن ابن المنكر وخلف بن تميم هو وحده الذي تفرد برواية الحديث عن عبد الله بن السري عن ابن المنكر مباشرة، وأسقط الوسائط بينهما.

قال أبو عبد الله: لا أعرف عبد الله ولا له سماعا من ابن المنكر¹
فوجد أن الإمام البخاري رحمه الله عقب على هذا الحديث بأنه لا
يعرف راويه، فهو مجهول بالنسبة له وأيضا لا يعرف إذا كان له سماع من
ابن المنكر أم لا، فالحديث يحتمل الانقطاع.
ولم أجد من قال بجهالة عبد الله غير الإمام البخاري، فقد ترجم ابن
حجر لعبد الله السري في التقريب فقال: "زاهد صدوق، روى مناكير كثيرة
تقرّد بها"². وترجم له في التهذيب وحكى فيه أقوال الأئمة فذكر: "عبد الله
بن السري الأنطاكي الزاهد. أصله من المدائن وتحول إلى أنطاكية فنسب
إليها. روى عن محمد بن المنكر ولم يدركه ... وروى عنه خلف بن تميم
وهو أسنّ منه..."

قال خلف بن تميم كان من الصالحين. وقال ابن عدي: لا بأس به.
وقال ابن أبي حاتم عن عثمان الدارمي: سألت يحيى عنه فقال: رجل. وقال
ابن أبي حاتم: كان ابن السري رجلا صالحا فأحسب يحيى حاد عن ذكره
لذلك. وقال العقيلي: لا يتابع. وقال أبو نعيم الأصبهاني: يروي المناكير، لا
شيء.

وقال ابن حبان في الضعفاء: عبد الله بن السري المدائني روى عن
أبي عمران العجائب التي لا يشك أنها موضوعة. وقال أحمد بن الحسن
الترمذي: كان رجلا صالحا. لم يخرج له سوى ابن ماجة حديثا واحدا هو
حديث سيلعن آخر هذه الأمة أولها"³.
فالإمام البخاري رحمه الله كان نزيها في وصف الرجل والحكم على
حديثه، فبين أنه هو لم يعرف هذا الراوي وبالتالي لا يستطيع الحكم عليه
وكذلك الحكم على صحة حديثه أو صحة اتصاله أو انقطاعه عن ابن
المنكر.

المثال الثاني:

"إسماعيل بن إبراهيم⁴، قال بدل حدثنا شعبة عن العلاء بن أخي
شعيب عن رجل عن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم خُطِبَتْ
إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَامَةٌ بَنَتْ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ فَأَنْكَحَنِي وَلَمْ

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 668

² 3357

³ 207/5-208، ترجمة 3456

⁴ إسماعيل بن إبراهيم، عن رجل من بني سليم، مجهول من الثالثة، أخرج له أبو داود [التقريب ص106]

يَتَشَهَّد¹ وقال لي محمد بن عقبة السدوسي حدثنا حفص بن عمر بن عامر السلمي حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن عباد بن شيبان عن أبيه عن جده خُطِبَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّتُهُ فَأُنْكَحْنِي وَلَمْ يَتَشَهَّد² حدثني محمد أبو يحيى حدثنا كثير بن هشام الكلابي قال حدثنا يزيد قال قال محمد وهو بن عياض المدني قال ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن علي السلمي عن أبيه عن جده "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: أَلَا أُنْكِحُكَ أَمَامَةَ بِنْتِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قَدْ أُنْكَحَتْكَهَا"³. قال أبو عبد الله إسناده مجهول⁴

فهذا الحديث الذي يروى بأسانيد مضطربة: مرة عن رجل عن إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم، ومرة عن إسماعيل بن إبراهيم عن أبيه عن جده، مع اختلاف في اسم الأب والجد، وقُلِبَ إسماعيل بن إبراهيم إلى إبراهيم بن إسماعيل بن عباد بن شيبان، قد حكم البخاري عليه بجهالة إسناده، والحديث ضعيف مضطرب كما هو مبين.

المثال الثالث:

"محمد بن ركانة⁵ القرشي إسناده مجهول لا يعرف سماع بعضه من بعض وقال لي محمد بن سلام أخبرني محمد بن ربيعة حدثنا أبو الحسن العسقلاني⁶ عن أبي جعفر⁷ بن محمد بن ركانة عن أبيه صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركانة فصرعه فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "فَرَّقُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ"⁸".

¹ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب: في خطبة النكاح، 2/ 205 حديث 2120 وذكره الألباني في إرواء الغليل 222/6 حديث 1824 وقال ضعيف وفي الإسناد مع الجهالة اضطراب كما ذكره في كتابه ضعيف أبي داود، ص 163 حديث 2120 وفي كتاب خطبة الحاجة، 36، وقال: ضعيف ولو صحّ لدلّ على جواز الترك أحياناً لا على عدم المشروعية مطلقاً.

² ذكره الألباني في إرواء الغليل، 223/6 وقال: ضعيف

³ رواه الهيثمي في مجمع الزوائد، 291/4 وقال فيه جماعة لم أعرفهم

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1086

⁵ محمد بن ركانة بن عبد يزيد المطلبي، مجهول، من الثلاثة، ووههم من ذكره في الصحابة، روى له أبو داود والترمذي [التقريب ص 478]

⁶ أبو الحسن العسقلاني، مجهول من السابعة، روى له أبو داود والترمذي [التقريب ص 633]

⁷ أبو جعفر بن محمد بن ركانة، مجهول من السادسة، روى له أبو داود والترمذي [التقريب ص 638]

⁸ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب: في العمائم، 4/ 21 حديث 4078 وسكت عن التعليق عليه وأورده ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم، 1/ 280 وقال: حسن عند أبي داود، وذكره الألباني ضمن ضعيف أبي داود، ص 331 حديث 4078 أخرجه الترمذي في كتاب اللباس، باب: العمائم على

القلانس، 3/ 305 حديث 1791 وقال: هذا حديث حسن غريب إسناده ليس بالقائم ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة، وذكره الألباني ضمن ضعيف الترمذي، ص 194 حديث 1784 وروى عن الترمذي قال: حديث غريب، وقال ابن حبان في الثقات، 3/ 130 في إسناده نظر، وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن ركانة في التهذيب، 9/ 164: "في إسناده اختلاف"، وحكى قول ابن حبان فيه: "لست بمعتمد على إسناده" كما نقل قول

اتَّفَق العلماء على ضعف هذا الحديث إلا ابن تيمية الذي قال عنه أنه حسن عند أبي داود وذلك لأن أبا داود ساق هذا الحديث في سننه وسكت عنه وكان قد بيّن رحمه الله أنه إذا سكت عن الحديث فهو صالح، لكن غيره قال: في إسناده نظر، وفي إسناده اختلاف، ولست بمعتمد على إسناده، ولم يصح، وأبو جعفر محمد بن ركانة لا يعرف، وفي إسناده أبو الحسن العسقلاني وهو مجهول.

فقد قال ابن حبان: "في إسناده نظر"²

وقال ابن حجر³: "في إسناده اختلاف" وحكى قول ابن حبان فيه: "لست بمعتمد على إسناده" وقول الذهبي "لم يصح" وقال الذهبي في ميزان الاعتدال⁴: "أبو جعفر بن محمد بن ركانة لا يعرف"

وقال الشوكاني⁵: "في إسناده أبو الحسن العسقلاني مجهول."

فحكم البخاري رحمه الله على الإسناد بأنه مجهول وتعليل الحديث بذلك هو حكم غيره من النقاد أيضاً.

الذهبي "لم يصح" وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال، 510/4 "أبو جعفر بن محمد بن ركانة لا يعرف". وقال الشوكاني في نيل الأوطار، 255/8 "في إسناده أبو الحسن العسقلاني مجهول"

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 221

² الثقات، 130/3

³ التهذيب، 164/9

⁴ 510/4

⁵ نيل الأوطار، 255/8

المبحث العاشر قوله في الحديث: "خطأ"

لم أقف على هذا اللفظ التعليلي في التاريخ الكبير إلا مرة واحدة، في إشارة من الإمام البخاري إلى حديث مرسل قد أسنده بعضهم فقال ان المسند خطأ، أي أن الثابت هو الرواية المرسلة وليست المسندة. وهذه هي الترجمة:

قال البخاري¹ رحمه الله: "سعيد بن عمير الأنصاري. روى عنه وائل ابن داود² قال أبو أسامة³ عن سعيد⁴ بن سعيد سمع سعيد بن عمير بن عقبة بن نيار الأنصاري عن عمه أبي بردة قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَا مِنْ عَبْدٍ مِنْ أُمَّتِي صَلَّى عَلَيَّ صَادِقًا مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا"⁵ روى عنه وائل بن داود عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أَطْيَبُ الْكَسْبِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ"⁶ وأسنده بعضهم وهو خطأ".

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 1669

² وائل بن داود التيمي الكوفي والد بكر ثقة من السادسة. أخرج له البخاري والأربعة. (التقريب 7394)
³ حماد بن أسامة القرشي مولا لهم، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين. روى عنه الستة. (التقريب 1487)
⁴ سعيد بن سعيد التغلبي، بمثناة ومعجمة، الكوفي، أبو الصباح، مقيول، من السادسة. أخرج له النسائي حديثا واحدا هو هذا الحديث في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. وفي التهذيب قال ابن حجر: سعيد بن سعيد التغلبي (التقريب، 2319، والتهذيب 307/2 ترجمة 2721)

⁵ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، 21/6-22، الحديثين رقم: 9892 و9893، من طريق الحسين بن حريث قال حدثنا وكيع عن سعيد وهو ابن سعيد عن سعيد بن عمير الأنصاري عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صلى علي من أمتي صلاة مخلصا من قلبه صلى الله عليه بها عشر صلوات ورفعه بها عشر درجات وكتب له بها عشر حسنات فمحا عنه عشر سيئات." ثم قال النسائي: خالفه أبو أسامة حماد بن أسامة، رواه عن سعيد بن سعيد عن سعيد بن عمير عن عمه. أخبرني زكريا بن يحيى قال: حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو أسامة عن سعيد بن سعيد عن سعيد بن عمير بن عقبة بن نيار عن عمه أبي بردة بن نيار قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكر نحوه. وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير 195/22 حديث رقم 513 حديث أبو أسامة من طريق أبو بكر بن أبي شيبة. وأخرج أبو نعيم في الحلية 273/8 حديث وكيع من رواية محمد بن العلاء. وأورد العلامة الألباني هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 296/4، حديث رقم 1817 وقال عنه: ضعيف، أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق وكيع عن سعيد بن سعيد بن سعيد التغلبي عن سعيد بن عمير الأنصاري عن أبيه وكان بدريا عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وقال: لا أعلم رواه بهذا اللفظ إلا سعيد بن سعيد. قال الألباني: وهما في عداد المجهولين، لم يوثقهما غير ابن حبان بروايتهما حديثا موضوعا عن ابن عمر مرفوعا "يا علي أنا أخوك في الدنيا والآخرة." ثم قال الألباني: والحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، فذكره، وقال: "فالحديث مضطرب الإسناد أيضا مع جهالته. وقد صح من حديث أنس مرفوعا نحوه دون قوله "صادقا بها من قبل نفسه"
⁶ أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، 12-13، أحاديث رقم: 2158، 2159، 2160، طرقا مختلفة لهذا الحديث تدور كلها على وائل بن داود، فذكر طريقين منها تدور على الأسود بن عامر يروي مرة عن شريك عن وائل بن داود عن جميع بن عمير عن خاله أبي بردة. ويروي مرة

وقد أعلّ أبو حاتم الطرق الموصولة المسندة لهذا الحديث وقال: "المرسل أشبه". فقد روى ابنه في كتاب العلل: "سألت أبي عن حديث رواه أبو إسماعيل المؤدّب عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل.. الحديث. قال أبي: وحدثني أيضا الحسن بن شاذان عن ابن نمير هكذا متصلا عن البراء وأما الثقات الثوري وجماعته فرووا عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير أن النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل أشبه"¹

ولم أعر على رواية سفيان الثوري المرسلة وإنما وجدت روايته المسندة التي ذكرها الحاكم النيسابوري في المستدرک². وذكر العلامة الألباني³ رحمه الله متابعين للثوري في روايته المرسلة فقال: وقد روى أبو معاوية ومروان بن معاوية كلاهما عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم... فذكره مرسلا ولم يذكر عن عمه. ثم قال الألباني: "فهذا يدلّ على أن الرواة اختلفوا على الثوري في إسناده فالحاكم رواه عنه موصولا وأبو حاتم يذكر أنه رواه مرسلا"⁴.

وفي تجويز عقلي واستنادا إلى قاعدة زيادة الثقة رجّح الألباني الوصل على الإرسال وصحّ حديث سفيان الموصول وقال أن زيادته زيادة في العلم والذي علم وحفظ حجة على من لم يحفظ، وخالف بذلك البخاري وأبو حاتم في إعلالهما للحديث الموصول وترجيحهما للحديث المرسل.

أخرى عن سفيان الثوري عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير عن عمه . ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وإذا اختلف الثوري وشريكه فالحكم للثوري.

ثم ذكر طريقا آخر لهذا الحديث عن المسعودي عن وائل بن داود عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قال: قيل يا رسول الله أي الكسب أطيب؟ قال: "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور." ثم قال: وهذا خلاف ثالث على وائل بن داود، إلا أن الشيخين لم يخرجا عن المسعودي ومطه الصدق. انتهى كلام الحاكم من المستدرک. وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده، 141/4، حديث رافع.

¹ المصدر نفسه.

² المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، 12/2-13، أحاديث رقم: 2158، 2159. كما هو مبين في تخريج الحديث في هامش الصفحة السابقة.

³ سلسلة الأحاديث الصحيحة، 159/2 رقم الحديث 607 نقلا عن أبي عبيد في "غريب الحديث" ق[2/121] ولم أقف على هذا الكتاب

⁴ المصدر نفسه

المبحث الحادي عشر قوله في الحديث: "مقلوب"

لم أقف على هذا اللفظ في التاريخ الكبير إلا مرة واحدة، أطلقه البخاري على حديث أورده في ترجمة عمر بن مصعب فقال: "عمر بن مصعب بن الزبير بن العوام القرشي. روى عنه سعيد بن زيد وعبد الله التوأم. قال إبراهيم بن موسى أخ محمد بن ربيعة عن روح بن غطيف الثقفي، عن عمرو بن مصعب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها: "وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ"¹ قال: الضُّرَّاطُ"². وروى روح هذا

¹ سورة العنكبوت، الآية 29

² ذكر ابن عدي في ترجمة روح في الكامل 138/3 أحاديث أخرى باطلة يرويها، وذكر هذا الحديث موقوفا عن عائشة ثم قال ابن عدي: وروح بن غطيف رأيتُه قليل الرواية ولا يعرف إلا بحديث "تعاد الصلاة من قدر الدرهم" وضعف مجراه ومقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ. و الحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب ذكر جماعة من الأنبياء والقديماء، باب: في حديث عن قوم لوط، 304/1 حديث رقم 396. مرفوعا، عن روح عن عمر بن مصعب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: لا يحلّ كتب حديث روح، وهو الذي روى هذا الحديث".

وذكر ابن عراق الكناني هذا الحديث في كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة 232/1 وتعقب كلام ابن الجوزي بالقول: "بأن روحا لم يثبم بوضع، وبأن الحديث أخرجه البخاري في تاريخه وابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه في تفاسيرهم من هذا الطريق عن عائشة موقوفا، وله شاهد عن

الحديث وهو مقلوب. وروى موسى عن سعيد بن زيد عن أبي هلال عن عمرو بن مصعب بن الزبير القرشي¹

المبحث الثاني عشر قوله في الحديث: "لا يتابع عليه"

أعلّ الإمام البخاري رحمه الله أحاديث كثيرة بالتفرد بالتعقيب عليها بعبارة "لا يتابع عليه"، وقد ينفرد الراوي بأصل الحديث ولا يشاركه فيه غيره، وقد لا يتفرد بأصل الحديث ولكن بزيادة لفظ فيه لم يقله غيره ممن يحدث بالحديث نفسه، وقد بيّن البخاري ذلك بدقة استعماله لهذا اللفظ فيقول "لم يتابع عليه في..." ويذكر اللفظ الذي تفرد به. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"سلمة بن حبيب قال الحزامي نا ينعتقد نا بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج عن سلمة بن حبيب عن عروة بن علي السهمي عن أبي هريرة **"نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَعَلَ وَهُوَ قَائِمٌ وَأَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ"**² قال أبو عبد الله: ولم يتابع عليه في النعل"³.

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن الاستنجاء بالعظم، ولكن النهي عن الانتعال قائما فقد تفرد به سلمة بن حبيب ولم يتابع فيه. وقد بيّن الإمام البخاري ذلك بدقة حين دقق في العبارة وقال: "لم يتابع عليه في

القاسم بن محمد أنه سئل عن قوله تعالى: {وتأتون في ناديك المنكر} ماذا كان المنكر الذي يأتون؟ قال: كانوا يتضارطون في مجلسهم يضطرب بعضهم على بعض. رواه عبد بن حميد. قلت [أي ابن عراق] سنده جيد والله أعلم. وعلق محقق كتاب الموضوعات الدكتور نور الدين بن شكري على كل ذلك بالقول: "فالحديث موضوع مرفوعا وثابت موقوفا على عائشة والقاسم بن محمد رضي الله عنهما والله أعلم".

¹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2154

² حديث "نهى أن ينتعل وهو قائم" أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود كلهم في كتاب اللباس، الترمذي باب: ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم، 177/5، وابن ماجه باب: الإنتعال قائما، 130/2، وأبو داود باب: في الإنتعال، 140/3.

أما حديث النهي أن يستنجى بعظم فهو حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب: الاستطابة، 152/1.

³ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2001

النعل" أي لم يتابع في هذا الجزء من الحديث أما النهي عن الاستتجاء بالعظم فهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفرّد به. وقد روى الترمذي¹ حديث "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينتعل الرجل وهو قائم" عن أبي هريرة وعن أنس رضي الله عنهما وقال في كل منهما: "هذا حديث غريب" ثم قال: "وكلا الحديثين لا يصح عند أهل الحديث، ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً. ثم ساق قول البخاري "لا يصح" في كلا الحديثين حديث أبي هريرة وحديث أنس

المثال الثاني:

"عبد الواحد المالكي² عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان إذا جمَعَ المَقَامَ صَلَّى أَرْبَعًا³ قاله محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الواحد. لا يتابع عليه"⁴.
لم أعر على هذا الحديث في غير التاريخ الكبير، وقد قال البخاري بأن عبد الواحد قد تفرّد به وليس له متابع.

المثال الثالث:

"عثمان بن حفص بن خلدة الزرقى، عن معاوية، روى عنه عبد العزيز الماجشون. وقال إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق عن عثمان بن حفص عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَالَ يَثْرِبَ مَرَّةً فَلْيَقُلْ الْمَدِينَةُ عَشْرًا"⁵. ولا يتابع عليه. فلا أدري هذا هو الأول أو هو عثمان⁶ بن عبد الرحمن الوقاصي"⁷
فعثمان بن حفص قد تفرّد بهذا الحديث ولم يتابع فيه، والإمام البخاري قد توقف في من هو عثمان بن حفص وهل هو نفسه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي أم لا؟ فالحديث مع كونه ليس له متابعات لم يعرف من راويه الحقيقي.

¹ في سننه في كتاب اللباس، باب: ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم، 177/5

² عبد الواحد بن سليم المالكي، البصري، ضعيف من السابعة، روى له الترمذي [التقريب ص367]

³ لم أجده في غير التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2211

⁴ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1700

⁵ لم أجده في غير التاريخ الكبير

⁶ عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري الوقاصي، أبو عمرو المدني، ويقال له

المالكي، نسبته إلى جده الأعلى أبي وقاص مالك، متروك وكذبه ابن معين، من السابعة [التقريب ص385]

⁷ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2211

المثال الرابع:

"عبد المؤمن بن عبادة العبدي حدثنا سعيد بن أنس عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: "مَسَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسِي وَدَعَا لِي وَقَالَ جَفَّ الْقَلَمُ"¹. لا يتابع عليه"².

فهذا الحديث قد تفرّد به عبد المؤمن بن عبادة العبدي، وهو ممن لا يحتمل تفرّده، وقد ضعّفه أبو حاتم، وربما تابعه من هو في مرتبته أو أضعف منه كما أشار إلى ذلك ابن حجر فقال: "الحديث له طرق فيها لين متقاربة في الضعف".

المثال الخامس:

"عبد الجبار بن المغيرة، قال عمرو بن بينها عن القاسم عن عبد الجبار عن أم كثير سمعت عليا رضي الله عنه في النفخ في الشاء: أَيْزِيدُ فِي الْوَزْنِ أَوْ يُنْقِصُ؟ قِيلَ: لَا، قَالَ: "رَجُلٌ يُزَيِّنُ سِلْعَتَهُ"³. لا يتابع عليه"⁴ فعبد الجبار بن المغيرة ليس بمعروف وقد تفرّد بهذا الحديث فقال البخاري: "لا يتابع عليه".

المثال السادس:

"عزرة بن قيس، سمع أم الفيض قالت: سمعت عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ قَالَ لَيْلَةً عَرَفَةَ أَلْفَ مَرَّةٍ"⁵. قاله لي أبو يحيى سمع أحمد بن إسحاق الحضرمي سمع عزرة. لا يتابع عليه"⁶. عزرة بن قيس ضعّفه ابن معين، وقد انفرد بهذا الحديث ولم يتابع عليه.

¹ ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، 670/2 وقال: "فيه عبد المؤمن بن عبادة العبدي، ضعّفه أبو حاتم، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه". وقال ابن حجر في لسان الميزان، 42/4: "له طرق فيها لين متقاربة في الضعف".

² التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1888

³ رواه البيهقي في شعب الإيمان، 1863/4 وقال: "في إسناده مجهولون"، ورواه الذهبي في ميزان الاعتدال 534/2 وقال: "قال البخاري: لا يتابع عليه" ورواه ابن حجر في لسان الميزان، 60/5 وقال: "فيه عبد الجبار بن المغيرة، قال ابن عدي: ليس بالمعروف".

⁴ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1888

⁵ رواه الهيثمي في مجمع الزوائد، 255/3 وقال: "فيه عزرة بن قيس، ضعّفه ابن معين"

⁶ التاريخ الكبير، المجلد السابع، الترجمة 300

فعبارة البخاري "لا يتابع عليه" تدلّ على أن الحديث لم يرو إلا من رواية راو ضعيف أو مجهول وبالتالي يردّ حديثه ويعلّ بتفرّد صاحبه به.

المبحث الثالث عشر قوله في الحديث: "مرسل"

أطلق الإمام البخاري رحمه الله لفظ "مرسل" على بعض الأحاديث وأعلّها بالإرسال، ورجّح في روايات أخرى الطريق المرسل على الطريق الموصول لأن المرسل هو الثابت. وأذكر هنا بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"أحمد بن يزيد بن إبراهيم¹، أبو الحسن الحراني. قال لي محمد بن يوسف حدثنا أحمد قال ثنا زهير قال ثنا عثمان الطويل عن أنس بن مالك قال: "أَهْدَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَائِرًا كَانَ يُعْجِبُهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ هَذَا الطَّيْرَ فَاسْتَأْذِنَ عَلِيٌّ فَسَمِعَ كَلَامَهُ فَقَالَ: أَدْخُلْ"² ولا يعرف لعثمان سماع من أنس. وقال إسحاق³ ابن يوسف عن عبد الملك⁴ هو ابن أبي سليمان عن أنس شهد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا مرسل"⁵.

فحكم البخاري بأن الرواية الموصولة عن أنس بن مالك خاطئة لأن الثابت عنه في هذا الحديث أنه يرويه مرسلًا.

المثال الثاني:

"الحسن بن كثير عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ"⁶. قاله لي محمد قال حدثنا ابن المبارك حدثنا عبد الوهاب⁷ بن الورد عن الحسن. قال أبو عبد

¹ أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتيس، يكنى أبا الحسن، الحراني، ضعفه أبو حاتم، من العاشرة، لم يرو عنه البخاري إلا حديثًا واحدًا متابعه. [التقريب، ص 86]

² الحديث بهذا الإسناد: أحمد بن يزيد عن زهير عن عثمان الطويل عن أنس لم اجد من أخرجه سوى البخاري، وإنما أخرجه الترمذي في أبواب المناقب، باب مناقب علي كرم الله وجهه، 153/10 والبيهقي في السنن الكبرى 107/5 حديث 8398 كلاهما عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك قال: كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير.... الحديث. قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس. والسدي اسمه إسماعيل بن عبد الرحمن وقد أدرك أنس بن مالك ورأى الحسين بن علي. وقد روى حديث السدي ابن عساكر في تاريخه 254/43. أما حديث عبد الملك ابن أبي سليمان الذي أشار إليه البخاري فلم أقف على من أخرجه سوى ابن كثير ذكره في البداية والنهاية 352/7. وأورد البخاري في التاريخ الكبير المجلد الأول الترجمة 113 طريقًا آخر للحديث من رواية إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق عن أنس بن مالك. وروى ابن الأثير في أسد الغابة 110/4-111 عن إبراهيم عن أنس. وروى أبو يعلى في النسند عن عبد الله بن أنس عن أنس.

³ إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة من التاسعة، أخرج له الستة [التقريب ص 104]

⁴ عبد الملك بن أبي سليمان: ميسرة العرزمي، صدوق له أوهام من الخامسة، روى له البخاري تعليقًا ومسلم والأربعة [التقريب ص 363]

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1488

⁶ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب: لا يتناجى اثنان دون الثالث وقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى" إلى قوله تعالى: "وعلى الله فليتوكل المؤمنون" وقوله: "يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتهم الرسول فقفتموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأظهر فإن لم تجدوا فإن الله عفو رحيم" إلى قوله: "والله خبير بما تعملون" 169/4 حديث 6288 من طريق مالك عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث" وأخرجه الترمذي في كتاب الأدب، باب: ما جاء لا يتناجى اثنان دون الثالث، 377/4 من رواية الأعمش عن شقيق عن عبد الله مرفوعًا قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس.

⁷ عبد الوهاب بن الورد هو وهيب على الصحيح، وهيب بن الورد، القرشي مولا هم المكي، أبو عثمان وأبو أمية، يقال اسمه عبد الوهاب، ثقة عابد من كبار السابعة، روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي [التقريب ص

الله: قال ابن المبارك بالري عن ابن عباس. وكان في كتابه مرسل
والآخرون لا يسندونه عن ابن المبارك¹.

أي أن رواية آخرين يروون هذا الحديث عن ابن المبارك مرسلا،
وفي كتاب ابن المبارك هو كذلك، فالحديث المرسل هو الثابت عنه.

المثال الثالث:

"حميد الكندي. قال محمد² بن عبد الله بن حوشب ثنا أبو بكر سمع
حميدا عن عبادة³ بن نسي عن أبي ریحانة⁴ عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال: "مَنْ اِنْتَسَبَ إِلَى تِسْعَةِ آبَاءٍ كُفَّارٍ يُرِيدُ بِهِمْ عِزًّا أَوْ كَرَمًا فَهُوَ
عَاشِرُهُمْ فِي النَّارِ"⁵. قال أبو عبد الله: لا أراه إلا مرسلا⁶. فحميد الكندي
يروى عن عبادة بن نسي عن أبي ریحانة. وعبادة لم يدرك أبا ریحانة ولا
يمكن أن يروي عنه مباشرة ولهذا جزم الإمام البخاري بأن الحديث لا
يمكن أن يكون إلا مرسلا فقال: "لا أراه إلا مرسلا"

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2557

² محمد بن عبد الله بن حوشب، الطائفي، نزيل الكوفة، صدوق، من العاشرة، روى له البخاري [التقريب ص487]

³ عبادة بن نسي، الكندي، أبو عمر الشامي، قاضي طبرية، ثقة فاضل، من الثالثة، روى له الأربعة [التقريب

ص292]

⁴ شمعون بن زيد أبو ریحانة الأزدي، حليف الأنصار، ويقال مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي شهد
فتح دمشق، وقدم مصر، وسكن بيت المقدس، ويقال غينه معجمة، روى له النسائي وأبو داود وابن ماجه [التقريب

ص268]

⁵ أخرجه الإمام أحمد في مسنده 124/4 من طريق أبي بكر بن عياش عن حميد الكندي عن عبادة بن نسي عن
أبي ریحانة مرفوعا. وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في العلل المنتهية 776/2 حديث 1295 وقال: "هذا حديث لا
يصح، فيه حميد الكندي مجهول، وعبادة بن نسي لم يدرك أبا ریحانة". وقال ابن حجر في لسان الميزان 86/4
بعد ما أورد الحديث: "غريب جدا"

وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث رقم 2431 وقال: "ضعيف"

⁶ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2733

المبحث الرابع عشر قوله في الحديث: "منقطع"

وقفت على حديث واحد قال فيه البخاري رحمه الله لفظ "منقطع". قال البخاري¹: "عبد الملك بن عبد الرحمن بن يوسف، عن عمر بن الحكم عن أبي سعيد رضي الله عنه، سمع منه بكير بن الأشج. قال ابن وهب أن عمرو سمع بكيرا سمع النبي صلى الله عليه وسلم: "أَقْتُلُوا ذَا الْعَقْبَتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ فَمَنْ لَمْ يَقْتُلْهَا فَلَيْسَ مِنَّْا"² "منقطع".

فحكم رحمه الله على هذا الحديث بالانقطاع ولم يبين إن كانت له طريق موصولة صحيحة أم لا. وقد روى الطبراني³ هذا الحديث عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه أن عبد الملك بن عبد الرحمن حدثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتبين أن الحديث هو حديث عبد الملك بن عبد الرحمن سمعه منه بكير بن الأشج.

¹ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 1370

² المعجم الكبير 13161 بلفظ: "اقتلوا الحيات فمن وجد ذا الطفتين والأبتر فلم يقتلها فليس منا فإنهما اللذان

يخطفان البصر ويسقطان ما في بطون النساء."

³ المصدر نفسه

المبحث الخامس عشر قوله في الحديث: "لا يعرف سماع فلان من فلان"

أعلّ الإمام البخاري رحمه الله أحاديث كثيرة بعدم تصريح أحد رواتها بالسماع ممن يروي عنه. وقد قسّمت هذا النوع من الأحاديث إلى قسمين:

- قسم ذكر البخاري فيه هذه العبارة في الراوي صاحب الترجمة نفسه، أي أنه بعد ما يترجم لأحد الرجال ويذكر له حديثاً في الترجمة يقول عقبه: لا يعرف سماع فلان (الذي هو صاحب الترجمة) من فلان (الذي روى عنه الحديث وجاء ذكره في الإسناد).
- أما القسم الثاني من اللذين أطلق فيهم البخاري هذه العبارة، فإنه لم يطلقها فيمن هو بصدد الترجمة له وإنما في أحد الرواة اللذين جاء ذكرهم في إسناد الحديث الذي ورد ذكره في هذه الترجمة. وأمثلة القسم الأول هي:

المثال الأول:

"عمارة بن عامر عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب رضي الله عنهما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر "أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ"¹. قاله يحيى بن سليمان عن ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن سعيد ابن أبي هلال حدثه أن مروان بن عثمان حدثه عن عمارة إسناده. لا يعرف سماع عمارة من أم الطفيل"²

¹ ذكره ابن الجوزي في الموضوعات 181/1
² التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 3111

صرّح- البخاري- بأن- عمارة- بن عامر -صاحب المترجمة المتي
هو بصدد الترجمة لها- لم يسمع من أم الطفيل التي تروي الحديث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المثال الثاني:

"سلمة الليثي¹ عن أبي هريرة .روى محمد بن موسى عن يعقوب² بن
سلمة عن أبيه عن أبي هريرة : "لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ"³ . قال أبو عبد
الله: ولا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ولا ليعقوب من أبيه"⁴.

ذكر البخاري بأن سلمة الليثي، صاحب الترجمة التي هو بصدد
الترجمة لها، لم يسمع من أبي هريرة، وكذلك لا يعرف سماع يعقوب بن
سلمة من أبيه.

المثال الثالث:

"سليمان بن مرثد قال لي قيس نا خالد⁵ بن الحارث حدثنا شعبة عن
أبي التياح⁶ نا سليمان بن مرثد عن عائشة قالت: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

¹ سلمة بن وردان الليثي، أبو بعلى المدني، ضعيف، من الخامسة، مات سنة بضع وخمسين [التقريب، ص248]
² يعقوب بن سلمة الليثي، المدني، مجهول الحال، من السابعة، روى له ابن داود وابن ماجه [التقريب، ص608]
³ أخرجه ابن ماجه وأبو داود من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة .ورواه الحاكم في المستدرك
فقال فيه: عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة فذكره ثم قال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ولقد
احتج مسلم ببيعقوب بن أبي سلمة الماجشون واسم أبي سلمة دينار. " قال ابن دقيق العيد معقبا على كلام
الحاكم: "هو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن أبي سلمة، ويعقوب بن أبي سلمة الماجشون احتج
به مسلم ويعقوب بن سلمة الليثي لم يحتج به مسلم، وقد أخرجه ابن ماجه والدارقطني لم يقولوا إلا يعقوب بن
سلمة". نقلا عن نصب الراية للزيلعي .

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة2006

⁵ خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، ثقة ثبت من الثامنة، روى له الستة [التقريب

ص187]

⁶ أبو التياح، اسمه: يزيد بن حميد الضبعي، أبو التياح، بصري، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة
ثمان وعشرين، روى له الستة. [التقريب، ص600]

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعًا"¹. قال أبو عبد الله: ولا يعرف له سماع من عائشة"².

فسليمان بن مرثد يروي عن عائشة ولم يثبت له سماع منها. ونلاحظ أنه هو صاحب الترجمة التي البخاري بصدد الترجمة لها.

المثال الرابع:

"عبيد بن الخشخاش³ عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَدُمُ نَبِيٍّ مُكَلَّمٌ"⁴ قاله أبو نعيم عن المسعودي⁵. لم يذكر سماعا من أبي ذر رضي الله عنه"⁶.

فعبيد يروي عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يذكر سماعا منه، وعلى مذهب البخاري في العنونة فإن حديث عبيد عن أبي ذر لا يقبل حتى يثبت سماعه منه.

فالأمثلة السابقة - وغيرها كثير - هي تراجم ذكر البخاري أن أصحابها لم يثبت لهم سماع ممن يروون عنهم من الصحابة رضوان الله عليهم. فأحاديثهم معلولة بعدم ثبوت السماع. أما أمثلة القسم الثاني فهي:

المثال الأول:

"شداد بن شرحبيل. حدثني محمد بن يزيد بن عبد ربه نا بقية عن حبيب بن صالح حدثني عياش بن مؤسس أبو معاذ عن شداد بن شرحبيل الأنصاري: "مَهْمَا نَسِيتُ فَلَمْ أُنْسَ أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا يُصَلِّي وَيَذُوهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى"⁷ عياش لم يذكر سماعا من شداد"¹.

¹ أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب منه، حديث رقم 443، 443/1. وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في كم يصلي بالليل، حديث 1، 428/1360 والنسائي في سننه الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذكر الاختلاف على عبد الله بن عباس في صلاة الليل، 425-427/1 وأحمد في مسنده 253/6، كلهم من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عائشة. وزاد الإمام أحمد 225/6 رواية عن الأعمش عن عمارة عن يحيى بن الجزار عن عائشة قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل تسعا فلما ثقل وأسنّ صلى سبعا".

² التاريخ البخاري، المجلد الرابع، الترجمة 1893

³ عبيد بن الخشخاش، بمعجمات، وقيل بمهمات، لين، من الثالثة. روى له النسائي [التقريب ص 376]

⁴ أخرجه الإمام أحمد في مسنده 78/5 بنفس إسناده البخاري

⁵ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي، المسعودي، صدوق اختلط قبل موته، من

السابعة، روى له البخاري تعليقا والأربعة [التقريب ص 344]

⁶ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 1456

⁷ روى ابن عبد البر الحديث في كتاب الاستيعاب في تمييز الأصحاب، حرف الشين، باب: شداد، ترجمة 252/1164، وقال معقبا: "ليس لشداد بن شرحبيل غير هذا الحديث. والله أعلم."

فشداد بن شرحبيل هو صحابي والذي يروي عنه هذا الحديث هو عياش بن مؤنس ولم يسمع منه، وكان يفترض أن يذكر البخاري هذا في ترجمة عياش وليس في ترجمة شداد بن شرحبيل، لأن عياشا هو المعني بكلام البخاري، ولكن البخاري -وكعاداته رحمه الله- يشير إلى فوائد شتى في إشارة واحدة. فشداد بن شرحبيل لم يرو عنه غير هذا الحديث الواحد، رواه عنه عياش بن مؤنس وهو لم يسمع منه، فقد ذكر ابن حجر في الإصابة وحكى أن جماعة رووا الحديث عن بقية عن عياش فأدخلوا بين عياش وشداد رجلا، وفي رواية عن عياش عن حدثه عن شداد. فالإمام البخاري رحمه الله يريد أن يشير إلى كل ذلك مرة واحدة فذكر الحديث في ترجمة شداد لأنه لم يعرف إلا به وليس له غيره، وأشار إلى أن عياش لم يسمع هذا الحديث من شداد.

المثال الثاني:

"عبد المقدوس² بن بكر بن خنيس أبو المجهم، سمع حجاجا عن عامر³ بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رضي الله عنه: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى جَاوَزَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ"⁴

وذكره ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة، ترجمة 3، 260/3869 وقال: "رواه جماعة عن بقية فأدخلوا بين عياش وشداد رجلا، وفي رواية الاسماعيلي ومن وافقه عن عياش عن حدثه عن شداد." انتهى كلام ابن حجر.

¹ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2593

² عبد القدوس بن بكر بن خنيس، الكوفي، أبو المجهم، قال أبو حاتم: لا بأس به، من التاسعة. روى له الترمذي

وابن ماجة [التقريب ص 360]

³ عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو الحارث المدني، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة إحدى وعشرين، أخرج له الستة. [التقريب، ص 288]

⁴ الحديث بهذا الإسناد لم يخرج إلا أحمد بن حنبل في مسنده 318/4. وقد عرف هذا الحديث بروايتين: رواية وائل بن حجر، ورواية البراء بن عازب، وقد أخرج أبو داود في سننه كلا الروايتين في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، 278/1 حديث 728، رواية أبي وائل قال فيها: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَيَالَ أُذُنَيْهِ. قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ فَرَأَيْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى صُدُورِهِمْ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِمْ بَرَانِسٌ وَأَكْسِيَّةٌ." وقد سكت أبو داود عن هذا الحديث ولم يعلق عليه. أما رواية البراء بن عازب التي ذكرها في نفس الكتاب والباب 287/1 فقال فيها: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ لَا يَعُودُ." قال أبو داود: "رواه هشيم وخالد وابن إدريس لم يذكرُوا ثُمَّ لَا يَعُودُ" وأخرج النسائي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين حيال الأذنين، 308/1 حديث 956 وائل بن حجر بلفظ آخر: "أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكَادَ إِبْهَامَاهُ تَحَاضِي شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ: "قال النسائي: "عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه والحديث في نفسه صحيح". وقد ذكر حديث البراء جماعة وضعّفوه منهم البيهقي في السنن الكبرى 26/2 وابن عبد البر في التمهيد 215/9 وقال معلول، والذهبي في تنقيح التحقيق 135/1 وابن الملقن في البدر المنير 480/3 وابن القيم في المنار المنيف 104 وقال: "ضعف هذا الحديث جمهور أهل الحديث وقالوا لا يصح." وقال فيه في تهذيب السنن 451/2: "واه مضطرب"، وقال الشوكاني في نيل الأوطار 193/2: "اتفق الحفاظ أن قوله "ثم لم يعد" مدرج في الخبر. متفق على ضعفه." وقال ابن حجر في تلخيص الحبير 363/1: "اتفق الحفاظ على أن قوله "ثم لم يعد" مدرج في الخبر من قول يزيد بن

لا يعرف لحجاج سماع من عامر"¹.

الحديث بهذا الإسناد لم يرد إلا في التاريخ الكبير، وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل، وقد عرف بطرق أخرى بينتها في التخريج.

المثال الثالث:

"سعيد بن أبي مريم قال أبو نعيم حدثنا عبد السلام عن يزيد الدالاني عن يحيى بن اسحاق عن سعيد رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ ثُمَّ خَلَعَ خُفَّيْهِ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ"² ولا يعرف أن يحيى سمع سعيداً أم لا ولا سعيداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"³

فعدم ثبوت سماع يحيى من سعيد بن أبي مريم يجعل البخاري يتوقف في حديثه بالإضافة إلى عدم ثبوت صحبة سعيد بن أبي مريم مما يجعل احتمال انقطاع الحديث بين سعيد وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالتالي تعليله بعدم السماع.

فعدم ثبوت سماع الراوي عن يروي عنه، أو ثبوت عدم سماعه منه، سبب في تعليل الحديث بعدم السماع عند الإمام البخاري.

أبي زياد"، وقال عثمان الدارمي عن أحمد بن حنبل: "لا يصح"، وكذا ضعفه البخاري وأحمد، وقال يحيى بن محمد بن يحيى: "سمعت محمد بن حنبل يقول: هذا حديث واه".
وقد صنف الألباني حديث البراء بن عازب في ضعيف أبي داود 749 وحديث وائل بن حجر الذي أخرجه النسائي في ضعيف النسائي 881 أما حديث وائل بن حجر الذي رواه أبو داود فقد صححه وذكره في صحيح أبي داود 728

¹ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 1797

² لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير

³ التاريخ الكبير، المجلد الرابع الترجمة 1703

الفصل الثالث

ألفاظ التصحيح والترجيح عند البخاري

صحَّ الإمام البخاري بعض الأحاديث التي ذكرها في كتاب التاريخ الكبير ولكن عددها أقل بكثير من عدد الأحاديث المعلولة، واستعمل في ذلك ألفاظاً معيّنة، وهذه الألفاظ لا تعني دائماً أن الحديث الذي قيلت فيه هو حديث صحيح مستوفٍ لشروط الصحة، ينطبق عليه التعريف الاصطلاحي للحديث الصحيح، وإنما قد يطلق هذه الألفاظ لترجيح حديث على آخر وإن كانا الحديثان غير مستوفيين لشروط الحديث الصحيح، كأن يكون الحديث المرجَّح مرسلًا ولكنه الثابت عن راويه أنه حدّث به فيقول البخاري فيه "هذا أصح"، أي أصح بالنسبة لما روي عن راويه.

وقد تنوّعت هذه الألفاظ بين قوله "هذا أصح"، و"الصحيح هو هذا"، و"هذا أولى"، و"هذا أشبه"، و"هذا أشهر"، و"هذا حسن"، و"هذا هو المحفوظ"، إلخ... وفي هذا الفصل سأذكر هذه الألفاظ المختلفة ودلالة كل لفظ منها. وقد قسّمت الفصل إلى تسعة مباحث، كل مبحث منها خاص بلفظ واحد من ألفاظ التصحيح أو الترجيح.

المبحث الأول قوله في الحديث: "هذا أصح"

أطلق الإمام البخاري- رحمه الله- هذا اللفظ على مجموعة من الأحاديث، أوردها ضمن تراجم بعض الرواة مع أحاديث أخرى وقام بالترجيح بينها، فرجّح هذه الأحاديث بإطلاقه عليها هذا اللفظ. ومن خلال تخريج هذه الأحاديث ودراستها، تبين أن الأحاديث المرجّحة ليست أحاديث مقطوع بصحتها، وإنما هي في معظمها أحاديث لم تسلم من خلل ما، وما هذا اللفظ الذي أطلقه البخاري فيها إلا ترجيحاً لها على غيرها مما روي في نفس الباب الذي هو بصدد سرد أحاديثه. وهذه بعض الأمثلة التي توضّح ذلك:

المثال الأول:

"ضرار بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ الْأُمَمُ"¹ قاله عيسى بن إبراهيم نا عبد

¹ أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الملاحم، باب: في تداعي الأمم على الإسلام، 4/483 وأحمد في مسنده 278/5 من طريق أبو النضر ثنا ابن المبارك ثنا مرزوق أبو عبد الله الحمصي ثنا أبو أسماء الربيعي عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله: وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد 290/7: إسناده أحمد جيد، وقال العلامة أحمد شاكر في تحقيقه على المسند: إسناده حسن لولا جهالة حال حبيب بن عبد الله. ولحديث أبي هريرة شاهد من رواية ثوبان

العزیز بن مسلم وقال مؤمل عن عبد العزیز عن إسماعیل عن قیس عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم والأول أصح"¹.

في هذا الحديث اختلاف بين الرواة. عن عبد المعز بن
مسلم، فالروايان عن عبد العزیز هما: عيسى بن إبراهيم ومؤمل. عيسى
يروى عن عبد العزیز عن ضرار بن عمرو عن أبي رافع، أما مؤمل
فيروى عن عبد العزیز عن إسماعیل عن قیس، كلاهما عن أبي هريرة
مرفوعا. وقد جزم البخاري بصحة حديث عيسى بن إبراهيم بالنسبة لحديث
مؤمل، وأنه هو الراجح وحديث مؤمل المرجوح. وقول البخاري في هذا
الحديث "أصح" إنما يقصد بأنه أصح من حديث مؤمل.

المثال الثاني:

"ثعلبة بن الحكم الليثي له صحبة، البغوي، قال لنا عبيد الله بن
موسى عن زكريا بن أبي زائدة عن سماك عن ثعلبة بن الحكم قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا تَحِلُّ النَّهْبَةُ"² وتابعه زهير وشعبة. وقال
أسباط عن سماك عن ثعلبة عن ابن عباس، ولا يصح ابن عباس، وقال يوم
حنين. وقال لي محمد حدثنا الجدي عن شعبة عن سماك عن ثعلبة بن الحكم
أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أسروه وهو غلام شاب. حدثنا
موسى قال ثنا أبو عوانة عن سماك عن ثعلبة بن الحكم إِنَّهُمْ بَوَّأُوا يَوْمَ خَيْبَرَ³
وهذا أصح"⁴.

¹ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 3055

² ذكره البخاري في التاريخ الصغير 171/1 من نفس هذا الطريق ثم قال: وتابعه زهير وأخرجه الحاكم في
المستدرک 146/2 من طريق آخر عن ابن أبي ليلى عن أبيه شهد فتح خيبر مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم... الحديث قال الحاكم: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه. وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب:
النهى عن النهبة، 475/2 حديث 3938 من طريق عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكره ابن
حجر في اتحاف المهرمة 24/3 وقال: إسناده صحيح. كما ذكره الألباني في صحيح ابن ماجه 3196 وكذلك في
سلسلة الأحاديث الصحيحة 1673 وقال: إسناده صحيح.

³ ذكره البخاري في التاريخ الصغير 171/1 من نفس هذا الطريق ثم قال: وقال أسباط عن سماك عن ثعلبة بن
الحكم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال يوم حنين ولا يصح فيه ابن عباس. وذكره الهيثمي في
مجمع الزوائد، 52/5 وقال: رجاله ثقات. وأورده الدارقطني في الإلزامات والتتبع ص 93 وقال: يلزمهما
إخراجه. وذكره البخاري في التاريخ الصغير، 200/1 من رواية عبد الله بن عباس وقال: لا يصح فيه ابن
عباس. وأورد الحاكم في المستدرک 146/2 حديث ثعلبة من رواية شعبة عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن
الحكم. قال الحاكم: فذكروا سماع ثعلبة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه
لحديث سماك بن حرب فإنه رواه مرة عن ثعلبة بن الحكم عن ابن عباس. ثم أورد الدارقطني حديث ابن عباس
من رواية أسباط عن سماك عن ثعلبة عنه.

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2100

فهذا الحديث مشهور من رواية سماك، وقد رواه عنه جماعة منهم: زكريا بن أبي زائدة، وزهير، وشعبة، وأبو عوانة، وأسباط. وقد اتفقوا جميعاً في أن سماك قال: عن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أسباط خالف وقال: عن سماك عن ثعلبة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل بين ثعلبة والنبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس رضي الله عنه. وقد جزم البخاري بخط أسباط فيه فقال: "ولا يصح ابن عباس"، ثم أشار البخاري إلى الخط الثاني في حديث أسباط فقال: "وقال يوم حنين" أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الحديث يوم حنين. ثم بعدها ساق-المبخاري-طرق-المحدث المصححة المتي تبين مناسبة هذا الحديث، وتوقيته، وتفصيله، فبدأ بذكر حديث شعبة عن سماك عن ثعلبة أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أسروه وهو شاب، وحديث أبي عوانة عن سماك عن ثعلبة أنهم انتهبوا يوم خيبر -وليس يوم حنين كما قال أسباط- وهذا هو الثابت والأصح مما رواه سماك عن ثعلبة بن الحكم. أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل النهبة" عندما انتهب المسلمون بعد فتح خيبر، وقد شاهد ثعلبة ذلك لأنه كان أسيراً عند المسلمين ورواه مباشرة بدون واسطة ابن عباس.

المثال الثالث:

"أغر المزني، قال لنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة قال سمعت أبا بردة أنه سمع رجلاً يقال له الأغر يحدث ابن عمر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "تُوبُوا إِلَى اللَّهِ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً"¹. وقال لنا حجاج حدثنا حماد قال أخبرنا ثابت عن أبي بردة عن الأغر أغر مزينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي حَتَّى أَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةً"² وقال لنا أبو نعيم حدثنا مغيرة بن أبي الحر عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم والأول أصح"³.

ساق الإمام البخاري رحمه الله في ترجمة أغر المزني حديثين من روايته، يرويها عنه أبو بردة. الحديث الأول: "توبوا إلى الله" يرويها عن

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإستغفار، باب: استحباب الإستغفار والاستكثار

منه، 42/4 حديث 2702

² المصدر السابق

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1629

أبي بردة عمرو بن مرة و عنه شعبة و عنه حجاج بن منهال. والحديث الثاني: "أنه ليغان على قلبي" يرويه حجاج بن منهال عن حماد عن ثابت عن أبي بردة. والحديثان صحيحان، أخرجهما الإمام مسلم في صحيحه. ثم ذكر البخاري مخالفة سعيد بن أبي بردة لثابت في حديث "أنه ليغان على قلبي" حيث إن سعيد رواه عن أبيه أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكم البخاري بأن حديث ثابت هو الأصح أي: أبي بردة عن أغر المزني، وأخطأ سعيد حين جعل مكان أغر المزني أبا موسى.

ونلاحظ هنا أن الحديث الذي قال فيه البخاري "هو أصح" كان حديثاً صحيحاً مستوفياً لشروط الصحة، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، غير أن هذا لا يعني أن كل حديث قال فيه البخاري "هذا أصح" أنه حديث صحيح بالمعنى الاصطلاحي.

المثال الرابع:

"بلال بن الحارث المزني، يقال كنيته أبو عبد الرحمن، عداده في أهل المدينة، قال لي عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا محمد بن بشر قال ثنا محمد بن عمرو قال حدثني أبي عن أبيه علقمة قال سمعت بلال بن الحارث صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ يَكْتُبُ اللَّهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ"¹ وقال مالك عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأول أصح. وقال لنا عبد الله بن عثمان عن ابن المبارك عن موسى بن عقبة عن علقمة بن وقاص قال لي بلال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لي إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن محمد بن عمرو عن أبيه"².

الاختلاف في هذا الحديث بين مالك ومحمد بن بشر في زيادة راو في الإسناد وحذفه، فقد زاد محمد بن بشر في روايته عن محمد بن عمرو

¹ أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة، 485/2 حديث 3969 عن محمد بن بشر بنفس إسناد البخاري وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب: في قلة الكلام، 143/4 حديث 2326 عن عبدة عن محمد بن عمرو بنفس إسناد البخاري وقال حسن صحيح. ثم قال: وهكذا رواه غير واحد عن محمد بن عمرو نحو هذا قالوا عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث، وروى مالك بن أنس عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال بن الحارث ولم يذكر فيه عن جده

² التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1852

جده علقمة وجعله واسطة بين أبيه وبين بلال بن الحارث بينما حذف مالك علقمة من الإسناد وجعل الحديث مرسلا عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال مرفوعا. ولقائل أن يقول: إن الإمام مالك ثقة، ثبت، حجة، وروايته المرسلة صحيحة. فقد يكون الراوي حدث مرة بواسطة ومرة بغيرها، والإمام مالك سمع الحديث بدون زيادة علقمة في إسناده فحفظه وحدث به. لكن الإمام البخاري لم يقل بهذا التجويز النظري، وحكم على الحديث الذي فيه زيادة راو في الإسناد بأنه الأصح. ثم ذكر بعد رواية مالك مباشرة رواية هذا الحديث من طريق ابن المبارك عن موسى بن عقبة عن علقمة بن وقاص عن بلال بن الحارث مرفوعا ليبين أن الراوي عن بلال في هذا الحديث هو علقمة. ولكن سماع موسى بن عقبة من علقمة لم يثبت كما قال ذلك النسائي، ولذلك أرفه البخاري برواية ابراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة الموصولة عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده علقمة عن بلال مرفوعا فكان الحديث الأصح والثابت هو حديث محمد بن عمرو عن أبيه عن جده علقمة عن بلال بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا رواه محمد بن بشر عنه، وخالفه مالك فرواه بدون ذكر علقمة فيه، ورواه ابن المبارك عن موسى بن عقبة عن علقمة عن بلال مرسلا، وخالفه ابراهيم بن طهمان فرواه عن موسى بن عقبة عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده علقمة عن بلال عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ففي هذا المبحث رأينا أن الإمام البخاري رحمه الله أطلق لفظ "هذا أصح" أو "الأول أصح" على بعض الأحاديث، ورأينا أنه حين فعل ذلك لم يعن تصحيح الحديث الذي أطلق فيه هذا اللفظ تصحيحا مطلقا، وإنما هو بصدد الترجيح بين روايتين أو أكثر لحديث واحد، فيحكم على إحدى هذه الروايات بأنها الأصح والأرجح، وقد تكون هذه الرواية مستوفية لشروط الحديث الصحيح فتكون حينئذ صحيحة، أو قد تكون غير مستوفية لشروط الحديث الصحيح اصطلاحيا فتكون حينئذ هي الثابتة وهي الأصح من بين روايات الحديث وإن لم تكن صحيحة الصحة الاصطلاحية.

المبحث الثاني

قوله في الحديث: "هذا أولى"

عقب الإمام البخاري رحمه الله على بعض الأحاديث بلفظ " هذا أولى " لترجيحها على غيرها مما ذكر في نفس السياق خلال الترجمة نفسها. وغالبا ما تكون الأحاديث المذكورة بينها اختلاف إما بين الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو مخالفة لما ثبت واشتهر وصحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيرجح الإمام البخاري رواية من الروايات التي أوردها وتكون إما مرفوعة، أو موقوفة، أو هي الثابتة والمشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقول: " هذا أولى ". وهذه بعض الأمثلة.

المثال الأول:

" عبد الله بن أبي الهذيل أبو المغيرة المقبري، سمع ابن مسعود رضي الله عنه، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه. سمع منه مسلم أبو فروة الكوفي المسندي قال ح يحيى بن آدم حدثنا الأشجعي عن سفيان بن سعيد عن أبي سنان ضرار ح عبد الله بن أبي الهذيل سمعت عمر بن الخطاب خطيبا بالروحاء لَا تَشْدُوا الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةٍ¹ وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى"².

ففي هذه الترجمة ذكر البخاري حديث عبد الله بن أبي الهذيل الموقوف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " لا تشدوا الرحال إلا إلى البيت العتيق"، وهو مخالف للثابت من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة: المسجد الحرام والمسجد الأقصى والمسجد النبوي بالمدينة المنورة. وبالطبع فإن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالأخذ به واتّباعه.

المثال الثاني:

"سهيل بن أبي صالح السمان واسم أبي صالح ذكوان، مدني، مولى جويرية، سمع سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد وعبد الله بن دينار وأباه، روى عنه مالك والثوري وشعبة. قال لي ابن سلام أنا مخلص بن يزيد أنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ جَلَسَ فَقَالَ سُبْحَانَكَ رَبَّنَا

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب: صوم يوم النحر، 59/2 حديث 1995

² التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 727

وَبِحَمْدِكَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ"¹ وقال موسى عن وهيب نا سهيل عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله، ولم يذكر موسى بن عتبة سما عا من سهيل وحديث وهيب أولى"².

في هذا الحديث تعارض بين الوقف والرفع، وكذلك اختلاف في شيخ سهيل. فوهيب يروي عن سهيل عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله، ويرويه موسى بن عتبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا. وقد رجّح البخاري رواية وهيب الموقوفة على رواية موسى بن عتبة المرفوعة، وقال في رواية وهيب أنها أولى. وكذلك ذهب أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان إلى أن الحديث الموقوف أصح كما هو مبين في الهامش.

المثال الثالث:

"بشار بن كدام، يقال أخو مسعر الهلالي الكوفي. قال لي محمد بن سلام حدثنا أبو معاوية عن بشار بن كدام عن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الْحَلْفُ حَنْثٌ أَوْ نَدَمٌ"³ وقال لنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد بن زيد قال سمعت أبي يقول: قال عمر بن الخطاب: "الْيَمِينُ آثِمَةٌ أَوْ مَنْدَمَةٌ" قال أبو عبد الله وحديث عمر أولى بإرساله"⁴.

في هذا الحديث اختلاف بين بشار بن كدام وعاصم بن محمد بن زيد في الرواية عن محمد بن زيد، حيث أن بشار يروي الحديث عن محمد بن زيد موصولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ "الحلف حنث أو ندم"، في حين يرويه عاصم عن أبيه محمد بن زيد مرسلا عن عمر بن الخطاب قوله "اليمين آثمة أو مندمة"، وقد رجّح البخاري الحديث

¹ روى ابن أبي حاتم في علله، 3/ 273 عن أبي زرعة وأبي حاتم قالا عندما سئلا عن حديث أبي هريرة هذا: "خطأ، روي عن عون بن عبد الله موقوف وهذا أصح." وقد أخرج الترمذي والنسائي الحديث من رواية الحجاج بن محمد عن ابن جريح بنفس إسناد البخاري: الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس، 5/ 273 حديث 3444 ثم قال: "حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه." والنسائي في سننه في كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا جلس في مجلس كثر فيه لغطه، 6/ 105 حديث 10230، وله شاهد من رواية أبي برزة الأسلمي أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب: في كفارة المجلس، 4/ 286 حديث 4859. وقال الحاكم في علوم الحديث ص 176: "له علة فاحشة"

² التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2120

³ أورده المزني في تهذيب الكمال 3/ 51 وحكى عن أبي زرعة قال فيه: ضعيف. وقال: لم يسنده غير بشار بن كدام وخالفه عاصم بن محمد - أي جعله موقوفا -

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1930

الموقوف المرسل وقال: " هو أولى بإرساله"، أي رغم كونه مرسلا فهو الثابت عن عمر بن الخطاب، والثابت أن محمدا بن زيد قد حدث به.

وقد حكم أبو زرعة أيضا بأن حديث بشار الموصول ضعيف، وأن الثابت والمعروف هو الحديث الموقوف فيما حكاه عنه المزني¹ قال: "ضعيف [يعني الحديث] لم يسنده غير بشار بن كدام وخالفه عاصم بن محمد -أي جعله موقوفا-".

فإطلاق البخاري لفظ " هو أولى" على بعض المرويات لا يعني تصحيحه لها وإنما كان استعمال البخاري لهذا اللفظ هو لترجيح رواية على أخرى بينهما تعارض في الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو تعارض ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد تكون الروايات المراجعة موقوفة أو -مرسلة والمروايات- المراجعة مرفوعة أو موصولة فاللفظ لا يعني التصحيح الإصطلاحي وإنما الترجيح.

المبحث الثالث

قوله في الحديث: "هذا هو المعروف"

استعمل البخاري هذا اللفظ مرتين عند تعارض الرواية عن عبد الله بن عباس مع ما عرف واشتهر من فتواه، فعقب بعد ذكره الحديث ثم الفتوى بالقول "وهذا هو المعروف عن ابن عباس"، أي أن فتوى ابن عباس المعروفة التي اشتهرت عنه هي هذه فكيف يفتي بخلاف ما يروي؟ فالذي يروي عنه مخالف لفتواه وما كان ابن عباس أو غيره من الصحابة أو التابعين أو أحد من علماء المسلمين ليعلم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرويه ثم يفتي بخلافه، وإن حدث ذلك فلا شك أن هذا الحديث المروي عنه والمخالف لقوله ليس بثابت عنه ولا يصح، أو أنه منسوخ، لأن المعروف عنه هو خلاف ذلك. كما أن استعمال البخاري لهذه العبارة يؤكد منهج المتقدمين في اعتمادهم على القرائن والحيثيات في الحكم على المرويات أو في نقدهم المتن والإسناد معا وليس الإسناد فقط كما يدعى عليهم. ومن أهم القرائن التي كانوا يعتمدون عليها في التصحيح والترجيح والحكم على الأحاديث قرينة الشهرة والغرابة، فكلما كان الحديث غريبا ليس معروفا ولا مشتهرا كان منبوذا، بعكس إذا كان الحديث معروفا

¹ تهذيب الكمال، 51/3

ومشهوراً فإنه يكتسب قوة مع قرائن أخرى تنضم إلى الشهرة يحكم له بالصحة وأفضل وسيلة لاشتهار الحديث هي جريان العمل به. وهاهنا ذكر المثالين اللذين ورد فيهما هذا اللفظ.

المثال الأول:

"حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي عن كريب وعكرمة قال علي تركت حديثه قال شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس: قال النبي صلى الله عليه وسلم في أم إبراهيم "أَعْتَقَهَا"¹ ولم يصح. وقال عمرو عن عطاء عن ابن عباس: "مَا أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ شَاتِكَ أَوْ بَعِيرِكَ"². قال أبو عبد الله وهذا المعروف من فتيا ابن عباس"³.

إفتاء ابن عباس بأن أم الولد وهي أمة الرجل أو جاريتها التي يطؤها فتتجب منه ولدا هي ملك له يحق له تملكها والتمتع بها دون أن يجعلها ذلك حرة ينفي عنه أن يكون قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث المخالف لفتواه. لأنه لو كان يعلم هذا الحديث أويرى صحته ما كان ليفتي بخلافه.

المثال الثاني:

"محمد بن عقبة أخو موسى بن عقبة مولى الزبير بن العوام القرشي المدني، روى عنه مالك. وقال لنا أبو نعيم عن سفيان عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس: "أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا لَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟"، قَالَ: نَعَمْ وَلَكَ أَجْرًا"⁴. وقال لنا قبيصة عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لي محمد حدثني يحيى عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال سفيان وحدثني إبراهيم قال حدثني كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقاله مالك وزهير عن إبراهيم عن كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال

¹ لم أعر عليه في غير التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

² لم أعر عليه في غير التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

⁴ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من رواية كريب مولى ابن عباس، كتاب الحج، باب: صحة حج الصبي وأجر من حج به، 794/2 حديث 1336، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من رواية عبد الله بن عباس 72/5 وقال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح. وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الحج، باب: الحج بالصغير، 327-326/2 حديث 3625-3629، وأدخله الألباني في صحيح النسائي رقم 2644 وقال: صحيح.

الماجشون وابن عيينة عن إبراهيم عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومحمد بن كثير عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثني محمد مثله. وقال حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا إبراهيم بن عقبة حدثنا كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحدثني محمد قال ثنا يعلى قال حدثنا ابن إسحاق عن إبراهيم عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال ابن بكر أخبرنا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة أخبره كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلًا في الأصل. قال أبو عبد الله: وقال أبو ظبيان وأبو السفر عن ابن عباس: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجَّ"¹. وهذا المعروف عن ابن عباس"².

فبعد أن أورد البخاري رحمه الله كل الروايات والطرق المختلفة لحديث ابن عباس في حج الصبي، مع ابداء تعليلها، أتبعها بفتوى ابن عباس المشهورة والمعروفة عنه والتي يقول فيها أن حج الصبي لا يغنيه عن حجة أخرى بعد الإدراك والبلوغ.

¹ رواه ابن حزم في المحلى 44/7 وقال: "رواته ثقات، وقفه أحدهما على ابن عباس وأسنده آخر". ورواه البيهقي في السنن الصغير 140/2 وقال: "روي موقوفاً ومرفوعاً والموقوف أصح"، ورواه في السنن الكبرى 179/5 وقال: "وروي موقوفاً وهو الصواب". ورواه النووي في المجموع شرح المذهب 56/7 وقال: "إسناده جيد". ورواه ابن تيمية في شرح العمدة 261/2 وقال: "يروى مرسلًا وموقوفاً عن ابن عباس". ورواه ابن دقيق العيد في الإلمام 367/1 وقال: "رواه غير محمد بن المنهال موقوفاً، ورواه الثوري عن الأعمش موقوفاً أيضاً قيل وهو الصواب". والحديث عندهم جميعاً عن ابن عباس بلفظ "أيما صبي حج به وإذا بلغ فعليه حجة أخرى، وأيما عبد حج به فإذا أعتق فعليه حجة أخرى". وزاد البيهقي "وإذا حج الأعرابي ثم هاجر فعليه حجة أخرى". ورواه البغدادى في تاريخ بغداد 206/8 بمثل لفظ البيهقي وقال: "غريب". وروى الحاكم في المستدرک حدث 1769 "إذا حج الصبي فهي له حجة حتى يعقل وإذا عقل فعليه حجة أخرى، فإذا حج الأعرابي فهي حجة فإذا هاجر فعليه حجة أخرى" قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه عن ابن عباس". وروى ابن حزم وابن تيمية والضياء المقدسي هذا الحديث من رواية محمد بن كعب القرظي بلفظ: "أيما صبي حج به أهله فمات، أجزأ عنه، فإن أدرك فعليه الحج، وأيما رجل مملوك حج به أهله فمات أجزأت عنه، فإن أعتق فعليه الحج". ابن حزم في المحلى 44/7، والضياء المقدسي في السنن والأحكام 24/4، وابن تيمية في المناسك من شرح العمدة 261/1.

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 612

المبحث الرابع قوله في الحديث: "هذا أشبه"

أطلق الإمام البخاري رحمه الله لفظاً آخر من ألفاظ التصحيح أو الترجيح على أحاديث قليلة هو لفظ "أشبه"، فنجدته بعدما يسرد الحديث في ترجمة من التراجم، ويأتي بطرقه المختلفة، يقول معقباً على إحداها: "هذا أشبه" أو "الأول أشبه" أو "هذا بإرساله أشبه"، ومثاله:

المثال الأول:

"محمد بن السائب بن بركة، في المكيين، روى عنه ابن جريج قال لنا الحميدي حدثنا ابن عيينة قال ثنا محمد سمع عمرو بن ميمون سمع أبا ذر قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنُوزُ الْجَنَّةِ"¹ وقال شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال سويد بن عبد العزيز عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأول أشبه. وقال قبيصة أخبرنا يونس عن أبي إسحاق قال كميل بن زياد النخعي قال أبو ذر قال لي النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال معمر وإسرائيل عن أبي إسحاق عن كميل بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال شعبة عن عبد الرحمن بن عابس عن كميل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"².

ففي هذه الترجمة ذكر الإمام البخاري حديثاً مداره على عمرو بن ميمون، وقد اختلف الرواة عنه في شيخه من الصحابة، فقال محمد بن السائب عن عمرو بن ميمون عن أبي ذر رضي الله عنه، وقال شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروى سويد بن عبد العزيز عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون. عن عبد الله بن عمرو. فذكروا ثلاثة شيوخ مختلفين من الصحابة لعمرو بن ميمون، وقد

¹ أما حديث أبي ذر الغفاري فله طرق عديدة بعضها ضعيف كرواية طلق بن حبيب وزافر بن سليمان ومحمد بن واسع وبعضها قوي وقد أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الأدب، باب: ما جاء في لا حول ولا قوة إلا بالله، 59/2 حديث 2824-2826، و الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب: ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد، 57/5 حديث 3472 وأما حديث أبي هريرة فقال ابن عدي في الكامل 272/1: منكر ² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 280م

رجّح البخاري حديث محمد بن السائب عن عمرو بن ميمون عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فيه "والأول أشبه".

المثال الثاني:

"إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل، من بني عبد الدار بن قصي القرشي المدني، عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني وعن عمرو بن أبي عمرو روى عنه يحيى بن يحيى ويعقوب بن كاسب وسمع منه ابن وهب ومحمد بن سنان ويعقوب بن محمد وسمع ابن أبي عتيق، وقال لي أبو مصعب حدثنا إبراهيم عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن سعيد بن عمرو بن جعدة عن أبيه عن جدته أم هانئ قال النبي صلى الله عليه وسلم: "فَضَّلَ اللَّهُ قَرِيشًا بِسَبْعٍ: أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةَ لَيْلٍ لَفٍ قَرِيشٍ"¹ وقال لي الأويسي حدثني سليمان عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق عن ابن جعدة المخزومي عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. قال أبو عبد الله: هذا بإرساله أشبه"².

فهذا الحديث اشتهر من رواية عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، يرويه عنه الرواة مرة موصولا عن سعيد بن عمرو بن جعدة عن أبيه عن جدته أم هانئ عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومرة مرسلا عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم. والرواية الموصولة هي من طريق إبراهيم بن محمد بن شرحبيل -صاحب الترجمة التي البخاري بصدد التعريف بها-، أما الرواية المرسلة فهي من طريق سليمان. وقد رجّح البخاري الطريق المرسل على الموصول بقوله "هذا بإرساله أشبه".

المثال الثالث:

"عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، قال ابن مسلمة ونعيم حدثنا عبد العزيز عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا جَاءَكُمْ الْحَدِيثُ

¹ أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب التفسير، باب: تفسير سورة قريش 584/2 من طريق إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة عن أبيه عن جدته أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ 1626/3 فيه إبراهيم بن محمد منكر لم يتابع عليه. وقال ابن كثير في تفسيره، 512/8: غريب. وذكره الألباني في كتاب "صحيح الجامع الصغير وزيادة

الفتح الكبير" 166/1 حديث 612 وقال حسن،

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1004

عَنِّي يُلَيْنُ قُلُوبَكُمْ فَأَنَا آمُرُكُمْ بِهِ"¹ وقال الجعفي حدثنا أبو عامر سمع سليمان عن ربيعة عن عبد الملك عن أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال عبد الله بن صالح حدثنا بكر عن عمرو عن بكر عن عبد الملك بن سعيد حدثه عن عباس بن سهل عن أبي رضي الله عنه "إِذَا بَلَغَكُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يُعْرِفُ وَيُلَيْنُ الْجِلْدَ فَقَدْ يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَيْرَ وَلَا يَقُولُ إِلَّا الْخَيْرَ"² وهذا أشبه، المدني"³.

فيوجد طريقان عن عبد الملك بن سعيد في روايته لهذا الحديث، طريق موقوف على أبي رضي الله عنه وهو الذي رواه بكر، وطريق مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو من رواية ربيعة، وفي حديث ربيعة اختلاف واضطراب في شيخ عبد الملك بن سعيد، فبعضهم روى عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد، وبعضهم جمع بينهما فقال: عن ربيعة عن عبد الملك عن أبي حميد وأبي أسيد. وقد رجح البخاري رحمه الله الحديث الموقوف الذي هو من رواية بكر على الحديث المرفوع بقوله "وهذا أشبه".

المثال الرابع:

"علي بن بلال صليت مع نفر من الأنصار المغرب فقالوا كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَنْطَلِقُ نَتَرَمَّى فِي بَنِي سَلَمَةَ"⁴ قاله مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر وقال محمد بن بشر ح غندر عن شعبة حدثنا أبو بشر قال سمعت حسان بن بلال عن رجل من أسلم من أصحاب النبي

¹ موجود بلفظ "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدهم منه" وقد أخرجه أحمد في مسنده 425/5 وقد ذكره ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم، 104/2 وقال معلول، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 154/1 وقال: رجاله رجال الصحيح. وقال ابن عراق الكنتاني في تنزيه الشريعة 6/1 لرواه البزار وأحمد في مسنديهما وسنده صحيح، وقال السيوطي في النكت، 49، إسناده على شرط الصحيح. كما قال ابن كثير في التفسير 486/3 و275/4 إسناده جيد وإسناده صحيح. وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة 732 وقال إسناده حسن على شرط مسلم، وقال في صحيح الجامع، 612/1، حسن.

² لم أجده في غير التاريخ الكبير

³ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 1349

⁴ ذكره ابن عدي البر في التمهيد 90/8 من رواية مالك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: غريب من حديث مالك. ورواه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ 1893/4 عن كعب بن مالك رضي الله عنه وفي إسناده عمر العدوي وقال عنه ضعيف.

صلى الله عليه وسلم إنهم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
والأول أشبه"¹.

ففي هذا الحديث اختلاف بين شعبة وأبي عوانة على أبي بشر في
اسم شيخه، حيث قال أبو عوانة: عن أبي بشر عن علي بن بلال وقال
شعبة: عن أبي بشر عن حسان بن بلال، وكذلك اختلاف في زيادة رجل
في الإسناد حيث قال شعبة: عن حسان بن بلال عن رجل من أسلم. وقد
رجَّح البخاري حديث أبي عوانة عن أبي بشر الذي قال فيه "علي بن
بلال" وبدون زيادة رجل في الإسناد على حديث شعبة الذي قال فيه حسان
بن بلال مع زيادة في الإسناد. وقد استعمل البخاري لذلك لفظ "أشبه" فقال
بعد ما ساق طريق أبي عوانة ثم طريق شعبة "والأول أشبه".

المبحث الخامس قوله في الحديث: "حسن"

استعمل الإمام البخاري رحمه الله لفظ "حسن" في تعقيبه على
حديث واحد، فهو من استعمالاته النادرة في التاريخ الكبير، ولم أقف عليه
إلا مرة واحدة كما سيأتي في المثال:

قال البخاري²: "إسحاق بن سيار سمع يونس بن ميسرة الشامي
سمع أبا إدريس الخولاني سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال: "وَضَّاتُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتُبُوكَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ"³. قاله لي سليمان بن
عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم، وقال هشيم عن داود بن عمرو عن بسر
بن عبيد الله عن أبي إدريس عن عوف بن مالك قال: "جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ثَلَاثًا لِلْمُسَافِرِ وَيَوْمًا

¹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2353

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 1245

³ أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: المسح على الخفين 63/1 حديث 203، وباب: الرجل
يوضئ صاحبه 59/1 حديث 182 من طريق يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبيرة عن عروة
بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة
بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين"

لِلْمُقِيمِ¹. قال أبو عبد الله: إن كان هذا محفوظا فإنه حسن. وقال حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي إدريس عن بلال مسح النبي صلى الله عليه وسلم، واحد عن أيوب عن أبي قلابة عن بلال مرسل، وقال الوليد كنيته أبو النضر يعني إسحاق بن سيار"

فهذان- الحديثان- في المسح يدور-ان- على أبي إدريس الخولاني، الحديث الأول منهما أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه في غزوة تبوك. أما الحديث الثاني ففيه تفصيل في المسح على الخفين حيث أن الراوي فصل في روايته بأن الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك قد رخص للمسافر في المسح على خفيه مدة ثلاثة أيام بينما رخص للمقيم المسح على خفيه يوما واحدا. وعقب على الحديث الثاني تعقبا فيه إيماء بالتشكيك في صحة الحديث وثبوته ربما لأجل مكانة بعض رواته ودرجة حفظهم وإتقانهم، ولو ثبت حفظهم لهذا الحديث لكان حديثا حسنا. وقد استحسّن الإمام أحمد بن حنبل هذا الحديث بل قال: "هو من أجود الأحاديث في المسح"²، وذكره أبو حاتم في العلل³ وقال: "فيه داود بن عمرو و ليس بالمشهور".

¹ قال ابن أبي حاتم في العلل 166/1 : فيه داود بن عمرو وليس بالمشهور. وقال الإمام أحمد فيما رواه عنه ابنه عبد الله في كتاب المسائل، 121/1 : هذا الحديث من أجود الأحاديث في المسح. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، 264/1: رجاله رجال الصحيح.

² كتاب المسائل، 121/1

³ 166/1

المبحث السادس قوله في الحديث: "أشهر"

من الألفاظ التي أطلقها الإمام البخاري في تعقيباته على الأحاديث لفظ "أشهر". فهو يسوق في ترجمة راو من الرواة الحديث بطرق مختلفة ثم يقول مرجحاً إحداها: "هذا أشهر"، أو "وهو أشهر"، أو "هذا عن فلان أشهر"،... وهذا اللفظ هو من ألفاظ الترجيح أو التصحيح القوية، إذ أن الأحاديث التي عقب عليها البخاري بهذا اللفظ هي أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما، فالأحاديث صحيحة تكون مشهورة ومعروفة بعكس الغرائب التي ينبذها العلماء ولا يشتغلون بها. وشهرة الحديث غالباً ما تكون قرينة دالة على صحته كما أن غرابته غالباً ما تكون قرينة دالة على علته. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"حيي الخولاني، ثم الجعلي، روى عنه ابنه سعيد. قال ابن مقاتل أخبرنا عبد الله سمع عياش بن عباس أن سعيداً أخبره عن أبيه قال: سألت أبا ذر، ما يستر المصلي؟ قال: مثل سواكي، وهو فوق القضة ودون الشبر. وقال حسن حدثنا عبد الله بن يحيى قال حدثنا حيوة عن سعيد بن حيي مثله. وقال عبد الله بن الصامت عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ"¹. وهو أشهر"².

¹ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: سترة المصلي، 47/1 حديث 241-244 بلفظ " إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل، ولا يبالي من وراء ذلك" ولفظ: إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود" ولفظ: "يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرحل".

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 266

فهذا حديث أبي ذر رضي الله عنه في ما يستر المصلي عن المارة بين يديه، رواه عنه سعيد بن حيي الخولاني عن أبيه عن أبي ذر موقوفاً فقال: مثل سواكي-وهو فوق القضة ودون الشبر- ورواه عبد الله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً فقال: مثل مؤخرة الرجل. ثم قال البخاري في الحديث المرفوع- "وهو أشهر". أي- هذا. هو الحديث المشهور والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يستر المصلي عن المارة بين يديه، والذي يرويه عنه أبو ذر رضي الله عنه. وهو حديث صحيح أخرجه الإمام مسلم كما هو مبين.

المثال الثاني:

"سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج، مدني، مولى الأسود بن سفيان المخزومي، سمع سهل بن سعد وعطاء بن أبي رباح والنعمان بن أبي عياش، سمع منه مالك والثوري وابن عيينة، وقال محمد بن إسحاق حدثني أبو حازم الأفزر مولى الأسود بن سفيان المخزومي هو القاص، وقال لنا أحمد وعلي بن عبد الرزاق عن معمر عن أبي حازم عن سهل بن سعد **"ارْتَجَّ أَحَدٌ وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ"**¹ وقال الليث عن هشام بن سعد عن أبي حازم وزيد بن أسلم أخبراه أن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عن سعيد بن زيد أشهر حدثني عثمان أخبرني ابن وهب أنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم وأبي حازم أن سعيد بن زيد قال كنت عاشر عشرة مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذا"².

فهذا الحديث الصحيح هو مشهور من رواية سعيد بن زيد، عاشر عشرة كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم، وقد رواه هشام بن سعد عن أبي حازم فقال: عن سعيد بن زيد، وخالفه معمر فقال: عن أبي حازم عن سهل بن سعد، وإنما هو سعيد بن زيد، كذلك روى الليث وابن وهب عن هشام. وتابع زيد بن أسلم أبي حازم فقال: سعيد بن

¹ الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً، 11/3 حديث 3675 ولفظه: صعد النبي صلى الله عليه وسلم أحداً، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله وقال: (اثبت أحد، فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيدان) من طريق محمد بن بشار ثنا يحيى عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحداً... الحديث

² التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2016

زيد. وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده¹ حديث سعيد بن زيد كاملاً فقال: حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا علي بن عاصم قال حصين: أخبرنا عن هلال ابن يساف عن عبد الله بن ظالم المازني قال: لما خرج معاوية من الكوفة استعمل المغيرة بن شعبة قال: فأقام خطباء يقعون في علي قال: وأنا إلى جنب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: فغضب فقام فأخذ بيدي فتبعته فقال: ألا ترى إلى هذا الرجل الظالم لنفسه الذي يأمر بلعن رجل من أهل الجنة فأشهد على التسعة أنهم في الجنة ولو شهدت على العاشر لم آثم قال: قلت: وما ذاك قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم: اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد قال: قلت: من هم فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك قال: ثم سكت قال: قلت: ومن العاشر قال: أنا.

- حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم التيمي عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال:- أشهد أن علياً رضي الله عنه من أهل الجنة قلت: وما ذاك قال: هو في التسعة ولو شئت أن أسمى العاشر سميته قال: اهتز حراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وأنا يعني سعيداً نفسه...

فالحديث اشتهر مخرجه عن سعيد بن زيد وعرف به وأغرب به معمر حين رواه عن أبي حازم عن سهل بن سعد وغيره رواه عن أبي حازم عن سعيد بن زيد. ولشهرة هذا الحديث وثبوته عن سعيد بن زيد وقد كان طرفاً في القصة صححه البخاري وأخرجه في صحيحه.

المثال الثالث:

"عبد الرحمن بن أبي ليبي التغلبي، قال محمود حدثنا هاشم نا شيبان عن أشعث حدثني عبد الرحمن بن أبي ليبي التغلبي عن أبي جحيفة، وقال موسى عن أبي عوانة عن أشعث عن عبد الرحمن بن أبي ليبي عن أبي جحيفة أو غيره: **مَلْعُونٌ فِي التَّوْرَةِ ثَمَنُ الْكَلْبِ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ وَثَمَنُ الدَّمِ.**

¹ 189/1

وقال أبو الوليد عن شعبة عن عون سمع أباه نَهَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ¹ وهذا أشهر².

فهذا الحديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه وهو مشهور عن عون- بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة بلفظ: نهى النبي صلى الله عليه وسلم... ولم يعرف بلفظ: ملعون.... الذي رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي جحيفة، مع ما في إسناد حديثه من اضطراب فهو يقول مرة: عن أبي جحيفة ويقول أخرى: عن أبي جحيفة أو غيره. وقد بين البخاري الحديث الصحيح والمشهور بقوله: "هذا أشهر".

إن استعمال البخاري لهذا اللفظ تعقيباً على بعض الأحاديث التي وجدناها كلها أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيحين أو في أحدهما، يبين أن مدلول الألفاظ عنده رحمه الله دقيق، وعميق، ومفيد، ويجب على الباحث أن يتنبه لجميع الفروقات الدقيقة الموجودة بين لفظ وآخر. وهذا اللفظ "أشهر" هو من أقواها، وهذا يجعلنا نقول أن الشهرة هي من القرائن القوية التي تساعد على الحكم بصحة الحديث، وفي المقابل فإن الغرابة قرينة قوية على خطأ الحديث وشذوذه ما لم ينقضها دليل على أن الحديث هو غريب صحيح.

المبحث السابع قوله في الحديث: "محفوظ"

أطلق البخاري رحمه الله لفظ "محفوظ" على حديث واحد ورد في ترجمة إبراهيم بن ميمون، أخطأ فيه عبد الرزاق بن منبه فرواه عن معمر بن راشد بينما الرواة الآخرون رَوَوْه عن إبراهيم بن ميمون. وقد جزم البخاري بأن قول عبد الرزاق عن معمر هو وهم ثم قال: و"المحفوظ عن إبراهيم"...،

¹ الحديث في الجامع الصحيح للبخاري، كتاب البيوع، باب: موكل الربا لقول الله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين..." الخ 82/2 حديث 2086 وهو بلفظ: "رأيت أبي اشتري حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت فسألته عن ذلك، قال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم، وثمن الكلب، وكسب الأمة، ولعن الواشمة والمستوشمة، وأكل الربا وموكله، ولعن المصور". وفي لفظ آخر: "وكسب البغي" بدل "كسب الأمة".

² التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 1093

وهذا نصّه:

قال البخاري¹: "إبراهيم بن ميمون سمع عبد الله بن طاوس عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ مَاتَ مُقَارِقًا لِلْجَمَاعَةِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ"². وقال عبد الرزاق مرة عن معمر عن ابن طاوس وهو وهم والمحموظ عن إبراهيم روى عنه يحيى بن سليم وعبد الرزاق وقال لي سعيد بن سليمان عن يحيى بن سليم عن إبراهيم".

فالإمام البخاري رحمه الله، يؤكّد أن المحفوظ والثابت في هذا الحديث أنه حديث إبراهيم بن ميمون عن عبد الله بن طاوس عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد رواه عن إبراهيم كل من عبد الرزاق ويحيى بن سليم، وقد وهم فيه عبد الرزاق مرة حين قال: معمر عن عبد الله بن طاوس، والمحموظ هو: إبراهيم عن عبد الله بن طاوس.

واستعمال البخاري للفظ "المحموظ" فيه جزم وتأكيد بأن إبراهيم بن ميمون هو الذي يروي عن عبد الله بن طاوس وليس معمر، ويؤكّد هذا قوله في حديث عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس بأنه "وهم" لأن المحفوظ إبراهيم عن ابن طاوس وليس معمر عن ابن طاوس.

فهذا اللفظ "المحموظ" فيه إحياء بأنه من الألفاظ القوية التي أطلقها البخاري في ترجيحه لبعض طرق الحديث على بعضها الآخر.

¹ التاريخ الكبير ، المجلد الأول، الترجمة 1017

² أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في قتل الخوارج، 118/5، وأحمد بن حنبل في مسنده، 222/2 و120/4 و202 و165/5، 180، 244

المبحث الثامن قوله في الحديث "أثبت"

لم أقف على هذا اللفظ في التاريخ الكبير إلا مرة واحدة.
قال البخاري¹: "عبد السلام² بن حفص أبو مصعب المديني، عن يزيد³ بن الهاد، سمع منه عبد الملك بن عمرو. وقال خالد بن مخلد حدثنا عبد السلام بن حفص الليثي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما: "صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فُحُولٌ"⁴ وقال عبد الله بن موسى حدثنا عبد السلام بن مصعب عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. والأول أثبت".

فالراويان عن عبد السلام هما خالد بن مخلد وعبد الله بن موسى، وقد اختلفا على عبد السلام فقال خالد: عن عبد السلام عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وقال عبد الله بن موسى عن عبد السلام عن أبي حازم عن سهل مرفوعا. وكذلك خالف عبد الله بن موسى خالد في اسم عبد السلام،

¹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1716

² عبد السلام بن حفص، أبو مصعب، ويقال ابن مصعب، الليثي أو السلمى، المديني، وثقه ابن معين، من السابعة. أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي [التقريب، ص 355]

³ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المديني، ثقة مكثّر من الخامسة، مات سنة 39، روى له الستة [التقريب ص 602]

⁴ أخرج الإمام مسلم في صحيحه في كتاب المساجد، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، 11-9/2 حديث تحويل القبلة عن البراء وعن أنس بالفاظ متقاربة.

فقال عبد السلام بن مصعب بينما هو عبد السلام بن حفص. وقد رجّح البخاري حديث خالد بن مخلد بقوله فيه: "والأول أثبت".

المبحث التاسع قوله في الحديث "أكثر"

اعتمد الإمام البخاري رحمه الله في الترجيح بين الأحاديث على عدد الرواة، فنجده يقول في ترجيح رواية على أخرى: "هذا أكثر"، أو "غير مرفوع أكثر"... لأنه كل ما زاد عدد الرواة المتفقين في رواية ما كلما قلّ احتمال خطئهم فيها، وزاد احتمال صوابهم. فكثرة العدد في الرواية مع تطابق الروايات هي دليل على صحتها. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"عباس بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي عن فضل بن عباس قاله يحيى بن أيوب وابن جريج ومحمد بن عمر بن علي وقال بعضهم عباس بن عبد الله بن عباس قال محمد: والأول أكثر"¹.

فرجّح رحمه الله اسم عباس بن عبيد الله [بالتصغير] بن عباس على اسم عباس بن عبد الله بن عباس بسبب كثرة القائلين بالأول.

المثال الثاني:

"محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري المديني، سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاري، وقال يونس بن يحيى عن عبيد الله بن موهب عن محمد سمع أبا سعيد الخدري... وقال لنا آدم حدثنا شعبة قال نا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري- سمعت عمّتي سمعت عائشة قالت: "كَسَرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا"² وعن عمرة عن عائشة قولها. ورفع

¹ التاريخ الكبير، المجلد السابع الترجمة 5

² أخرجه أبو داود وابن ماجه في كتاب الجنائز، أبو داود في باب: الحفار يجد العظم هل يتكذب ذلك المكان، 544/3 عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة مرفوعاً، وابن ماجه في باب: النهي عن كسر عظام

سعد بن سعيد وحارثة عن عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى سليمان والدرأوردي عن سعد ولم يرفعا. قال أبو عبد الله وغير مرفوع أكثر ورواه عروة والقاسم عن عائشة قولها¹.

ف نجد أن الإمام البخاري رحمه الله قد اعتمد على كثرة القائلين بالحديث الموقوف لترجيحه على المرفوع، فقال: "وغير مرفوع أكثر" أي الذين روى الحديث غير مرفوع عن عائشة أكثر عددا من اللذين روى مرفوعا، واعتمادا على كثرة العدد فيترجح الحديث الموقوف على المرفوع.

المثال الثالث:

"برد بن عرين حديثه في البصريين حدثني بشر بن آدم قال حدثنا روح بن عبادة قال ثنا عثمان بن غياث عن برد بن عرين عن عمته زينب بنت منجل سألتنا عائشة عن الجراد فقالت: "زَجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَبِيَانَا وَكَانُوا يَأْكُلُونَهُ"² حدثني عبد الأعلى قال ثنا أبو عوانة عن السدي عن عبد الله البهي "رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَأْكُلُ الْجَرَادَ"³ تابعه عبيد الله عن إسرائيل عن السدي نحوه حدثني محمود قال ثنا أبو النضر قال حدثنا شيبان عن زياد عن حسان بن أنس الثعلبي كُنْتُ مَعَ ابْنِ أُخْتِ عَائِشَةَ فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ بِجَرَادٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَهَذَا أَكْثَرُ وَهَذَا أَصَحُّ. حدثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: "عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ عَزَوَاتٍ أَوْ سِتَّ عَزَوَاتٍ تَأْكُلُ الْجَرَادَ"⁴ " ⁵.

فالبخاري ردّ الحديث الذي فيه زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الجراد بالحديث الذي فيه ثبوت أكلهم للجراد لكثرة روايته، وشهرته، فقال: "وهذا أكثر وهذا أصح"

المثال الرابع:

الميت، 516/1 بمثل إسناد ولفظ أبي داود وروى أيضا عن أبي عبيدة عبد الله بن زمعة عن أمه عن أم سلمة مرفوعا "كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم"، وأحمد بن حنبل في المسند 158/6

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 443

² ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، 303/1، وابن القطان في الوهم والايهام، 803/5

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955 ولم أجده في غيره.

⁴ أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الذبائح والصيد، باب: إباحة الجراد، 3/ 457، حديث 5495،

ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إباحة الجراد، 3/ 229، حديث 1952

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955

"محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي، قال لي بشر بن مرحوم عن يحيى بن سليم سمع بن خثيم سمع محمدا سمع أبا بردة يحدث عمر سمع أباه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جُعِلَ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا فِي الدُّنْيَا"¹ ... وقال محمد بن سابق حدثنا الربيع أبو سعيد عن معاوية بن إسحاق عن أبي بردة سمع أباه سمع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. قال أبو عبد الله: والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة وأن قوما يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين وأشهر. ..."².

فهذا الحديث فيه أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم تعدب في الدنيا بينما المشهور من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم من يعدب بنار جهنم في الآخرة ومنهم من يشفع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج من جهنم بعد ما يصيبه بعضا من عذابها، وهذا هو المشهور والأكثر رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

¹ أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الفن، باب: ما يرجى في القتل، 4/468 عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا بلفظ: "أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا، الفتن والزلازل والقتل".
² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 60

الباب الثالث:

منهج البخاري

في

التعليل والتصحيح

للحديث عن منهج الإمام البخاري في التعليل والتصحيح، يجب علينا أن نعرف أولاً كيف كانت تدرك العلة عند النقاد، وما هي القرائن الدالة عليها، وما هي الأسس المشتركة بين الأئمة في تعليلهم أو تصحيحهم للأحاديث. فإن فهم منهج أي إمام منهم في التصحيح والتعليل يتم بفهم القواعد والأسس المنهجية المشتركة بينهم، والتي كان يتم عليها بناء كل إمام لمنهجه في نقد الأحاديث. وهذه القواعد والأسس في التعليل أو التصحيح قد صرّح بها معظم الأئمة المتقدمين في أقوال متفرقة حين حكمهم على الأحاديث، وفي تطبيقات عملية في مؤلفاتهم، وقد جمعها المتأخرون عنهم في شكل قواعد وحدود أدخلوها كتب المصطلح. من ذلك قول ابن الصلاح: "الحديث المعلل: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو

دخول حديث أو وهم واهم أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك أو يتردد فيتوقف فيه"¹.

وخلاصة ما ذكره ابن الصلاح أن العلة هي ما دلّ على الخطأ والوهم، وأنها تتطرق كثيرا إلى رواية الثقات، وأنها تدرك بتفردهم أو بمخالفتهم للغير مع وجود القرائن التي تنبه الناقد على أن هذا التفرد والمخالفة ناتجان عن الخطأ والوهم.

فالتفرد والمخالفة هما دلائل العلة، ونقاد الحديث لا يستطيعون الحكم على الأحاديث تصحيحا أو تعليلا إلا بالوقوف على تفرد الراوي أو مخالفته لغيره -مع قرائن أخرى تنضم إلى ذلك- ولا يمكن معرفة تفرد الراوي أو مخالفته إلا باعتبار رواية كل راوٍ من رواة الإسناد، أي بجمع طرق الحديث، والمقارنة بينها، مع الفهم والمعرفة، وهذا معنى قول ابن معين: "لولم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه"²، وقول الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"³، وقول ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"⁴.

فنقاد الحديث يصححون الأحاديث متى تأكدوا وتحققوا من صدق كل راوٍ من رواتها في سلسلة الإسناد، وإصابته في عزوها لمن فوقه كما سمعها منه، سواء رواها الثقات أم الضعفاء غير المتروكين، كما أنهم يردونها عند شعورهم القوي بخطأ أحد الرواة ووهمه، سواء كان ثقة أم ضعيفا أم كذابا، ودلت القرائن على ذلك؛ فإن كان يروي حديثا يوافق المعروف عن شيخه أو عمن فوقه، وصولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، و يوافق ما كان عليه العمل في وقت النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم، فإن هذه قرينة تدلّ على أن موافقته للواقع دليل على صدقه وحفظه وضبطه، وحين تصبح الموافقة سمة بارزة له فإن نقاد الحديث يصفونه بما يدل عليها بدقة، ويصفونه في زمرة الثقات.

أما معرفة خطئة ووهمه، أو كذبه وافترائه، فكأن يروي حديثا يخالف المعروف عن شيخه، أو عمن فوقه، أو عن الصحابي، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو يخالف الواقع العملي لدى الصحابة والذي يؤيده القرآن والسنة، أو أن ينفرد في حديثه بشيء ليس له أصل عند شيخه،

¹ المقدمة، ص 53

² تذكرة الحفاظ، 1/430

³ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 2/212

⁴ المصدر نفسه

أوعند من فوقه، أو عند الصحابي، أو عند النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يؤيده عمل الصحابة والتابعين، فإن هذا النوع من المخالفة والتفرد دليل قاطع على خطأ الراوي ووهمه، أو على كذبه ووضعه. وبقدر وقوع المخالفة والتفرد في أحاديث الراوي، ونوعية كل منهما، يقع تصنيفه إما في الضعفاء، أو المتروكين، أو الكذابين.

فمعرفة حال الراوي ومستوى ضبطه وإتقانه متوقفة على تقييم أحاديثه ورواياته، وبالتالي لا يمكن أن تصبح صفته وحاله مرتكزا أساسيا للحكم على حديثه في منهج المتقدمين، - ومن هنا نجدهم يصححون الأحاديث من مرويات الضعفاء متى أصابوا فيها ويحتجون بها، ويعلمون الأحاديث من رواية الثقات متى وهموا وأخطأوا فيها، وصحيح الإمام البخاري يؤيد ذلك، إذ قد جمع الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري أسماء الضعفاء، والمتكلم فيهم، الذين أخرج لهم الإمام البخاري ما صحّ من أحاديثهم.

قرائن التعليل والتصحيح: التفرد والمخالفة ليسا سببين كافيين لتعليل الحديث، بل يجب أن تنضم إليهما قرائن أخرى تدل على وقوع الخطأ، لأن تفرد الراوي بحديث أو مخالفته لغيره في حديث آخر، يحتمل أن يكون بسبب الخطأ والوهم، كما يحتمل أن يكون سببه الحفظ والإتقان. والحكم على الحديث تعليلا أو تصحيحا متوقف على معرفة القرائن الدالة على هذا أو ذاك، وهذا واضح جليّ مما ذكره الإمام ابن الصلاح في تعريف العلة "... ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن".

ووضع مثل هذا القيد "مع قرائن تنضم إلى ذلك" مانع لإطلاق القبول فيما تفرد به الثقة، كما هو مانع لإطلاق الردّ فيما خالف الثقة فيه غيره، وإنما مدار القبول والردّ على القرائن العلمية التي لا يحصيها العدد، إذ لكل حديث قرينة خاصة لا يدركها إلا الناقد صاحب الذوق الحديثي، ولهذا قال الحاكم وغيره: "الحجة فيه - أي في معرفة خطأ الراوي - عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"¹.

وإذا نحن أدركنا هذا، استطعنا أن نفهم لماذا كان الأئمة النقاد يصححون من أحاديث الثقة ما تفرد به حيناً، ويعلمونه حيناً آخر، أو يردّون أحاديث الضعفاء غالباً، ويصحّحونها أحيانا. ذلك لأن معيار تصحيح

¹ معرفة علوم الحديث، ص 112

الحديث وقبوله، أو تعليله وردّه، لا يكون بحسب أحوال الرواة فقط، ولا ظاهر الإسناد وحسب، بل يكون استنادا إلى مجموعة من المعطيات العلمية التي يستشققها الناقد من الرواية ومناسبتها، من خلال جمع طرق الحديث واعتبارها، وعرضها على بعضها البعض وعلى النصوص الثابتة من السنة وعمل الصحابة ومقارنتها، إلى جانب فطنة الناقد، وخبرته، ومعرفته، وفهمه، مما يؤهّله للحكم على الحديث حكما صحيحا. وتدلّيا على هذا الكلام أذكر قول ابن القيم رحمه الله: "قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصحّ بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتقاء علته، وعدم شذوذه ونكارتة، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شدّ عنهم"¹.

وأخيرا، بعد ما قدّمت للباب بهذه المقدمة الطويلة نوعا ما، ولكنها ضرورية، سأحاول أن أبين منهج الإمام البخاري في التعليل والتصحيح، وقد عقدت لذلك فصلين هما:

الفصل الأول: "منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث"، وفيه سأحدّث عن منهج الإمام البخاري في التعليل وأهم القرائن التي اعتمد عليها في ذلك.

الفصل الثاني: "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث"، سأبيّن فيه أهم القرائن والأدلة التي اعتمدها البخاري في تصحيح حديث، أو ترجيح رواية على أخرى.

¹ نقلا عن كتاب نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة عبد الله الماليباري، د. ط، د. ت، الأندلس للإنتاج الفني، الجزائر. وعزاه إلى ابن القيم في كتابه الفروسية، ص 64 ولم أقف عليه. لكن بعض المعاصرين ممن أقحموا أنفسهم في تعليل الأحاديث وتصحيحها، اكتفوا في تصحيحهم وتحسينهم وتضعيفهم على ظاهر الإسناد وأحوال رواته فقط، وربما خالفوا النقاد في مختلف العصور إذا أعلوا ما تفرد به ثقة أو صدوق، فيعللون ما صححوا أو يصححون ما أعلوا.

الفصل الأول
منهج الإمام البخاري
في التعليل

التفرد والمخالفة هما دليان قويان للكشف والبرهنة على وجود علة في حديث الراوي، وهما أمران لا ينفصلان عن بعضهما وكل واحد منهما يحمل في طياته معنى الآخر. فعندما نقول أن هذا الراوي خالف الرواة الآخرين فمعناه أنه قال بما لم يقولوا به وتفرد عنهم بتغيير في بعض رجال الإسناد، أو ألفاظ المتن، أو بالزيادة فيهما، أو في أحدهما، أو بالنقص. وكذلك عندما نقول أن هذا الراوي تفرد بهذا الحديث فمعناه أنه خالف غيره في رواية هذا الحديث لأنهم جميعا لا يحدثون به وهو خالفهم ويحدث به، إذا التفرد والمخالفة أمران متلازمان فمن خالف الرواة فقد تفرد عنهم ومن تفرد عن الرواة الباقين بحديث فقد خالفهم.

ومنهج الأئمة النقاد في الكشف عن التفرد والمخالفة هو اعتبار حديث الراوي، والجمع المستفيض والمستوعب لطرقه، لتتم بعد ذلك مقارنتها ببعضها البعض، فإذا كان الراوي قد تفرد بالحديث ولا يوجد من تابعه عليه فإن الأئمة والنقاد سينظرون في متن هذا الحديث ومدى موافقته لأصول الدين من قرآن، وسنة ثابتة، وإجماع، وما كان عليه العمل في وقت الصحابة رضي الله عنهم، كما ينظرون في منزلة من تفرد به. فإن كان المتفرد ثقة وللحديث أصل في القرآن، أو السنة، أو الإجماع، أو عمل الصحابة، ولا توجد أية قرينة تدلّ على أن فيه خطأ فإنهم يحكمون بصحة الحديث ويكون حديث صحيحا غريبا. قال الذهبي: "...الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل رتبة، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها. إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك. وإن تفرد الثقة المتقن يعدّ صحيحا غريبا"¹

أما إذا تفرد الراوي بسبب الوهم وسوء الحفظ، أو بسبب الكذب فوضع هذا الحديث، فإن الأئمة النقاد يحكمون على الحديث بالنكارة أو بالوضع. وبقدر وقوع المنكرات في حديث الراوي بقدر ما يكون ذلك مؤثرا فيه ومنزلا له من مرتبة إلى أخرى أدنى منها، حتى يصل بعضهم إلى أدنى المراتب وهي مرتبة الترك بسبب تفرد المناكير وغلبيتها على حديثه سواء بسبب سوء الحفظ وانعدام الضبط عنده أو بسبب الكذب.

أما إذا كان الراوي قد شارك غيره في رواية هذا الحديث ولم ينفرد به، بل له متابعات، فإن النقاد سينظرون فيها فإن وجدوا توافقا تاما في جميع طبقات الرواة وتطابقا بينهم في الرواية كان هذا دليلا على صحتها،

¹ نقلنا عن عبد الفتاح أبو غدة في هامش الرفع والتكميل، ص160، وعزاه إلى الذهبي في ميزان الاعتدال 231/2 ورجعت إليه ولم أجد العبارة فيه.

وإن لم يكن بين الرواة تطابق وكان هناك اختلاف بينهم فإن النقاد حينئذ ينظرون فيمن خالف؟ وما نوع مخالفته؟ وما مرتبته بالنسبة لمن خالفهم هل هو أوثق منهم، أم دونهم، أم يستون في الرتبة؟ وهل خالف جماعة من الرواة أم واحدا فقط؟ وبعد كشف كل هذه الحثيات يحكم النقاد على الحديث تعليلا أو تصحيحا.

ومنهج الإمام البخاري في التعليل هو على رأس مناهج الأئمة وفي مقدّماتها بسبب أسبقيته في ذلك وصدارته، فهو أول من جرّد الحديث الصحيح عن غيره وخصّه بمؤلف يفوق كنوز الدنيا كلها ألا وهو الجامع الصحيح، أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل. وما تمّ للبخاري ذلك إلا بعد جمعه مئات الآلاف من الأحاديث، ودراستها، وتمييز كل علة فيها، ليتسنى له بعد ذلك اقتناء الأحاديث السليمة من كل علة وتصنيفها في كتابه الجامع الصحيح. ويبقى كتاب التاريخ الكبير أفضل مادة يستغلها الباحث للكشف عن منهج البخاري في التعليل. لأنه يحتوي على المادة الخام التي استخرج منها البخاري الأحاديث الصحيحة ليصنّفها ضمن الجامع الصحيح بينما بقيت الأحاديث المعلولة في التاريخ الكبير لتدل على عبقرية هذا الإمام وتمكّنه من هذا العلم.

ولكشف منهج الإمام البخاري- رحمه الله- في المتعليل بالتفرد والمخالفة، وموقفه من تفرد الثقات والضعفاء ومن دونهم، ومخالفة الثقات لبعضهم البعض، ومعرفة قرائن التعليل عنده وهل يقبل رحمه الله تفرد الثقة مطلقا ويردّ تفرد الضعيف مطلقا؟ أم له ضوابط أخرى غير ظاهر حال الرواة من القوة والضعف يعتمد عليها في قبول تفرد راو وردّ تفرد آخر؟ وما هي هذه الضوابط؟

وما هي قرائن الترجيح عنده إذا ما خالف راو راويا آخر أو مجموعة من الرواة؟ هل الحكم دائما لصالح الأوثق؟ أو لصالح الأكثرية؟ أم أن لكل حديث مرجح خاص؟

لمعرفة كل ذلك سأقوم بتتبع الأحاديث التي أعلها الإمام البخاري بالتفرد أو بالمخالفة واستخراج منهجه في ذلك من خلال دراسة هذه الأحاديث ومعرفة مواقف الأئمة النقاد منها، وكذلك سأحاول جمع القرائن التي اعتمدها البخاري في التعليل.

المبحث الأول التعليل بالتفرد

مسألة التفرد من أهم المسائل الحديثية وأغمضها إذ أنها الطريق الموصل إلى ما يكمن في الرواية من علة ووهم، ويجب على كل طالب لعلم الحديث ومشتغل به الإحاطة بها، وفهم حيثياتها ودقائق تفاصيلها، حتى يتسنى له فهم منهج هذا العلم الشريف، ويستطيع إدراك منهج الأئمة المتقدمين المؤسسين لعلوم الحديث المختلفة، فلا يقع في اختلاف وتعارض معهم سببه سوء الفهم لبعض المسائل العلمية التي من ضمنها مسألة التفرد. فالتفرد له أحوال مختلفة وأحكام متفاوتة، ويجب فهمه حسب تفاصيله التي جاءت ضمن كلام النقاد، وتعاملهم معه في مصنفاتهم، ولا نقف عند القواعد النظرية المختصرة التي في معظم كتب مصطلح

الحديث، والتي تنصّ على قبول ما تفرّد به الثقة، ورد ما تفرّد به الضعيف، بدون خوض في تفاصيل المسألة.

فمن كلام النقاد في هذه المسألة المهمة قول- المحافظ ابن رجب الحنبلي : "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافة: "إنه لا يتابع عليه" ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"¹

ففصلّ رحمه الله في حكم تفرّد الثقة بأنه غالباً يقبل ويعتدّ به ولكن ليست قاعدة مطردة فلربما ردّ حديث الثقة الذي تفرّد به وأستنكر.

وقول الإمام أحمد: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون : هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح"². وفي هذا الكلام تصريح بأن كبار الثقات من أمثال شعبة وسفيان قد يخطئون في الحديث ويجيئون بغرائب يتفردون بها وتكون ناتجة عن الوهم والخطأ فيكون حكمها عند الردّ، فليس كل ما يتفرّد به الثقة صحيحاً دائماً.

فالأمر في التفرد يُفصلّ حسب الواقع الملموس وحيثيات كل رواية وملايساتها، وليس فيه قاعدة مطردة تُطبّق على جميع الأحاديث بنفس الطريقة، ومع هذا توجد بعض المعايير التي يقاس بها التفرد وتكون مساعدة على فهم كيفية التعامل مع هذه المسألة، ويمكن شرحها فيما يلي:

التفرد في الطبقات المتقدمة التي من طبيعتها عدم التعدّد والشهرة في الغالب، مثل طبقة الصحابة وطبقة كبار التابعين، مقبول ومحتج به من الثقة المعروف ما لم يخالف فيه ما ثبت، فإن التفرد في هذه الطبقة لا يُشكّل شيئاً يوقع في قلب الناقد الشك والريبة فيما تفرّد به الثقة إلا إذا خالف فيه ما ثبت واشتهر، وإذا كان المتن لا يعرف أصلاً إلا به ولم يعمل بمقتضاه في عهد الصحابة ولا في عهد كبار التابعين، فإن الحديث حينئذ يكون غريباً ويتوقف الناقد عن قبوله. يقول الإمام أحمد: "شر الحديث الغرائب التي لا

¹ شرح العلال ص : 208

² الكفاية للخطيب ص: 172 .

يعمل بها"¹. وإن كان المنفرد بالحديث في الطبقات المتقدمة ضعيفا فلا خلاف بين النقاد في ردّ تفردّه .

وأما إذا كان التفرد في الطبقات المتأخرة التي من شأن الحديث فيها التعدد والشهرة، فإن النقاد يدققون في علاقة الراوي المتفرد مع من تفرد عنه، وفي طريقة تلقيه الحديث منه عموما، وتلقي ذلك الحديث الذي تفرد به خصوصا، وحالة ضبطه في أحاديثه عنه عموما، وفي هذا الحديث الذي تفرد به عنه خصوصا، ثم يحكمون عليه حسب المعطيات، ولا يطلقون فيه حكما مطردا بالقبول إن كان ثقة أو بالرد إن كان ضعيفا، بل يكون ذلك بالنظر في التفاصيل الدقيقة المحكمة بالمنهج العلمي النزيه. وإذا ما جئنا للأحاديث التي أعلها البخاري بالتفرد فإننا نجد عمله في ذلك كالآتي:

- أعلّ الإمام البخاري بالتفرد أحاديث رواة مجهولين لم يعرف كل واحد منهم إلا بهذا الحديث الواحد الذي ذكره له البخاري في ترجمته، وهو مع كونه حديثا واحدا فإنه لم يتابع عليه.
- كما أعلّ بالتفرد أحاديث رواة تفاوتت مراتبهم وتباينت ولكنهم لم يبلغوا مرتبة الترك، بل بعضهم أقرب إلى مرتبة الثقة، عرف كل واحد منهم بمجموعة من الأحاديث لكنه تفرد ببعضها ولم يتابعه الثقات عليها.
- وأعلّ البخاري أيضا أحاديث بعض الثقات الأثبات بالتفرد رغم كونهم من الثقات الأثبات، ولم تمنع مكانتهم الكبيرة من ردّ حديثهم ما دام قد ثبت فيه خطأ. وأمثلة الأنواع الثلاثة هي فيمايلي:

النوع الأول: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد رواها من المجاهيل

المثال الأول:

قال البخاري: "داود بن أبي صالح المزني، عن نافع عن ابن عمر: **"نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ الْمَرَأَتَيْنِ"**². حدثني ابن

¹ المصدر نفسه.

² أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الدب، باب: مشي النساء مع الرجال في الطريق، 369/4 والحاكم في المستدرک، كتاب الأدب، 280/4 بنفس إسناده البخاري وقال: صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي بقوله: داود ابن أبي صالح قال ابن حبان يروي الموضوعات.

يحيى قال حدثنا أبو قتيبة عن داود ولا يتابع عليه¹ وقال مرة: "لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به"²

وداود بن أبي صالح هو مجهول باتفاق الأئمة:
قال فيه أبو زرعة: "لا أعرفه إلا في حديث واحد يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث منكر"³.
وقال أبو حاتم: "مجهول حدث بحديث منكر"⁴.
وقال ابن عدي: "لا أعرف له إلا هذا الحديث وبه يعرف"⁵.
وقال ابن جبان: "يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمد"⁶.

فالحديث الذي قال فيه البخاري "لا يتابع عليه" هو من رواية مجهول لم يعرف إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه. وإذالم يعرف الراوي إلا بحديث واحد لا يتابع عليه فحكمه الجهالة، ولا يقبل تفرده.

المثال الثاني:

قال البخاري: "ثعلبة بن بلال العبدي، قال لنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أبيه عن أنس: "شَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّبْنَ وَكَانَ يُصِيبُ ثَوْبَهُ وَلَا يَتَوَضَّأُ"⁷. سمع منه القواريري ولا يتابع عليه"⁸.
وقد اتفقت أقوال الأئمة على جهالة ثعلبة:
قال يحيى بن معين عنه وعن حديثه هذا: "لا أعرفه"⁹.
وقال الذهبي في الميزان: "لا يعرف. حدث عنه القواريري بحديث منكر، قال البخاري لا يتابع عليه"¹⁰.

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 792

² حكاه عنه ابن حجر في التهذيب، 163/3

³ الجرح والتعديل، 416/3 ترجمة 1902

⁴ المصدر نفسه

⁵ الكامل في الضعفاء، 955/3

⁶ المجروحون، 286/1

⁷ أخرجه ابو داود في سننه من طريق آخر عن أنس بن مالك، كتاب الطهارة، باب: الوضوء من اللبن، 50/1 ، وأخرج ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، 45/1 حديث 159 عن أنس بن مالك قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن ولا يتوضأ منه ويقطر على ثوبه ولا يغسله".

⁸ التاريخ الكبير، المجلد الثاني ترجمة 2111

⁹ سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص 302 ترجمة 119

¹⁰ 370/1 ترجمة 1387

وهكذا فقد أعلّ البخاري الحديث بالتفرد بقوله " لا يتابع عليه"، وراويّه مجهول لم يعرف إلا به، فمن لم يعرف إلا بحديث واحد لم يتابع فيه فحكمه الجهالة.

المثال الثالث:

قال البخاري: " حسين بن ميمون الخنقي أو الجندي عن أبي الجنوب الأسدي روى عنه عبد الرحمن بن غسيل قال بن نمير عن محمد بن عبيد عن هاشم بن بريد عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله قاضي الري عن بن أبي ليلى قال سمعت عليا قال: "سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُؤَلِّينِي الْخُمْسَ فَأَعْطَانِي ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْطَانِي ثُمَّ عُمَرُ" ¹ وهو حديث ولم يتابع عليه" ².

وقول البخاري: " وهو حديث ولم يتابع عليه" معناه أنه لبس عند حسين بن ميمون إلا حديث واحد يرويّه ومع هذا لم يتابع عليه. وذكر ابن عدي في ترجمة حسين بن ميمون في الكامل ³ هذا الحديث وحكى قول البخاري فيه ثم قال: "وحسين بن ميمون هذا قصته مثل الأول وهو هذا الحديث الواحد" أي أنه لم يعرف عنه إلا هذا الحديث الواحد. وقال ابن المديني: "ليس بمعروف قلّ من روى عنه" ⁴. وقال أبو زرعة: "شيخ" ⁵. وقال أبو حاتم: "ليس بقوي في الحديث يكتب حديثه" ⁶. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أخطأ، له حديث واحد في تولية علي قسم الخمس" ⁷.

وقال الذهبي ¹: "قال أبو حاتم ليس بقوي وقواه ابن حبان". ثم ساق حديثه وقال: "قال البخاري لم يتابع عليه".

¹ ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء، 223/3 وقال: لم يتابع عليه حسين بن ميمون. كما ذكره ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ 1452/3 وقال: فيه حسين بن ميمون قال البخاري: لم يتابع عليه

² التاريخ الكبير، المجلد الثاني ترجمة 2860

³ الكامل في ضعفاء الرجال، 484/115

⁴ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ترجمة 1428

⁵ المصدر نفسه

⁶ المصدر نفسه

⁷ المصدر نفسه

فاتفقوا على أنه ليس لحسين بن ميمون إلا حديث واحد لم يعرف إلا به ومع هذا فهو تفرّد به ولم يتابع عليه، ومن كان هذا حاله فهو مجهول.

فعلة الحديث يمكن أن تكون تفرّد راو مجهول، ويكون حكمه حينئذ الردّ والترك بالإجماع.

النوع الثاني: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد رواتها من مراتب متباينة بين الضعف والثقة

وهم الرواة الذين تفاوتت منازلهم بين منازل الضعف والثقة، فلم يبلغوا مرتبة الضعف الشديد أو الترك، كما أنهم لم يرتقوا إلى مراتب الثقات الأثبات، ويتفاوتون فيما بينهم في مراتب الثقة والضعف. فيكون لأحدهم روايات عديدة تفرّد بإحداها، أو ببعضها، أو بجلّها فأعلّ البخاري تلك الأحاديث بالتفرد. ويتفاوت وقوع ذلك في حديث كل واحد منهم مما يؤثر على مرتبته ومنزلته بين منازل الرواة. فإن كثرة التفرد في حديث الراوي وروايته ما لم يتابع عليه وإتيانه بالغرائب تنزله مرتبة تلو أخرى حتى تصل ببعضهم إلى مرتبة الترك لكثرة المناكير والغرائب في حديثهم. هذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

قال البخاري: "عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبغ الحراني، قال عبد العزيز بن يحيى حدثنا عيسى بن يونس عن بدر بن خليل الكوفي الأسدي عن سلم بن عطية عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم:

"مَنْ إِجْلَالَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ إِكْرَامٌ ذِي الشَّيْبِ الْمُسْلِمِ وَرَيْحَانَةُ الْقُرْآنِ لِمَنْ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ وَطَاعَةَ الْإِمَامِ الْقَاسِطِ"². لا يتابع عليه"³. وقد قال أبو حاتم في عبد العزيز بن يحيى: "صدوق"⁴. وقال أبو داود: "ثقة"⁵.

¹ ميزان الاعتدال، الترجمة 2062

² ذكره ابن الجوزي في الموضوعات 288/1 وذكره ابن عراق الكنايني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعية وقال: له طرق وشواهد كثيرة، 207/1، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، 638/2: في إسناده سلم بن عطية الفقيمي ضعيف

³ التاريخ الكبير، المجلد السادس الترجمة 1553

⁴ التهذيب، الترجمة 4283

⁵ المصدر نفسه

وذكره ابن حبان في الثقات¹.
وقال ابن الحذاء: "لا بأس بروايته"².

وذكر العقيلي حديثه وقول البخاري: "لا يتابع عليه" ثم قال: يعني حديث بدر ابن الخليل عن سلم بن ريحانة عن عطاء عن ابن عمر في إكرام ذي الشيبة³. فكان العقيلي يرجع علة الحديث إلى غير عبد العزيز وإنما إلى من فوقه.

وذكر الذهبي الحديث في ترجمة عبد العزيز في الميزان⁴ وحكى قول البخاري فيه: "لا يتابع عليه"، ثم قال: "في إسناده سلم ضعيف". يعني سلم بن عطية الفقيمي. فردّ الذهبي علة الحديث وسبب ضعفه إلى غير عبد العزيز بن يحيى بل من فوقه في الإسناد وبالذات إلى سلم بن عطية. وقال ابن عدي بعد ما ذكر الحديث وكلام البخاري فيه: "و عبد المعزيز راوية لحديث المحرانيين محمد بن سلمة وغيرهم. لا بأس بروايته"⁵.

فأقل ما يقال في عبد العزيز أنه صدوق، وقد أعلّ البخاري حديثه بالتفرد.
المثال الثاني:

قال البخاري: "عبد العزيز⁶ بن جريج عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ"⁷ قاله خفيف⁸. وروى أيضا عن سعيد. روى عنه ابنه عبد الملك مولى آل أمية بن خالد القرشي المكي. لا يتابع في حديثه"⁹.
عبد العزيز بن جريج هو والد الإمام الحجة عبد الملك ابن جريج ، أول من دوّن السنة في مكة المكرمة، ومدار أحاديثها. وقد أخرج أصحاب

¹ المصدر نفسه

² المصدر نفسه

³ المصدر نفسه

⁴ الترجمة 5137

⁵ الكامل في الضعفاء، الترجمة 1431

⁶ عبد العزيز بن جريج المكي، مولى قريش، لُيِّن، قال العجلي: لم يسمع من عائشة، وأخطأ خفيف فصرح بسماعه، من الرابعة، روى له الأربعة [التقريب ص 356]

⁷ مسند أحمد 305، 316، 372/1 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، والنسائي في سننه في كتاب قيام الليل، باب: القراءة في الوتر 244/3 عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي بن كعب. ونص الحديث: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث: بسم الله ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد."

⁸ خفيف بالصاد المهملة، مصغر، ابن عبد الرحمن الجزري، أبو عون، صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة

ورمي بالإرجاء، من الخامسة روى له الأربعة [التقريب، ص 193]

⁹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 1564

الكتب الأربعة لعبد العزيز بن جريج¹، وذكره ابن حبان في الثقات²، وذكره ابن معين³ وأبو حاتم⁴ ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وروى العقيلي⁵ وابن عدي⁶ كلام البخاري فيه ولم يزيده عليه. وهكذا نلاحظ أن عبد العزيز بن جريج معروف وقد أخرج له أصحاب الكتب الأربعة وقد عنى البخاري بقوله "لا يتابع في حديثه" هذا الحديث بالذات الذي ذكره في ترجمته، والذي تتبين علته بجمع طرقه، وقد ذكر العقيلي⁷ بعضها، حيث ذكر رواية ابنه عبد الملك ورواية خصيف كما يلي:

"-حدثنا الحسن بن علي بن زياد قال حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء قال حدثنا هشام ابن يوسف عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس".

-وحدثنا اسحاق بن إبراهيم عن عبد المرزاق- عن ابن جريج قال: أخبرت عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الثلاث ركعات الأواخر في الأولى سبح اسم ربك الأعلى فذكر نحوه.

-حدثنا يحيى بن عثمان قال حدثنا أبو صالح الحراني قال حدثنا محمد بن سلمة قال حدثنا خصيف عن عبد العزيز بن جريج قال: قدمت علينا عائشة بمكة فسألتها عن وتر النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة قل هو الله أحد".

قال العقيلي: الرواية عن أبي بن كعب وابن عباس في الوتر أصح من هذه الرواية وأولى"

نلاحظ من هذه الروايات أن هناك اختلافاً بين عبد الملك ابن جريج وخصيف في الرواية عن عبد العزيز بن جريج، ولا شك أن الحكم يكون

¹ تهذيب التهذيب، 297/6 الترجمة 643

² 114/7

³ التاريخ، 365/2 نص 485

⁴ الجرح والتعديل، 379/5 الترجمة 1772

⁵ الضعفاء الكبير، 12/3 الترجمة 967

⁶ الكامل في الضعفاء 1927/5

⁷ الضعفاء الكبير، 12/3 الترجمة 967

بصحة قول عبد الملك بن جريج وخطأ خصيف لأن عبد الملك ابن جريج هو ثقة حجة وهو أوثق وأثبت من خصيف.

وبعد ما ثبت أن عبد العزيز بن جريج قال الحديث باللفظ الذي رواه عنه ابنه الثقة الحجة وليس باللفظ الذي رواه عنه خصيف وهو ليس بالقوي ولا يقارن بعبد الملك ابن جريج، ننظر هل أصاب عبد العزيز في حديثه أم أخطأ؟ وبمقارنة حديثه بحديث الثقات نجد أن غيره روى هذا الحديث في صلاة وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرق أصح وأقوى وهي مخالفة لروايته، إذ أن في حديث أبي بن كعب وابن عباس في الوتر¹ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الثالثة بقل هو الله أحد ولم يذكر المعوذتين وإنما تفرّد عبد العزيز بذكر المعوذتين في الركعة الثالثة ولم يتابع على ذلك.

فعلة حديث عبد العزيز بن جريج انه تفرّد بزيادة ذكر المعوذتين مع قل هو الله أحد في الركعة الأخيرة من الوتر، ولم يتابع على ذلك .

وعلة حديث خصيف أنه خالف عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج في رواية هذا الحديث وهو أوثق منه وأثبت، فروى عن عبد العزيز أنه قال يقرأ في الركعة الثالثة بقل هو الله أحد-أي بما هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر المعوذتين، وهذا خطأ لأن عبد العزيز لم يقل كذلك وإنما قال بمثل ما روى ابنه عبد الملك الحافظ الثبت الحجة عنه، أي مع ذكر المعوذتين .

كما أن علة حديث خصيف أنه يصرح فيه بالسماع بين عبد العزيز وعائشة بينما غيره لا يصرح بذلك. وقد قال ابن حبان والعجلي: عبد العزيز لم يسمع من عائشة. وقال الدارقطني عن عبد العزيز إنه مجهول قيل له هو والد عبد الملك بن جريج فقال: إن كان هو فلم يسمع من عائشة يترك هذا الحديث².

وهكذا فإن خصيف هو وحده الذي صرح بسماع عبد العزيز من عائشة في قصة لقائه بها في مكة المكرمة ، وهو وحده الذي روى عن عبد العزيز يقول في الركعة الأخيرة " يقرأ بقل هو الله أحد" دون ذكر

¹ مسند أحمد 372/1، 316، 305 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، والنسائي في سننه في كتاب قيام الليل، باب: القراءة في الوتر 244/3 عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبي بن كعب. ونص الحديث: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث: بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد"

² حكاه ابن حجر في التهذيب في ترجمة عبد العزيز بن جريج، 297/6 الترجمة 643

المعوذتين، وقد عارضت روايته رواية عبد الملك ابن جريج وهو من هو ثقة وضبطا وإتقانا وقد روى حديث أبيه عن عائشة وقال فيه: يقرأ في الركعة الأخيرة بقل هو الله أحد والمعوذتين. وهذا يخالف فيه عبد العزيز غيره لأن الرواية عن ابن عباس وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الثالثة بقل هو الله أحد وحدها. فعبد العزيز تفرد بإضافة المعوذتين إلى قل هو الله أحد ولا يتابع على ذلك.

فعبد العزيز بن جريج ثقة معروف وهو من الرواة المقبولين، أخرج أصحاب الكتب الأربعة حديثه¹، وقد أعلّ البخاري حديثه بالتفرد بقوله "لا يتابع في حديثه" ويعني هذا الحديث بالذات الذي ذكره في ترجمته.

النوع الثالث: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد، رواها من الأئمة الثقات
في التاريخ الكبير أمثلة رائعة لتعليل الإمام البخاري بعض أحاديث الثقات الكبار بالتفرد، كحديث سفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وشعبة بن الحجاج،... مما يدحض القول بأن تفرد الثقة مقبول على الإطلاق. فإن صنيع الإمام البخاري مع أحاديث هؤلاء يدلّ دلالة قاطعة على أن الأئمة النقاد حين تصحيحهم للأحاديث وتعليلها، لم يكونوا يعتمدون في ذلك على ظاهر حال الرواة فحسب، ولم يكونوا يعتمدون على تجويزات عقلية نظرية مفادها أن الثقة إذا انفرد بحديث يقبل لأنه يجوز أن يكون الشيخ روى مرة هكذا ومرة هكذا وقد سمع الثقة ما لم يسمعه غيره فحدث به... الخ، فهذه كلها تجويزات عقلية، نظرية، تفتقر إلى أدلة واقعية تدلّ على حدوثها.

فالأئمة النقاد كانوا يدققون في كل حديث سواء رواه ثقة أو ضعيف، ويدرسون طرقه جيدا، ويتأكدون من إصابة كل راوٍ في الإسناد في روايته، فإذا ما وقفوا على تفرد، أو مخالفة من أحد الرواة مهما كانت مرتبته، وتأكدوا من أن تفرده أو مخالفته هو بسبب الخطأ والوهم، فإنهم مباشرة يبينون ذلك، ويردّون حديثه، بدون محاباة للراوي الثقة.

وتجدر الإشارة هنا أن الإمام البخاري رحمه الله، كان إذا ما أعلّ حديث راوٍ من الثقات الأثبات بالتفرد أو بالمخالفة، فإنه يهتم بذكر ملاحظات الرواية، وطرقها، والاختلاف الواقع بين رواها، حتى يبين خطأ هذا الثقة ويدلّل عليه، وهذا لم يفعله في تراجم غير الثقات، الذين أعلّ حديثهم بالتفرد، فإنه لم يزد على ذكر الترجمة والحديث الذي تفرد به صاحبها، ثم

¹ تهذيب التهذيب، 297/6 الترجمة 643

الحكم عليه بالتفرد دون ذكر تفاصيل، وكأن الأمر فيها واضح ولا يحتاج لإطالة بينما هو في حديث الثقات أدق.

وبسبب اهتمامه بذكر تفاصيل الرواية وطرقها وملاساتها ليبين خطأ الراوي الثقة وتفرده، فإن التراجم التي تمّ فيها ذلك كانت طويلة. إلا إذا كان خطأ الثقة هو ليس في المتن وإنما كان من قبيل تغيير اسم، أو نسبة، أو كنية، فإن البخاري لا يطيل في تلك الترجمة ويبين خطأ الثقة مباشرة.

وهذه أمثلة لتعليل البخاري أحاديث الثقات بعله التفرد، واعتناؤه بتفصيل التراجم التي جاء فيها ذلك:

المثال الأول:

قال البخاري: "محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، سمع أباه، روى عنه ابن عيينة، يقال أبو عبد الملك، أكبر من أخيه عبد الله. قال أبو عبد الله: وآل حزم قضاة. قال لي الأويسي حدثنا إبراهيم بن سعد قال: رأيته يقضي في مؤخر المسجد. قال لنا علي حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا سفيان عن محمد بن أبي بكر قال حدثني عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وأقام عندها ثلاثاً فقال: "إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَسَبَعْتُ لِنِسَائِي"¹. وقال وكيع عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث: لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة مثله. وقال لنا إسماعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة فأصبحت عنده فقال لها: "إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ عِنْدَكَ وَدُرْتُ فَقَالَ: ثَلَّثْتُ"² قال أبو عبد الله: والحديث الصحيح هذا هو، يعني حديث إسماعيل. وقال لي إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو - والمقاسم بن محمد بن عبد الرحمن أخبراه - سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن أن أم سلمة أخبرته، قال: قالت: ثم أصبح النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَأَسْبَعُ لِنِسَائِي".

¹ أخرجه مسلم في كتاب الرضاع، باب: ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عقب الزفاف، 43/4
² المصدر نفسه

وقال لنا عبدالله بن مسلمة حدثنا عبدالعزيز بن محمد عن عبدالرحمن ابن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر أن أم سلمة حين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم أخذت بثوبه فقالت: إن شئت زدت وحاسبت، ثم قال: **"الْبُكَرُ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ"**¹.

وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد قال حدثني أبو بكر بن عبدالرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"يَا أُمَّ سَلَمَةَ! إِنَّ شَيْئًا سَبَعْتُ لَكَ وَسَبَعْتُ لِهُنَّ"**.

قال أبو عبد الله: ولم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثاً².

نلاحظ أن الإمام البخاري رحمه الله اعتنى بذكر مختلف الطرق والروايات عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه، وقد رواه عن عبد الملك كل من محمد بن أبي بكر وعبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن ابن حميد، ورواه عن عبد الله بن أبي بكر سفيان ومالك، وسفيان هو وحده من بين جميع الرواة الذين رووا هذا الحديث قال بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام عند أم سلمة ثلاثاً، ولم يتابع عليه. وإنما كل من روى الحديث غيره قال إن النبي صلى الله عليه وسلم خير أم سلمة بين أن يسبع عندها وكذلك يفعل عند نسائه الأخريات، أو أن يقيم عندها ثلاثاً وكذلك يفعل مع نسائه الأخريات، وقد اختارت أم سلمة رضي الله عنها أن يثلاث رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامه عندها وعند غيرها من زوجاته صلى الله عليه وسلم.

فسفيان بن عيينة تفرّد ولم يتابع على حديثه، وقد حرص الإمام البخاري على أن يذكر جميع الروايات وملابساتها حتى يدل على خطأ سفيان وتفرّده. ولم يجوز الإمام البخاري تجويزات عقلية فيقول باحتمال أن عبد الله بن أبي بكر قد روى الحديث مرة بهذا اللفظ ومرة باللفظ الآخر، وأن سفيان سمع هذا ومالكاً سمع ذاك، وكلا الحديثين صحيحان، فسفيان ثقة ولا يضرّه تفرّده بالحديث، وحديثه مقبول... كلا! لم يعتمد البخاري إلا على الأدلة العلمية من جمع طرق الحديث ومقارنتها ولما أفضى البحث إلى أن سفيان أخطأ ولم يتابع في حديثه، بين البخاري ذلك ولم يقبل تفرّد سفيان الثقة وهو يعلم أنه من قبل الوهم.

المثال الثاني:

¹ رواه مالك في الموطأ في كتاب النكاح، 15/3
² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 93

قال البخاري: "عثمان بن طلحة الحنظلي القرشي رضي الله عنه، له صحبة. قال عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن خاله مسافع بن شيبه عن أمه صفية بنت شيبه أخبرتني امرأة من بني سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من الكعبة دعا عثمان بن طلحة، فسألت عثمان بن طلحة عما دعاك النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج من الكعبة؟ فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ قَرْنِي الْكَبْشُ قَدْ نَسِيتُ أَنْ أَمُرَّكَ أَنْ تُغَيِّرَهُمَا وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ يَشْغُلُهُ"¹. وقال محمد حدثنا ابن المبارك أخبرنا محمد بن عبد الرحمن عن منصور بن عبد الرحمن الحنظلي عن أمه عن أم عثمان بنت سفيان وهي أم بني شيبه الأكبر، قال محمد بن عبد الرحمن: وقد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم، أن النبي دعا شيبه ففتح فلما دخل البيت، وركع، وفرغ، ورجع شيبه، إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن أجب، فأتاه فقال: أني رأيت في البيت قرنا فغيته. قال منصور: فحدثني عبد الله بن مسافع عن أبي عن أم عثمان بنت سفيان رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فإنه لا ينبغي أن يكون في البيت شيء يلهي المصلي. وروى حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عثمان بن طلحة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة وهو مرسل. لا يتابع عليه حماد"².

فالحديث هو حديث منصور بن عبد الرحمن يرويه عن أمه مباشرة، وعنهما بواسطة خاله مسافع، وعن أبيه بواسطة عبد الله بن مسافع، كلاهما عن أم عثمان بنت سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا شيبه. وحماد وحده يروي الحديث عن هشام عن أبيه عن عثمان بن طلحة، وقد حكم البخاري بخطئه وقال: تفرد به ولم يتابع عليه. ولكنه ذكر ذلك بعد ما ساق كل الطرق والروايات المختلفة للحديث.

وأخيراً، وفي نهاية هذا المبحث نخلص إلى أن التفرد قد يكون علة لحديث الثقة، كما هو في حديث الضعيف، والمتروك، والمجهول. وقد أعلّ الإمام البخاري أحاديث المجاهيل والضعفاء بالتفرد كما أعلّ أحاديث الثقات الأثبات أيضاً، إذا ما دلت القرائن على أن تفرد الثقة هو بسبب الخطأ والوهم والنسيان وليس بسبب الحفظ والإتقان.

¹ أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، 68/4، 280/5

² التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2194

وتفرد الثقة لا يضره، لأنه قليل في حق ما يحفظ، ويضبط، ويتقن، من الأحاديث التي يرويها، وأيضا لأن خطأه من قبيل زيادة لفظ، أو تبديل راو أو إسناد بآخر، وليس من باب الإتيان بما لا أصل له، أو يعارض أصول الشرع. ولكن تفرد يضر بحديثه الذي تفرد به بسبب الوهم والخطأ فلا يقبل. وليس صحيحا أن كل ما يتفرد به الثقة مقبول لمجرد أنه ثقة.

وأیضا لاحظنا أن الإمام البخاري يطيل في التراجم التي ذكر فيها أحاديث معلولة بتفرد رواتها الثقات بها، ويفصل فيها بعكس التراجم التي فيها أحاديث تفرد بها راو ضعيف أو مجهول.

المبحث الثاني التعليل بالمخالفة

لفهم مسألة المخالفة التي هي من أهم المسائل المعينة على كشف العلل، والترجيح والتصحيح، يجب تصور طرق وأساليب تناقل الحديث وروايته في عصر الرواية للسنّة النبوية، والمجالس التي كانت تعقد لذلك، وعادات المحدثين فيها. فلقد اشتهرت كل بلاد من البلدان الإسلامية بحفاظ الحديث، تدور عليهم أحاديث بلادهم الصحيحة، وهم مخارجها، بمعنى إذا ورد الحديث من طريقهم كان صحيح المخرج، قوي السند، معروف مشهورا. أما إذا جاء من غير طريقهم فهو مدعاة للشك حتى يتبين أمره.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "فسر القاضي أبو بكر بن العربي مخرج الحديث بأن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في

المكيين، وأمثالهم، فإن حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً والله أعلم¹ في المدينة المنورة مثلاً، حفاظ معروفون في مختلف العصور منهم: سالم، ونافع، وعبيد الله بن دينار، والزهرى، وهشام بن عروة، ومالك، وأمثالهم.

وكذلك اشتهر في مكة المكرمة حفاظ مثل: عطاء بن أبي رباح، وعمر بن دينار، وابن جريج، وابن عيينة، وأمثالهم. وكذا عرف بالبصرة حفاظ أمثال: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وثابت البناني، وقاتادة، وأيوب السختياني، وشعبة بن الحجاج، وآخرون.

وهذه الكوفة اشتهرت بأمثال: الشعبي، وأبي إسحاق السبيعي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، والأعمش، ومنصور، وسفيان الثوري، وغيرهم.

ولكل منهم تلاميذ.. منهم من لازمه ملازمة طويلة.. فجمع كل أحاديثه أو معظمها، وضبطها، وأتقنها، ويحدث بها عنه كما حدثه هو بها. ومنهم من كان مثلهم في الحفظ والضبط والإتقان لكنه لم تطل ملازمته للشيخ ففاته سماع بعض أحاديثه أو أكثرها. ومنهم من لم يبلغ درجة المذكورين سابقاً في الحفظ والضبط والإتقان رغم ملازمته الطويلة، لتفاوت الناس في هذه القدرات والمواهب الربانية. ومنهم من لا يكاد يحفظ شيئاً من حديث الشيخ ولا يضبطه ولا يتقنه، لخلل في حفظه وضبطه، أو في ملازمته. وهكذا يروي عن كل إمام معروف في مصره مجموعة من التلاميذ تنوعت بين:

- ثقات يصيبون دائماً أو غالباً في الرواية عن شيخهم، مع تفاوت بينهم.

- وضعفاء يصيبون حيناً ويخطئون حيناً آخر أو أحياناً أخرى، على تفاوت بينهم أيضاً.

- ومتروكين لا يكادون يوافقون الثقات في روايتهم عن الشيخ. وهكذا فإن أحوال الرواة تتفاوت بالنسبة إلى الأئمة الحفاظ الذين تدور عليهم الأحاديث الصحيحة، فحين يشتركون في رواية حديث عن الشيخ فإن الضعفاء منهم لا يضبطون الأحاديث ولا يتقنونها، فتتقلب

¹ النكت على كتاب ابن الصلاح، 405/1

عليهم، فيختلفون مع الثقات فيها. وأحيانا يكون الاختلاف بين الثقات أنفسهم خطأ بعضهم، وهذا أمر طبيعي، إذ يستحيل عقلا وواقعا أن يظل جميع الرواة في مستوى واحد من الحفظ، والتثبت، والدقة، والضبط، منذ تلقى الأحاديث من أصحابها إلى أدائها، حيث أن القدرات الفردية في الحفظ والضبط متفاوتة، ومنهم من بلغ أكملها، ومنهم من نزل إلى أدناها، ومنهم من بين الطبقتين مع تفاوت الدرجات.

فالرواة الذين تشاركوا في سماع الحديث من أحد شيوخهم ثم حدثوا به عنه بعد فترة من الزمن، من جملة من الأحاديث المسموعة من مصادر شتى، اتفاهم أو اختلافهم في رواية هذا الحديث يتوقف على مدى تيقظهم، وضبطهم، ومذاكرتهم، ودقتهم، وحفظهم. وسبب الاختلاف بينهم إن وجد غالبا ما يكون هو الوهم والخطأ من بعضهم.

وبما أنه كلما زاد عدد الرواة في مجالس الحديث زاد احتمال وقوع الخطأ والوهم من بعضهم، ومن ثم زاد احتمال وقوع الاختلاف بينهم، فإن الاختلاف في الطبقات المتأخرة هو أكثر بالنسبة إلى الطبقات المتقدمة، بسبب كثرة الرواة المشتغلين بسماع الحديث وجمعه وروايته، وانتشار المدارس الحديثية في كل مكان، ونشاط الرحلة في طلب الحديث.

صور المخالفة

تقع المخالفة بين رواية الحديث في صور عديدة تكون إما في المتن، أو في السند، أو فيهما معا. وقد يكون هذا الاختلاف غير مؤثر في صحة الحديث، وفي صاحبها الذي أتى بها، إذا كان في العبارات والألفاظ بحيث لا يتغير المعنى المقصود، وكذا في التقديم والتأخير، وصيغ التلقي مثل: حدثنا وأخبرنا ونحوهما، ولكن يجب التنبيه هنا أن الاختلاف في صيغ التلقي قد يكون مؤثرا أحيانا في الصحة والقبول، كالاختلاف في التصريح بالسماع بالنسبة إلى رواية من عرف بالتدليس أو بالإرسال.

يقول ابن وهب: "ذكروا لأحمد قول من قال" عن عراك ابن مالك سمعت عائشة" فقال: "هذا خطأ"، وأنكره، وقال: "عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروى عن عروة عن عائشة"¹

وكذا ذكر أبو حاتم: أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ مالم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرحون سماعه لها من شيوخه ولا يضبطون ذلك"¹

¹ حكاة ابن رجب الحنبلي في شرح العلل ص: 218.

وعلق عليه الحافظ ابن رجب فقال: "فحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، وذكر أحمد: أن ابن مهدي حدث بحديث عن هشيم أخبرنا منصور بن زاذان. قال أحمد: ولم يسمعه هشيم من منصور"² وفي التاريخ الكبير، في ترجمة الصحابي سلمة بن المحبق الهذلي، قال البخاري: "حدثني يسرة بن صفوان نا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار سمعت الحسن بن أبي الحسن سمعت سلمة بن ربيعة بن المحبق سمعت النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ فَهِيَ حُرَّةٌ"³ لم يسمع الحسن من سلمة بينهما قبيصة بن حريث ولا يصح"⁴.

فنفى البخاري أن يكون الحسن قد سمع من سلمة بن المحبق رغم تصريحه بالسماع منه، وجعل بينهما قبيصة بن حريث.

إذن يجب التنبيه إلى أن ليس كل الاختلاف في صيغ التلقي هو اختلاف لا يؤثر، بل إن بعضه مؤثر جدا في الحديث.

و الاختلاف المؤثر يكون تارة في السند، وتارة في المتن، ويتعين فيه أن يكون المخرج واحدا، وإلا فتعدُّ الوجوه المختلفة طرقا مستقلة.

فالاختلاف الذي في السند مثاله: اختلاف الوصل والإرسال، واختلاف الوقف والرفع، واختلاف في اسم راو في السند، واختلاف في زيادة رجل في الإسناد، وغيره.

والاختلاف الذي في المتن يتنوع أيضا أنواعا منها: تعارض الإطلاق والتقييد، وتعارض العموم والخصوص، وتعارض الزيادة والنقص.

وبالنسبة لمنهج الإمام البخاري رحمه الله في التعليل بالمخالفة، فقد شمل التعليل لأحاديث خالف فيها بعض الرواة البعض الآخر في السند أو في المتن أو فيهما معا، وكان الاختلاف فيها إما بين ثقة وضعيف، أو ثقة وثقة، أو ثقة ومجموعة من الثقات.

¹ شرح العلل ص: 218

² المصدر السابق

³ أخرجه الترمذي في كتاب الحدود، باب: ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته، 379/4، والنسائي في كتاب النكاح، باب: إحلال الفرج، 123/3-125، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب: من وقع على جارية امرأته،

180/4، وأحمد في مسنده، 476/3

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 1992

كما أعلّ الإمام البخاري كثيرا من الأحاديث بسبب مخالفتها للنصوص الشرعية الثابتة من القرآن أو السنة. وكذلك أعلّ أحاديث عن بعض الرواة وكانت مخالفة لأحاديث أخرى ثابتة عن نفس هؤلاء الرواة. وأيضا أعلّ أحاديث أخرى بسبب مخالفتها لما ثبت عن راويها من فتوى مخالفة للحديث الذي روي عنه. وفيما يلي أمثلة من التاريخ الكبير.

أولا: الأحاديث التي أعلها البخاري بسبب مخالفة راوٍ آخر أوثق منه، أو راوٍ ثقة لمجموعة من الرواة الثقات، وكان الاختلاف في السند، أو في المتن، أو فيهما معا. فنضرب له الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

"حوط عن إبراهيم عن عمر مرسل: "اللقيط عبد"¹ روى عنه الشيباني الكوفي، وقال الزهري عن سنين عن عمر: "هو حر" وهذا أصح"².

اختلاف حوط والزهري في الرواية عن شيوخهما عن عمر، فحوط يروي عن إبراهيم والزهري يروي عن سنين كلاهما عن عمر، وحوط يقول عن عمر: اللقيط عبد، بينما يقول الزهري هو حر. فالمخالفة هي في المتن بين ثقة إمام وضعيف.

المثال الثاني:

"علي بن بلال، صليت مع نفر من الأنصار المغرب فقالوا: "كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننطلق نترمى في بني سلمة" قاله مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر. وقال محمد بن بشار ح غندر عن شعبة حدثنا أبو بشر قال: سمعت حسان بن بلال عن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: إنهم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. والأول أشبه"³.

¹ ذكر الشافعي في كتاب الأم 468/7 قال عمر في اللقيط لمن التقطه: "هو حر لك ولاؤه" فقال: يثبت. وروى البيهقي في السنن الصغير 211/4 عن عمر في ولاء اللقيط أنه لمن التقطه. ثم قال: فيه أبو جميلة مجهول. وذكر ابن حجر في تلخيص الحبير في الجزء الثالث حديث 1060 حديث عمر أنه استشار الصحابة في نفقة اللقيط فقالوا: في بيت المال ثم قال: "لم يقف له على أصل، وإنما يعرف من قصة أبي جميلة أن عمر قال: وعلينا نفقته من بيت المال. كما ذكر هذا ابن الملقن في البدر المنير 177/7 وقال: لم أقف على من خرجه.

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 319

³ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2353

في هذا الحديث خالف شعبة أبا عوانة في الرواية عن شيخهما أبو بشر، وكانت المخالفة في ضبط اسم الراوي إذ أن أبا عوانة سماه علي بن بلال بينما سماه شعبة حسان بن بلال وزاد شعبة في إسناده "رجل من بني أسلم". فهذه مخالفة ثقة لثقة وقد رجّح البخاري حديث أبي عوانة على حديث شعبة، وإن لم يكن الترجيح بصيغة الجزم والبت في الحكم.

المثال الثالث:

"علي بن عتيق عن أبي بردة عن أبيه أنه كان يصلي على دابته، قاله وكيع عن مسعر. وقال وكيع عن يونس بن الحارث عن أبي بردة عن أبيه رضي الله عنه. ورفعه أبو عاصم عن يونس، والأول أصح"¹.

في هذا الحديث شارك وكيع أبا عاصم في الرواية عن يونس بن الحارث ولكنهما اختلفا، فوكيع يروي الحديث موقوفا بينما يرفعه أبو عاصم. وقد تابع علي بن عتيق يونس بن الحارث وروى الحديث موقوفا كما يرويه عنه مسعر وقد سمعه منه وكيع. فوكيع يروي الحديث من طريقين مختلفين مرة عن مسعر عن علي بن عتيق ومرة عن يونس بن الحارث كلاهما عن أبي بردة عن أبيه موقوفا. وقد حكم البخاري بصحة حديث وكيع الذي خالف فيه أبو عاصم.

المثال الرابع:

"جرير بن زيد، عم جرير بن حازم، الأزدي، البصري. سمع تبيعا، روى عنه يزيد وجرير ابنا حازم، ويروي أيضا عن عامر بن سعد. قال لي عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير قال نا أبي عن عمه جرير بن زيد كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر على باب داره فقال: سمعت أبا هريرة سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ مُعْجَبَةٍ بِهِ نَفْسُهُ إِذْ خَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"² وقال يونس وابن مسافر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ولم يرفعه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. وقال سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أنه قال لعمي جرير: يا أبا سلمة"³.

¹ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2427

² أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس، باب: من جرّ ثوبه من الخلاء 60/4 حديث 5789 ومسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم المشي مع إعجابه بثيابه 165/3 حديث 2088

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2228

خالف جرير بن زيد الزهري في روايتهما عن سالم، فبينما يقول جرير عن سالم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، يقول الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك هناك مخالفة بين تلامذة الزهري الثقات، حيث خالف شعيب يونس وابن مسافر في روايتهم عن الزهري، فبينما يرويه شعيب موقوفاً يرويه يونس وابن مسافر مرفوعاً، ومع كون شعيب ويونس من تلامذة الزهري الثقات فإن البخاري لم يجمع بين حديثيهما ولم يجوز الأمر تجويزاً عقلياً ويقول باحتمال أن الزهري حدّث هذا الحديث مرة موقوفاً ومرة مرفوعاً.

المثال الخامس:

"محمد بن سيرين أبو بكر مولى أنس بن مالك الأنصاري البصري،...وروى حجاج عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرَبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ"¹. وقال لنا موسى حدثنا أبان قال ثنا قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لي محمد بن سلام قال حدثنا عبدة عن سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لي عبدان أخبرنا يزيد بن زريع قال حدثنا هشام قال حدثنا محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لي مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ"²

¹ أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: إذا أكل أو شرب ناسياً 44/3 حديث 1933 ومسلم في كتاب الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر 266/2 حديث 1155

² أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب: ما جاء فيمن استقأ عمدا 175/2 حديث 720 بلفظ "من ذرعه القيئ فليس عليه قضاء ومن استقأ عمدا فليقض" ثم قال الترمذي: "حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال محمد: لا أراه محفوظاً. قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده. وقد روي عن أبي الرداء وثوبان وفضالة بن عبيد "أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر" وإنما معنى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان صائماً متطوعاً فقاه فضعف فأفطر لذلك" هكذا روى في بعض الحديث مفسراً. والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن الصائم إذا ذرعه القيئ فلا قضاء عليه، وإذا استقأ عمدا فليقض. وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق". انتهى كلام الترمذي. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام، باب: ما جاء في

قال أبو عبد الله ولم يصح وإنما يروي هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه
عن أبي هريرة رفعه. وخالفه يحيى بن صالح قال ثنا معاوية قال ثنا يحيى
عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: "إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُفْطِرُ
فَإِنَّمَا يَخْرُجُ وَلَا يُولِجُ"¹2

هذا الحديث نموذج لمخالفة الثقة لآخر مثله، فعيسى بن يونس خالف زريع بن يزيد في روايتهما عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً، فزريع يروي بهذا الإسناد "من نسي فأكل أو شرب فليتم صومه" بينما يروي عيسى بنفس إسناد زريع "من استقاء فعليه القضاء" وقد حكم البخاري بخطأ عيسى وعدم صحة حديثه فقال فيه "لا يصح" وفي رواية "لا أراه محفوظاً"³ بينما أخرج حديث زريع في الجامع الصحيح، لا سيما أن حديث يزيد بن زريع عن هشام له متابعات، فقتادة يروي عن محمد بن سيرين وعن أبي رافع كلاهما عن أبي هريرة بمثل حديث يزيد بن زريع. وقد روى الحديث عن قتادة جماعة منهم حجاج وسعيد وأبان كلهم اتفقوا في رواية الحديث عن قتادة عن محمد بن سيرين وأبي رافع كلاهما عن أبي هريرة بمثل ما رواه يزيد عن هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وعيسى بن يونس هو وحده الذي خالف وجاء بحديث آخر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

وقد وافق الإمام مسلم الإمام البخاري في حكمه على الحديث، فأخرج حديث قتادة وهشام الذي يرويه يزيد بن زريع وترك حديث عيسى بن يونس الذي أخرجه الترمذي وقال عنه: "حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس"⁴، وحكى قول البخاري فيه "لا أراه محفوظاً"⁵.

فالنقاد متفقون على صحة حديث هشام الذي يرويه عنه يزيد، ومخالفة عيسى بن يونس في هذا الحديث هي خطأ سببه الوهم، فهو يروي عن

الصائم يقبى، 525/1 حديث 1676، وأحمد في مسنده، 498/2، وأبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب: الصائم يستقبى عامداً، 300/2 حديث 2380، والدارمي في سننه، كتاب الصوم، باب: الرخصة فيه، 14/2 حديث 1739 ثم قال: "قال عيسى: زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه فموضع الخلاف ههنا".

¹ أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: الحجامة والقبى للصائم، 46/2 قال: قال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة: "إذا قاء فلا يفطر إنما يخرج ولا يولج". وذكر عن أبي هريرة أنه يفطر، والأول أصح.

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 251

³ رواه عنه الترمذي في سننه في كتاب الصوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً، 175/2 عند تخريجه للحديث

⁴ المصدر نفسه

⁵ المصدر نفسه

هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة حديثاً آخر يُروى عن أبي هريرة بطرق ضعيفة واهية لا تثبت، أشار البخاري إلى أحدها حين قال: "... من استقاء فعليه القضاء" قال أبو عبد الله: ولم يصح، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. " وكذلك أشار إليها الترمذي فقال: "روي هذا الحديث [يعني "من استقاء فعليه القضاء"] من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده".
فما رواه عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة يخالف ما ثبت عنه بطريق صحيح أخرجه البخاري- ومسلم في صحيحهما.

وفي نهاية هذا العنصر نذكر بأن المخالفة هي وسيلة لكشف خطأ الراوي وقرينة دالة عليه.
وقد تكون المخالفة بين راو ثقة وآخر ضعيف وفي هذه الحالة يترجح حديث الثقة ويسقط حديث الضعيف.
وقد تكون المخالفة بين راويين ثقتين تساويا في المرتبة أو تقارباً، وفي هذه الحالة يلجأ إلى مرجحات أخرى، كأيهما أثبت في هذا الشيخ بالذات الذي اختلفا عليه، وأيهما أطول ملازمة له، وأضبط لحفظه أو لكتابه عنه، ومرجحات أخرى تمكن الناقد من الحكم على الحديثين والثقتين المختلفين على نفس الشيخ.
وقد تكون المخالفة بين راو ثقة ومجموعة رواة ثقات، وفي هذه الحالة فإن كثرة العدد ومتابعات الرواة الثقات لبعضهم البعض في الرواية يرجح روايتهم على رواية الثقة المخالف لهم. وفي هذه الحالة كما في حالة مخالفة الضعيف للثقة فإنه يسهل على الناقد الحكم على الحديث والترجيح بين الروايات المختلفة. وفي الأمثلة السابقة التي ذكرتها، رجح الإمام البخاري رحمه الله بين روايات اختلف فيها الضعيف مع الثقة وكان الحكم فيها لحديث الثقة كما في المثال الأول، كما رجح بين الروايات التي اختلف فيها ثقة مع ثقة مثله كما في المثالين الثاني والثالث، وكذلك رجح بين روايات خالف فيها الثقة اثنين أو مجموعة من الثقات كما في المثالين الرابع والخامس

ثانياً: التعليل بالمخالفة للثابت من النصوص الشرعية

من ضمن القرائن المهمة التي تعين الناقد في الحكم على الحديث قرينة مخالفة الحديث للثابت من النصوص الشرعية من آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة. وقد اعتمد الإمام البخاري رحمه الله على هذه القرينة في تعليل بعض الأحاديث فنجد بعد ما يسوق الحديث يردفه بالنص الشرعي الثابت، والمخالف له، ثم يعقب عليه بالقول: "وهذا أصح"، أو يقول في الحديث المعلول "...ولا يثبت هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال..."، أو يقول: "...ولا يصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال..."، وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"الحارث بن عمرو السهمي، ثم الباهلي، قال لنا موسى بن إسماعيل حدثنا سهل بن حصين بن مسلم الباهلي قال ثنا عبد الله بن الحارث عن الحارث قال: شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال: "مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرْ"¹. وقال لنا معمر حدثنا عبد الوارث قال ثنا عتبة بن عبد الملك السهمي قال حدثني بينها بن كريم بن الحارث بن عمرو السهمي سمع الحارث بن عمرو سمع النبي صلى الله عليه وسلم، حديثه عن البصريين. وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ"². وهذا أصح"³.

فحديث "لا فرع ولا عتيرة" حديث ثابت صحيح، وقد أخرجه البخاري في صحيحه وكذلك مسلم، وهو مخالف في نصه وحكمه ومعناه للحديث الأول "من شاء عتر ومن شاء لم يعتر" الذي فيه تخيير وقد رده البخاري لمخالفته الحديث الثابت الصحيح.

المثال الثاني:

"حرب بن عبيد الله، عن خال له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَشُورٌ إِنَّمَا الْعَشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى"⁴. قاله

¹ أورده ابن حزم في المحلى 356/7 عن يحيى بن زرارة عن أبيه وقال: كلاهما مجهول لا بدري. وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الفرع والعتيرة، باب: لا فرع ولا عتيرة 79/3 حديث 4552

² أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العقيدة، باب: الفرع، 451/3 حديث 5473 وباب: العتيرة، 451/3 حديث 5474، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب: الفرع والعتيرة، 343/3 حديث 1976

³ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 2390

⁴ أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الزكاة، باب: ما جاء ليس على المسلمين جزية 130/2 حديث 634، وأبو داود في كتاب الخراج، باب: في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات 106/3 حديث 3046 وقد ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي رقم 634 وفي ضعيف أبي داود، ص 106. قال الألباني: إنما يعني به جزية الرقبة

أبو نعيم عن سفيان عن عطاء بن السائب. وقال ابن مهدي رجل من بني بكر. وقال مسدد عن أبي الأحوص عن عطاء عن حرب بن عبيد الله عن جده أبي أمية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال أحمد بن يونس عن أبي بكر عن نصير عن عطاء عن حرب بن هلال الثقفي عن أبي أمامة من تغلب سمع النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال موسى عن حماد بن سلمة عن عطاء عن حرب بن عبيد الله عن رجل من أخواله سمع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتابع عليه.

قال أبو عبد الله: وَقَدْ فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعُشْرَ فِيمَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ¹. وقال أبو حمزة عن عطاء حدثنا الحارث الثقفي أن أباه أخبره وكان ممن وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلت للنبي صلى الله عليه وسلم².

فالحديث الأول "ليس على المسلمين عشور..." تفرّد به حرب بن عبيد الله، وفي طريقه اضطراب، وقد ردّه البخاري بحديث آخر جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض العشر فيما أخرجت الأرض في خمسة أوسق. ورغم أنني لم أجد الحديث الثاني في كتب الرواية وقد ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال "غريب" وكذلك استغربه ابن حجر إلا أن البخاري يرويه بصيغة الجزم توحى لنا بأنه يصحّ الحديث الثاني ويردّ به الحديث الأول.

المثال الثالث:

"محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي، أحد بني عامر بن لؤي، مديني، أبو الحارث، قال لي عياش بن المغيرة ولد سنة الجفاف، سنة ثمانين. سمع نافعا، روى عنه الثوري ووكيع. وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا هشام قال حدثنا معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَا أَدْرِي أُعْزِرُ نَبِيًّا كَانَ أَمْ لَا، وَتُبِعَ لَعِينًا كَانَ أَمْ لَا، وَالْحُدُودُ كَقَارَاتٍ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا"³.

وفي الحديث ما يفسر هذا حيث قال: "إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور". وقال الشوكاني في نيل الأوطار حديث 219/8: مضطرب. وقال ابن عدي في الكامل في الضعفاء 484/3: منكر.

¹ أورده الزيلعي في نصب الراية، 384/2 بلفظ "ما أخرجته الأرض فيه العشر" وقال: غريب بهذا اللفظ. وكذلك قال ابن حجر في الدراية، 263/1: "لم أجده بهذا اللفظ".

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 220

³ السنن الكبرى للبيهقي، 329/8 حديث رقم 17595 عن أبي هريرة.

وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأول أصح، ولا يثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الحدود كقارة"¹.

قال أحمد: مات سنة تسع وخمسين. قال أبو عبد الله: نسبه ابن أبي أويس².

فبعد ما ساق الإمام البخاري حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب من طريقين مختلفين، أحدهما طريق هشام عن معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، والثاني طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، حكم بأن طريق هشام عن معمر أصح من طريق عبد الرزاق عن معمر، أي أن الثابت عن ابن أبي ذئب أنه قال عن الزهري مرسلًا. ثم تحول الإمام البخاري إلى نقد المتن فقال أنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة أنه قال: "الحدود كفارة" فكيف يقول "لا أدري الحدود كفارة أم لا؟!؟"

وهكذا فإن الإمام البخاري يردّ الحديث لمخالفته لنص حديث آخر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة.
المثال الرابع:

"بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي، ويقال مرار بلا تشديد. قال يحيى القطان رأيت بحرًا خلط... وقال إسحاق أخبرنا وهب أخبرنا شعبة عن بحر بن مرار عن الحكم بن الأعرج سمع ابن عمر: "إِذَا كَانَ الْوَهْمُ الْأَجْرُ دُفَاعًا لِلصَّلَاةِ" قال أبو عبد الله حديث النبي صلى الله عليه وسلم أصح "إِذَا صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَلَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى يَجْعَلُهَا ثَلَاثًا"³¹.

¹ البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: الحدود كفارة 280/4 6784 قال: حدثنا محمد بن يوسف حدثنا بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا ولا تسرقوا ولا تزنا وقرأ هذه الآية كلها، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به فهو كفارته ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله عليه إن شاء غفر الله له وإن شاء عذبه".

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 455

³ أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان 407/1 حديث 398 عن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليبن على واحدة، فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثا فليبن على ثنتين، فإن لم يدر ثلاثا صلى أو أربعًا فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم." قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. كما

فالمعروف والثابت المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بيّن حكم سهو المصلي إذا نسي وسها في صلاته ولم يعرف كم صلى؟ وهو أن يبني على الأقل ويكمل صلاته ولا يقطعها، ولا يعيدها. فإن شك كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليبن على ثلاثة ويأت بالرابعة، وإن شك كم صلى ركعتان أم ثلاثة فليبن على ركعتين ويأت بالثالثة إن كانت صلاة مغرب وبالثالثة والرابعة إن كانت صلاة ظهر أو عصر أو عشاء، وهكذا...

وهذا هو المعروف والمشهور وعلى هذا كان العمل. وعليه فإنه يُردّ الحديث الأول لمخالفته لنص شرعي ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخيراً، فإن المخالفة تبعث الشك في قلب الناقد على أن هناك خطأ ووهم وقع من قبل بعض الرواة فخالف غيره ممن يروون نفس الحديث، وإذا كان الراوي الذي خالف قد جاء بما يخالف النصوص الثابتة والروايات الصحيحة فإن هذا قرينة قويّة على عدم ضبطه حديثه فيردّ بتلك النصوص الثابتة.

ثالثاً: التعليل بالمخالفة لما ثبت عن راويه من روايته أو فعله

تعتبر قرينة مخالفة حديث الراوي لما ثبت عنه من حديث أو عمل قرينة قوية في تعليل الحديث، لأنه إذا ثبت عن راو حديث أو عمل ثم جاءنا عنه حديث آخر يخالف حديثه الأول الثابت عنه، أو يناقض عمله، فإن هذا دليل وقرينة قوية بأن الحديث به علة ولا يصح. لأن الصحابة رضوان الله عنهم، ما كان أحد منهم ليقف على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويرويه عنه، ثم يعمل بخلافه، وإنما كانوا يقفون عند ما سمعوه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ملتزمين بالعمل بمقتضاه، متبعين لسننه وأوامره صلى الله عليه وسلم، مقتفين خطاه، لا يجرؤون على مخالفته قيد شعرة فكيف لأحدهم أن يروي حديثاً ويعمل بخلافه؟ أو يروي حديثاً ثم يروي عكسه، فيلزم أن يكون أحد الحديثين معلولاً.

أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين 380/1

حديث 1209، وأحمد في مسنده 193/1

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1924

وقد اعتمد الإمام البخاري على هذه المقرينة في تعليل بعض الأحاديث التي جاءت مخالفة لأحاديث أخرى ثابتة عن نفس رواة الأحاديث الأولى، أو مخالفة لما ثبت عن هؤلاء الرواة من عمل. وأذكر هنا بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"الزبير بن الشعشاع عن أبيه سمع علياً: كُلْ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِي قَالَ عبد الصمد سمع طلحة بن حسين الشني سمع زبيراً ولا يصح لأن علياً روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه"¹2.

إذا كان علي رضي الله عنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلي فكيف يأمر غيره بأكله؟ فما دام أنه علم بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه عنه، فهذا يكفي للقول بأن الحديث الذي روي عنه وفيه يأمر بأكل لحوم الحمر هو حديث به علة ولا يصح، لأنه يخالف: أولاً، قول علي في روايته النهي. وثانياً، يخالف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالإنتهاء عن أكل لحوم الحمر. وما كان لعلي رضي الله عنه أو أحد من الصحابة رضوان الله عليهم ليخالف أوامر أو نواهي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المثال الثاني:

"عبد الرحمن السندي سمع أنسا رضي الله عنه: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ مِنَ اللَّحْمِ"³ قاله النفيلي حدثنا عبادة بن بشير الرملي وقال أبو قلابة والحسن كان أنس رضي الله عنه يتوضأ مما مسته النار وهذا أصح"⁴.

¹ الجامع الصحيح للبخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر، 128/3 حديث 4216، وكتاب النكاح، باب: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخر، 370/3 حديث 5115

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 1385

³ متن الحديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحيض، 44/2 وغيره من الأئمة وقال الترمذي: "وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيرت النار وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم على ترك الوضوء مما غيرت النار". وقال أيضاً: "والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي والتابعين ومن بعدهم سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، رأوا ترك الوضوء مما مسست النار وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكان هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مسست النار." انتهى كلام الترمذي كتاب الطهارة 190/1

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 961

فكيف يروي أنس حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعمل بخلافه؟ إن مخالفة الحديث لعمل أنس الذي ثبت عنه يكون قرينة قوية على عدم صحة روايته وردّها.

ولزيادة تأكيد، ذكر البخاري في ترجمة أخرى الحديثين نفسيهما فقال:
"عمران بن أوس بن ضمعج، قال مروان بن معاوية عن عمران عن أبيه سمع أباه عن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ"¹ وروى عنه أبو معاوية وقال عبد الرحمن حدثنا زائدة عن عبد العزيز بن رفيع حدثني ابن أبي مليكة وعكرمة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ أَكَلَ لَحْمًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وهذا لا يصح لأن أيوب وسماك وعاصمًا رَوَوْه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الليثي حدثني عقيل عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن خالد سمع عروة سمع عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"² وهذا أصح"³.

فالحديثان عن عائشة رضي الله عنها بطرق مختلفة، جاء في بعضها أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ، وجاء عنها حديث "توضؤوا مما مسّت النار" من طريق قوي: عقيل عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن خالد عن عروة عن عائشة، وهذا أصح وأقوى وأثبت من الحديث الأول.

فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم "توضؤوا مما مسّت النار" الثابت عنها بطريق صحيح، فيه قرينة قوية على أن الأحاديث التي رويت عنها في عدم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم بعد أكله اللحم هي أحاديث واهية معلولة مردودة. وهو مؤيد لحديث أنس الذي سقناه سابقاً وفيه يروي أنس الوضوء مما مسّت النار. ويؤيدهما حديث طلحة في الترجمة التالية:

"عبد الرحمن بن زيد بن عقبة بن كريمة يعد في أهل المدينة عن أنس بن مالك قاله موسى عن وهيب عن عمرو بن يحيى "أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيًّا أَكَلَا خُبْزًا وَلَحْمًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ" وقال الحسن عن أنس عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتْ

¹ ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، 234/3

² رواه مسلم في كتاب الحيض، باب: الوضوء مما مسّت النار، 44-43/2

³ التاريخ الكبير، المجلد السادس، الترجمة 2805

النَّارَ¹ وقال أبو قلابة كان أنس رضي الله عنه يتوضأ منه. وروى أبو طلحة رضي الله عنه من وجوه الوضوء قال مالك عن موسى بن عقبة عن عبد الرحمن بن زيد الأنصاري عن أنس عن أبي طلحة رضي الله عنه وأبي، والذي قال يتوضأ أصح².

فكيف يروى عن أبي طلحة بأنه أكل لحماً وخبزاً ولم يتوضأ وهو الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء مما غيّرت النار؟!!

نلاحظ أن البخاري ساق في كل ترجمة من التراجم الثلاثة التي سبقت حديثاً عن صحابي يخالف ما ثبت وصح من الروايات عن هذا الصحابي نفسه وفي الموضوع نفسه، فالبخاري رحمه الله لم يردّ الحديث عن أنس في عدم الوضوء بحديث عائشة التي تروي فيه الوضوء، ولم يعقب على حديث عائشة الذي فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ولم يتوضأ بحديث طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء، ولكنه رحمه الله ردّ حديث كل راوٍ بالحديث الآخر الذي ثبت عن الراوي نفسه.

المثال الثالث:

"برد بن عرين، حديثه في البصريين، حدثني بشر بن آدم قال حدثنا روح بن عبادة قال ثنا عثمان بن غياث عن برد بن عرين عن عمته زينب بنت منجل سألتنا عائشة عن الجراد فقالت: "زَجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَبِيَّانَا وَكَانُوا يَأْكُلُونَهُ"³.

حدثني عبد الأعلى قال ثنا أبو عوانة عن السدي عن عبد الله البهي: "رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَأْكُلُ الْجَرَادَ"⁴. تابعه عبيد الله عن إسرائيل عن السدي نحوه. حدثني محمود قال ثنا أبو النضر قال حدثنا شيبان عن زياد عن حسان بن أنس الثعلبي: "كُنْتُ مَعَ ابْنِ أُخْتِ عَائِشَةَ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِجَرَادٍ" قال أبو عبد الله وهذا أكثر وهذا أصح حدثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة عن أبي

¹ أخرجه النسائي والترمذي وأبو داود وابن ماجه كلهم في كتاب الطهارة، النسائي في باب: الأمر بالوضوء مما مسّت النار، 104/1 والترمذي في باب: ما جاء في الوضوء مما غيّرت النار، 190/1، وأبو داود في باب: ترك الوضوء مما مسّت النار، 225/1، وابن ماجه في باب: الوضوء مما غيّرت النار، 190/1

² التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 921

³ ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، 303/1، وابن القطان في الوهم والايهام، 803/5

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955 ولم أجده في غيره.

يعفور قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: "غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ سِتٍّ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ"¹2.

هذه أحاديث تروى عن عائشة رضي الله عنها، اختلفت في طرقها ومضمونها وتناقضت، في أحدها تروي عائشة زجر النبي صلى الله عليه وسلم ونهيه عن أكل الجراد، وفي آخر شوهدت تأكل الجراد، وفي ثالث أنها أرسلت جرادا إلى ابن أختها. وقد صحَّ البخاري هذا الأخير وقال: هذا أكثر وهذا أصح، أي أن الثابت عن عائشة أكل الجراد فكيف تروي النهي عنه وعملها يخالف هذا النهي؟ فهذه قرينة قوية ومهمة لردِّ حديث عائشة في النهي عن أكل الجراد لمخالفته لما صحَّ وثبت عنها من أكل الجراد. وتأكيدا لهذا ساق البخاري حديث ابن أبي أوفى "غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ست غزوات نأكل الجراد" الذي اتفق فيه مع مسلم على تخريجه في جامعيهما الصحيحين، وهذا يرجح بين الأحاديث المتضاربة الواردة عن عائشة في النهي عن أكل الجراد وفي ثبوت أكله، وحديث جواز أكل الجراد وثبوت فعل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هو الثابت وأحاديث الزجر مردودة.

فقرينة تحليل الحديث بكونه مخالفا لما ثبت عن راويه من قول أو عمل هي قرينة قوية اعتمدها البخاري في الحكم على الأحاديث والترجيح بين الروايات المتضاربة الواردة عن راو نفسه.

رابعاً: التعليل بالمخالفة للمشهور والمعروف من فتوى الراوي

أعلَّ الإمام البخاري رحمه الله أحاديث رويت عن ابن عباس رضي الله عنه وكانت مخالفة لفتواه في نفس المسألة. فإذا كانت الفتوى عن ابن عباس قد صحَّت وثبتت واشتهرت. ثم جاء حديث عنه مخالفا لفتواه ومناقضاً لها فلا شكَّ أنَّ القلب سيتوقف عنده، وتقع في النفس منه ريبة، إذ كيف يعقل أن يروي ابن عباس حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يفتي بخلافه؟ فلا شكَّ أن في الحديث الذي يروى عنه مخالفاً لفتواه علة. وعندنا مثالين اثنين هما:

المثال الأول:

¹ أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الذبائح والصيد، باب: إباحة الجراد، 3/ 457، حديث 5495، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إباحة الجراد، 3/ 229، حديث 1952
² التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955

"حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي، عن كريب وعكرمة، قال علي: تركت حديثه. قال شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس: قال النبي صلى الله عليه وسلم في أم إبراهيم: "أَعْتَقَهَا"¹ ولم يصح، وقال عمرو عن عطاء عن ابن عباس: "مَا أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ شَاتِكَ أَوْ بَعِيرِكَ"² قال أبو عبد الله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس"³.

فالحديث الذي يرويه حسين عن ابن عباس وفيه عتق أم الولد مخالف لفتوى ابن عباس المعروفة والمشهورة عنه، بل ومخالف لرأي أهل العلم وهي أن أم الولد لا تعتق وهي ملك سيدها، يستمتع بها مثل باقي ممتلكاته، فقد روى الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: "أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبِئُهَا وَلَا يُوْرَثُهَا وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ بِهَا فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ"⁴ قال الزرقاني في شرحه على الموطأ: "وبهذا قال أكثر التابعين والأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء"⁵. فكيف يصح عن ابن عباس ما يروي وهو يفتي بخلافه! ومع كون راوي هذا الحديث ضعيفا متروكا، فقد روى ما يخالف النص الثابت عن حكم ابن عباس في مسألة أم الولد، فخطأه من قبيل الإتيان بما لا أصل له من رواية الشيخ، بل وبما يناقض تماما رواية الشيخ.

المثال الثاني:

"محمد بن عقبة أخو موسى بن عقبة مولى الزبير بن العوام القرشي المدني، روى عنه مالك. وقال لنا أبو نعيم عن سفيان عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس: "أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا لَهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكَ أَجْرًا"⁶. وقال لنا قبيصة عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لي محمد حدثني يحيى عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال سفيان

¹ لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

² لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

³ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

⁴ الموطأ بشرح الزرقاني، كتاب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة، 83/4

⁵ المصدر نفسه

⁶ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من رواية كريب مولى ابن عباس، كتاب الحج، باب: صحة حج الصبي وأجر من حج به، 794/2 حديث 1336، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من رواية عبد الله بن عباس 72/5 وقال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح. وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الحج، باب: الحج بالصغير، 327-326/2 حديث 3625-3629، وأدخله الألباني في صحيح النسائي رقم 2644 وقال: صحيح.

وحدثني إبراهيم قال حدثني كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال مالك وزهير عن إبراهيم عن كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الماجشون وابن عيينة عن إبراهيم عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومحمد بن كثير عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثني محمد مثله. وقال حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا إبراهيم بن عقبة حدثنا كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحدثني محمد قال ثنا يعلى قال حدثنا ابن إسحاق عن إبراهيم عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال ابن بكر أخبرنا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة أخبره كريب عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلا في الأصل. قال أبو عبد الله: وقال أبو ظبيان وأبو السفر عن ابن عباس: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجَّ"¹ وهذا المعروف عن ابن عباس².

فبعد إيراد طرق الحديث المختلفة ورواياته، وطول في ذلك، أبدى الإمام البخاري تعليقه لهذه الطرق بالعبارات التي عقب بها "أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلا في الأصل" ثم ذكر قول ابن عباس وفتياه المعروفة والمشهورة من أن الصبي إذا حجَّ به قبل الإدراك أو البلوغ فعليه الحج بعد البلوغ ولا تجزئ عنه الحجة الأولى التي حجَّ به فيها وهو صغير. فهذه الفتوى الثابتة والمشهورة عن ابن عباس تطعن في صحة ما روي عنه بخلاف فتواه ولعلَّ في عدم تخريج البخاري لهذا الحديث في صحيحه، مع

¹ رواه ابن حزم في المحلى 44/7 وقال: "رواته ثقات، وقفه أحدهما على ابن عباس وأسنده آخر". ورواه البيهقي في السنن الصغير 140/2 وقال: "روي موقوفا ومرفوعا والموقوف أصح"، ورواه في السنن الكبرى 179/5 وقال: "وروي موقوفا وهو الصواب". ورواه النووي في المجموع شرح المذهب 56/7 وقال: "إسناده جيد". ورواه ابن تيمية في شرح العمدة 261/2 وقال: "يروي مرسلا وموقوفا عن ابن عباس". ورواه ابن دقيق العيد في الإلمام 367/1 وقال: "رواه غير محمد بن المنهال موقوفا، ورواه الثوري عن الأعمش موقوفا أيضا قيل وهو الصواب". والحديث عندهم جميعا عن ابن عباس بلفظ "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ وَإِذَا بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ بِهِ فَإِذَا أَعْتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى". وزاد البيهقي "وَإِذَا حَجَّ الْأَعْرَابِيُّ ثُمَّ هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى". ورواه البغدادي في تاريخ بغداد 206/8 بمثل لفظ البيهقي وقال: "غريب". وروى الحاكم في المستدرک حديث 1769 "إِذَا حَجَّ الصَّبِيُّ فَهِيَ لَهُ حَجَّةٌ حَتَّى يَعْقَلَ وَإِذَا عَقَلَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، فَإِذَا حَجَّ الْأَعْرَابِيُّ فَهِيَ حَجَّةٌ فَإِذَا هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى" قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه عن ابن عباس". وروى ابن حزم وابن تيمية والضياء المقدسي هذا الحديث من رواية محمد بن كعب القرظي بلفظ: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ، أَجْزَأَ عَنْهُ، فَإِنْ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجَّ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مَمْلُوكٌ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، فَإِنْ أَعْتَقَ فَعَلَيْهِ الْحَجَّ". ابن حزم في المحلى 44/7، والضياء المقدسي في السنن والأحكام 24/4، وابن تيمية في المناسك من شرح العمدة 261/1.

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 612

ما عَقِبَ به عليه في هذه الترجمة بقوله: "أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلًا في الأصل" مع تأكيده على صحة ثبوت فتوى ابن عباس عنه وشهرتها، إشارة إلى وقوع ريبة في نفسه من هذا الحديث رغم كون الإمام مسلم قد أخرجه وربما سمح لنا هذا بالقول أنه إذا جاءنا حديثان متعارضان عن راو نفسه واشتهر واحد منهما بالعمل به والإفتاء بحكمه فإنه يترجح على الثاني ويكون هذا الأخير إما معلولا أو منسوخا.

خامسا: التعليل بالمخالفة للمشهور والمعروف من الواقع

المشهرة. و١- لاستفاضة قرينة مؤيدة. لصحة الحديث أو. المصادقة، والغرابة في الحديث كانت دوما شيئا مذموما لدى المحدثين. وقد اعتمد الإمام البخاري رحمه الله على الواقع المستفيض المشهور المعلوم عند الناس واعتبره قرينة قوية في قبول أو ردّ الحديث. وهذه أمثلة للتوضيح:

المثال الأول:

"أسماء بن الحكم الفزاري، سمع عليا، روى عنه علي ابن ربيعة يحدّث في الكوفيين. قال: "كنت إذا حدّثي رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفته فإذا حلف لي صدّقه". ولم يرو عن أسماء ابن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضا".¹

فالواقع المعروف والمشهور عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم لم يكونوا يحلفون بعضهم بعضا في الحديث رغم كونهم أشدهم حرصا وتنبّتا وتحريّا لصحة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعندما ورد هذا الحديث عن الصحابي أسماء بن الحكم وأنه كان يحلف كل من حدّثه بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يصدّقه، رأى الإمام البخاري أن هذه الرواية مخالفة للواقع المشهور والمعروف من أن الصحابة رضوان الله اليهم رويوا عن بعضهم البعض دون أن يحلف أحدهم الآخر. فكيف يروي أسماء ما يخالف هذا الواقع؟ فلا شك هذا مما يطعن في ثبوت هذه الرواية ويعلّلها لمخالفتها للواقع.

المثال الثاني:

¹ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1663

"محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي، قال لي بشر بن مرحوم عن يحيى بن سليم سمع بن خثيم سمع محمداً سمع أبا بردة يحدث عمر سمع أباه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ جُعِلَ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا فِي الدُّنْيَا"¹ فكتبه عمر. قال لي محمد بن عبادة حدثنا يزيد قال حدثنا يحيى بن زياد قال حدثني سعيد بن أبي بردة: وفد أبي إلى سليمان بن عبد الملك فحدثه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لي ابن سنان حدثنا همام قال ثنا قتادة عن سعيد بن أبي بردة وعون شهدا أبا بردة يحدث عمر بهذا. وقال لنا موسى حدثنا حماد عن علي بن زيد عن عمارة القرشي أنه شهد عمر حدثه أبو بردة بهذا. وقال لنا المقرئ حدثنا سعيد قال حدثني أبو القاسم الحمصي عن عمرو بن قيس السكوني عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال محمد بن سلام أخبرنا إسماعيل بن عياش عن يزيد بن سعيد عن عبد الملك بن عمير عن أبي بردة عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لنا عبيد الله بن موسى عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لي محمد بن حوشب حدثنا أبو بكر قال حدثنا أبو حصين عن أبي كنت ثم بن زياد فقال عبد الله بن يزيد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لنا موسى حدثنا حماد قال أخبرنا يونس عن حميد عن أبي بردة أنه خرج من ثم زياد أو بن زياد والحاصل إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم. وقال بن فضيل حدثنا صدقة بن المثنى عن رياح بن الحارث عن أبي بردة بينا أنا في إمارة زياد قال رجل من الأنصار كان لوالده البغوي مع النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت والدي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بهذا. وقال لنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي قال حدثنا بريد عن أبي بردة عن رجل من الأنصار عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا. حدثني عبدة بن عبد الله قال حدثنا زيد بن الحباب قال ثنا الوليد بن عيسى أبو وهب قال حدثنا أبو بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال ليث عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال محمد بن سابق حدثنا الربيع أبو سعيد عن معاوية بن إسحاق عن أبي بردة سمع أباه سمع النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. قال أبو عبد الله: والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة وأن قوماً يعذبون ثم يخرجون أكثر، وأبين، وأشهر. حدثني علي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا مسعر قال حدثني

¹ سبق تخريجه في ص 166

علي بن مدرّك عن أبي بردة قال حدثني رجل من الأنصار عن بعض أهله يرفعه "هذه أمة مرحومة..." بهذا. قال أبو عبد الله: ألفاظهم مختلفة إلا أن المعنى قريب"¹.

فهذه ترجمة مطوّلة تعمّدت ذكرها بكاملها حتى يتبيّن لنا أن النقاد الكبار مثل الإمام البخاري رحمه الله لا يصدرون على حديث حكمهم إلا بعد عملية بحث وجمع مستفيضة لطرق الحديث ورواياته المختلفة، وما يصدر منهم في الأخير من حكم فهو مبني على اطلاع واسع، ولمّ بجميع حيثيات الرواية، وألفاظها المختلفة، وأسانيد المتعددة. ففي هذه الترجمة ذكر البخاري حديثاً في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، مداره على أبي بردة، وبعد ما ساق طرقه المتعددة على ما فيها من اختلاف، ردّه بما ثبت واشتهر وعلم واستفاض من شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته في الآخرة، وأن قوماً سيعدّون ثم يخرجون من النار.

ولم يذكر البخاري نص حديث معين ولكن ذكر ما اشتهر وعلم في الواقع وتداوله الناس وصار معلوماً. فالحديث الذي روي عن أبي بردة بألفاظ مختلفة ومعنى واحد، وهو أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم تعدّ في الدنيا بأيديها، ولا عذاب عليها في الآخرة، مخالف لما اشتهر واستفاض بروايات وأحداث مختلفة تثبت أن من أمة محمد من يدخل النار، وأن شفاعة محمد في بعض الناس من أمته واردة، وغيره مما عبر عنه البخاري بأن "الخبر في هذا: أكثر وأبين وأشهر".

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 60

المبحث الثالث التعليل بعدم السماع

بيّن الإمام البخاري رحمه الله في أكثر من حديث أن مدار علته في عدم تصريح راويه بالسماع، وتتجلى عنايته بمسألة السماع بدقة ووضوح في تراجم التاريخ الكبير إذ نجده رحمه الله حريصاً أشد الحرص على أن يبين في ترجمة الرجل ممن سمع، ومن لقي، وعمن يروي، مستعملاً في ذلك عبارات دقيقة وواضحة فيقول في الترجمة نفسها:

"... سمع من ... وعن ... " أو يقول: "سمع ... ورأى ... ويروي عن ... " وغيرها من العبارات الدقيقة في بيان من سمع منهم الراوي من بين من لقيهم.

وهو منهج سار عليه رحمه الله في كل تراجم كتابه، لم يحد عنه ولم يخالفه ولا مرة واحدة. ففي كل ترجمة أودعها "التاريخ الكبير" يذكر من لقي صاحبها ولم يثبت أنه سمع منهم، ومن رأى ولم يحادثهم أو يحدثوه، ومن روى عنهم ولم يثبت أنه لقيهم أو سمع منهم، ومن سمع منهم وأخذ عنهم مباشرة¹. قال ابن حجر: "... وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالبَاب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعنا"².

فاهتمامه رحمه الله بسماع الراوي ممن يروي عنه كان شديداً، وقد أعل أحاديث كثيرة ذكرها أثناء بعض تراجم الكتاب لعدم ثبوت سماع رواتها ممن يروون عنهم، وأمثلة ذلك:

المثال الأول:

¹ انظر أمثلة ذلك في التاريخ الكبير: المجلد الثالث، الترجمة 287، المجلد الخامس، التراجم: 741 و 861، المجلد السادس، التراجم: 1010 و 3171، المجلد السابع، الترجمة 3،... وغيرها كثير.

² ابن حجر، هدي الساري، ص 12

قال البخاري: "سليمان بن رزين قال ابن بشار عن غندر عن شعبة عن علقمة بن مرثدة عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ"¹ وقال ابن بشار نا ابن مهدي عن سفيان عن علقمة عن رزين الأحمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال أبو أحمد وابن كثير: سليمان بن رزين، وقال وكيع مرة: عن سليمان بن رزين الأحمر قال رزين بن سليمان، وقال لي إبراهيم بن المنذر نا أنس بن عياض سمع موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: "لو فعله أحد وعمر حي لرجمهما"²

قال أبو عبد الله وهذا أشهر ولا تقوم الحجة بسالم بن رزين ولا برزين لأنه لا يدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر³. فتعقيب البخاري واضح بأنه يعلّ الحديث بعدم سماع رواته من بعض.

المثال الثاني:

قال البخاري: "عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي عن أبيه عن جده قال: أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم كيف رأيت الأذان قال: "أَلْقِهِنَّ عَلَى بِلَالٍ فَإِنَّهُ أُنْذَى مِنْكَ صَوْتًا"⁴. فلما أذن بلال قدم عبد الله فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فأقام. قاله محمد بن سعيد عن عبد السلام بن حرب عن أبي العميس. وقال إبراهيم بن المنذر حدثنا ينعقد قال حدثني محمد بن عمرو الواقفي الأنصاري قال حدثني محمد بن سيرين عن محمد بن عبد الله بن زيد قال: "أراد النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان شيئاً فجاء عمي عبد الله بن زيد من بني الحارث من الخزرج فقال: أريت الأذان فقال: قم فألقه على بلال، فأذن به

¹ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 1801 ولم أجده في غيره.

² يعني المطلقة ثلاثاً تعود لمطلقها قبل أن تذوق العسيلة، أي قبل أن تتزوج غيره ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها فيحلّ لزوجها آنذاك أن يتزوجها مرة أخرى.

³ التاريخ الكبير، المجلد الرابع الترجمة 1801

⁴ أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في بدء الأذان 233/1 حديث 189 وقال: "حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أتم من هذا الحديث وأطول وذكر فيه قصة الأذان مثني مثني والإقامة مرة مرة وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربه ويقال ابن عبد رب ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد في الأذان". وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: كيف الأذان 199/1 حديث 499، وابن ماجه في كتاب الأذان والستة فيه، باب: بدء الأذان 228/1 حديث 706، والدارمي في كتاب الصلاة، باب: في بدء الأذان 185/1 حديث 1187، وأحمد في المسند

بلال، فلما أدن، قال عمي: أنا رأيته وأنا كنت أريد. قال فأقم أنت. قال: فأقام عمي¹ فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض² فصرّح رحمه الله بأن الحديث فيه نظر لأن ليس بين بعض الرواة في الإسناد تصريح بالسماع.

المثال الثالث:

قال البخاري: "صفوان بن عسال المرادي، له صحبة. حدثنا عبد الله ابن يزيد نا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني عبد الرحمن بن مرزوق عن زر بن حبیش عن صفوان بن عسال المرادي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم: "فُتِحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَابًا لِلتَّوْبَةِ فِي الْمَغْرِبِ عَرَضُهُ سَبْعُونَ عَامًا لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ"³ قال أبو عبد الله: لا يعرف سماع عبد الرحمن من زر"⁴.

ومرة أخرى يعقب البخاري على الحديث بعبارة واضحة بعدم ثبوت سماع الراوي في هذا الحديث من شيخه الصحابي رضي الله عنه.

وإذا لم يتبين له سماع الراوي ممن يروي عنه فإنه يتوقف فيه وينقل ذلك بكل أمانة ودقة كما فعل في ترجمة محمد بن صفوان الجمحي، ذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن سعد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أُنْتُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النُّبُوَّةُ"⁵. ثم قال: "لم يذكر سماعاً من سعيد فلا أدري أسمع منه أم لا"⁶.

فحرصه على ذكر سماع الراوي أو عدم سماعه ممن يروي عنه، والتوقف في ذلك إذا لم يتبين له، وتعليل أحاديث كثيرة بعدم تصريح رواتها بالسماع ممن يروون عنه، كل ذلك يدل على درجة إتقانه في ضبط شيوخ كل راو ممن لقي أو سمع منهم، وكذا ضبط الأحاديث ثابتة الصحة بعدم تطرق أي احتمال للانقطاع أو التدليس إليها.

¹ أخرجه البيهقي في سننه في كتاب الصلاة، باب: الرجل يؤذن ويقيم غيره 587/1 حديث 1873

² التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 575

³ أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب: في فضل التوبة والإستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده 316/5-

317 حديث 3546 و3547 وقال: حديث حسن صحيح

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2921

⁵ في صحيح البخاري: "حدثنا بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال:

قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى». كتاب فضائل

الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب (75/7).

⁶ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 333

واهتمام البخاري بثبوت سماع الراوي من شيخه كان بدءاً من الطبقات الأولى من الرواة وهم الذين عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم وأدركوا زمانه، حيث يقول فيمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وثبتت له صحبته: "صحب النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "سمع النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "له صحبة" أو "صاحب النبي صلى الله عليه وسلم" ولكنه يقول فيمن لم يثبت عنده سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم:

- "خداش بن أبي سلامة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أوصي امرءاً بأمة"¹ قاله جرير عن منصور عن عبيد الله بن علي. وقال ابن أبي شيبه نا شريك عن منصور عن عبيد الله بن علي عن أبي سلامة السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال وكيع عن سفيان عن منصور عن عبيد بن علي عن أبي سلامة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال مسدد عن أبي عوانة عن منصور عن علي ابن عبيد الله عن عرفة عن خداش أبي سلامة قال النبي صلى الله عليه وسلم. ولم يتبين سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم. وقال موسى ابن حزام أخبرنا أبو أسامة عن زائدة عن منصور عن عبيد الله بن علي السلمي عن خداش عن النبي صلى الله عليه وسلم"².

- "عبد الله بن هلال. قال أبو نعيم حدثنا سفيان عن إبراهيم ابن ميسرة عن عثمان بن عبد الله بن الأسود عن عبد الله بن هلال الثقفي قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: كدت أن أقتل في عناق من الصدقة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَوْلا أَنَّهَا تُعْطَى فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخَذْتُهَا"³. قال أبو عبد الله: لم يذكر عبد الله ابن هلال سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم"⁴.

- عبد الله بن عكيم الجهني. أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سماع صحيح. إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن هلال عن عبد الله بن عكيم الجهني وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم"⁵.

¹ أخرجه ابن ماجة في كتاب الأدب، باب: بر الوالدين 392/2 حديث 3657 وذكره الألباني في ضعيف ابن ماجة ص 297 رقم 733، والبيهقي في السنن، كتاب الزكاة، باب: الاختيار في صدقة التطوع 301/4 حديث 7767، وأحمد في المسند 404/4، والطبراني في المعجم الكبير 220-219/4

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 743

³ أخرجه النسائي في كتاب الزكاة، باب: إعطاء سيد المال بغير اختيار المصدق 17/2 حديث 2245 وذكره الألباني في ضعيف النسائي ص 78 حديث 2465

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 42

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 67

فالسماح قرينة مهمة في منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث، وعدم ثبوته أو ثبوت عدم وقوعه يؤدّيان بالإمام البخاري إلى تعليل الحديث.

المبحث الرابع تعليل أحاديث الصحابة

كان للإمام البخاري رحمه الله منهج فريد في التعامل مع تراجم بعض الصحابة التي أورد فيها أحاديث معلولة، مصدر علّتها ليس الصحابي الذي أورد الحديث في ترجمته وإنما بعض من في الإسناد إليه. وتصرفه هذا يدعو للتساؤل: لماذا يذكر الحديث المعلول في ترجمة الصحابي وهو بريء من علته، ولماذا لا يذكر الحديث في ترجمة الراوي الذي كان هو السبب في علته؟

إن محاولة فهم ذلك يكشف لنا عن دقة الإمام البخاري العجيبة، واطلاعه الواسع على مخرج الحديث، ومعرفته بكل راوٍ في سلسلة إسناده،

ودرجته من الثقة أو الضعف، ومدى مشاركته أو تفرده في هذا الحديث. فكلّ حديث أورده البخاري في ترجمة ما، له علاقة وطيدة بها، تنمّ عن سعة علمه رحمه الله، ودقيق فهمه، وعبقريته الفدّة، وفقهه في إيراد هذا الكم الهائل من الأحاديث في كتاب يبدو من النظرة السطحية له أنه كتاب تراجم.

فالإمام البخاري ذكر الحديث المعلول في ترجمة الصحابي رغم كون العلة فيه من جهة راو آخر في الإسناد، عندما يكون هذا الصحابي لم يعرف. ولم يشتهر إلا- بهذا. الحديث الواحد المذي- رُوي- عنه بطريق معلولة، أو أن هذا الحديث المعلول لم يعرف إلا من رواية هذا الصحابي وليس له شواهد أخرى. فالبخاري رحمه الله يريد أن يشير إلى التفرد في الراوي أو المروي أو فيهما معاً، مع الإشارة إلى العلة. وهذا دأبه رحمة الله عليه، يجمع فوائد كثيرة في إشارة واحدة دقيقة.

وقد يكون السبب من ذكره الحديث المعلول في ترجمة الصحابي هو أن هذا الحديث له علاقة مباشرة بالصحابي كأن يكون له فيه دعوة من النبي صلى الله عليه وسلم، أو قصة خاصة به، ولم يثبت الحديث بطريق صحيح خال من العلة، فيذكره البخاري في ترجمة الصحابي رغم علته التي جاءت من قبل راو آخر في الإسناد، لعلاقة هذا الحديث القوية والمباشرة بالصحابي.

وقد استعمل البخاري رحمه الله في تعليقه الأحاديث التي أوردها في تراجم بعض الصحابة ألفاظاً مختلفة، ولكنها واضحة من أن المراد بها هو أحد الرواة في الإسناد إلى ذلك الصحابي، كقوله: "في إسناده نظر" وهذا اللفظ هو الأكثر استعمالاً، أو "إسناده ليس بقوي".

وقد يصرّح البخاري باسم الراوي الوارد في إسناد الحديث وهو مصدر العلة فيه، كقوله: "راشد فيه نظر"، أو "عبيد فيه بعض النظر".

وقد يكون لفظ البخاري عاماً، لا يعرف من المقصود به بالضبط إلا بعد دراسة الحديث والإسناد، كقوله في نهاية الترجمة بعد ما يذكر الإسناد والتمتن: "ولم يصح" أو "فيه نظر" أو "لا يتابع عليه". وفيما يلي بعض الأمثلة لتراجم الصحابة التي أورد فيها البخاري الأحاديث المعلولة:

المثال الأول:

"ثوبان أبو عبد الله مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال إسحاق بن إبراهيم بن العلاء حدثنا أبوالمغيرة حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا راشد بن داود الصنعاني عن أبي اسماء الرحبي عن ثوبان قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَالِي وَلِبْنِي فَلَانَ جَعَلُوا أُمَّتِي شِيعَةً وَالْبَسُوا أُمَّتِي السَّوَادَ الْبَسَهُمُ اللَّهُ ثِيَابَ النَّارِ!"¹ قال أبو عبد الله: راشد فيه نظر"²

قال الجزري في أسد الغابة³: "ثوبان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ذوات عدد".

فثوبان من المقلين جدا في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعرف إلا بأحاديث يسيرة هذا واحد منها، ولأجل هذا ذكره البخاري في ترجمته رغم كونه حديثا موضوعا والوضع فيه ليس من الصحابي الجليل وإنما ممن في الإسناد إليه.

المثال الثاني:

"حذيفة بن اليمان العبسي أبو عبد الله. هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم مات بعد عثمان بأربعين يوما قاله عبيد الله بن موسى عن سعد بن أوس عن بلال عن حذيفة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "أَبُو الْيَقْظَانِ عَلَى الْفِطْرَةِ ثَلَاثًا وَلَكِنْ يَدْعُهَا حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يُنْسِيَهُ الْهَرَمُ"⁴ وقال أبو أحمد الزبيري عن سعد بن أوس عن بلال بلغني عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم. ولم يصح"⁵.

قال ابن حجر في ترجمة حذيفة بن اليمان في الإصابة: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة"، ولكن هذا الحديث لم يعرف إلا عن حذيفة، ولهذا ذكره البخاري في ترجمته، وهو حديث باطل موضوع.

المثال الثالث:

"خزيمة بن جزي له صحبة، قال محمد بن سلام أخبرني يحيى بن واضح عن ابن أسحاق عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزي. عن أخيه خزيمة بن جزي. قال: "قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

¹ رواه ابن الجوزي في الموضوعات كتاب الفضائل والمثالب، باب: ذكر حديث في غمض بني العباس، 2/288 حديث 855

² التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2128

³ 580/1 الترمذ 653

⁴ ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء، 5/205، والذهبي في ميزان الاعتدال، 3/150 الترجمة 5906

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 332

وَسَلَّمَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ أَحْنَاشِ الْأَرْضِ. قَالَ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: الضَّبُّ؟ قَالَ: لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحَرِّمُهُ، قَالَ: فَإِنِّي أَكُلُ مَا لَمْ تُحَرِّمْ، وَلِمَ؟ قَالَ: فَقَدْتُ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ وَرَأَيْتُ خَلْقًا رَابِنِي. قُلْتُ: الْأَرْنَبُ؟ قَالَ: لَا أَكُلُهَا وَلَا أَحَرِّمُهَا، قَالَ: إِنِّي أَكُلُ مَا لَمْ تُحَرِّمْ، وَلِمَ؟ قَالَ: نُبِّئْتُ أَنَّهَا تَدْمِي. قَالَ: الثَّعْلَبُ؟ قَالَ: وَمَنْ يَأْكُلُ الثَّعْلَبُ! قُلْتُ: الضَّبُّ؟ قَالَ: وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبَّ! قُلْتُ: الدُّبُّ؟ قَالَ: يَأْكُلُ الدُّبُّ أَحَدًا فِيهِ خَيْرٌ؟! ¹ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ ².

وقد قال ابن حجر في الإصابة: "له حديث في أكل الضبّ والضبع وغير ذلك أخرجه الترمذي وابن ماجه والبارودي وابن السكن وقال: لم يثبت حديثه ومداره على أبي أمية بن أبي المخارق أحد الضعفاء" ³ وقال ابن الأثير الجزري: "روي عنه حديث واحد في الضب مختلف في إسناده ومثله" ⁴

فخزيمة لم يعرف إلا بحديث واحد، روي عنه بطريق معلولة، تفرد بها راو ضعيف، وقال بعضهم متروك، ورماه بعضهم بالكذب، وذكره البخاري في ترجمته ليشير إلى كل ذلك معا.

المثال الرابع:

"سفينة أبو عبد الرحمن مولي أم سلمة القرشية زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة قال لي عبد العزيزنا ابن أبي فديك عن بريه بن عمر بن سفينة عن أبيه عن جده قال: "اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: خُذْ هَذَا الدَّمَ فَادْفَنْهُ مِنَ الطَّيْرِ وَالْدَّوَابِّ وَالنَّاسِ. فَتَغَيَّبْتُ فَشَرِبْتُه، ثُمَّ سَأَلَنِي أَوْ أَخْبَرَ أَنِّي شَرِبْتُه، فَضَحِكُ" ⁵

¹ أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الأطعمة ، باب: ما جاء في أكل الضبع، 309/3 حديث 1799 وقال أبو عيسى: "هذا الحديث ليس إسناده بالقوي، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم عن عبد الكريم أبي أمية وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل وهو عبد الكريم بن قيس بن أبي المخارق وعبد الكريم الجزري ثقة". وابن ماجه في سننه في كتاب الصيد باب: الأرنب، 275/2 حديث 3245، وفي كتاب العلل المتناهية، 661/2، حديث 1099 "روى عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزي عن أخيه خزيمة بن جزي أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأرنب فقال: لا أكله ولا أحرمه. قال المؤلف: وهذا لا يصح لأن عبد الكريم قد رماه أيوب السخيتاني بالكذب وقال أحمد ويحيى: ليس بشيء وقال الدارقطني متروك".

² التاريخ الكبير، المجلد الثالث، الترجمة 705

³ الإصابة، 241/5، الترجمة 2259

⁴ أسد الغابة، 173/2، الترجمة 1449

⁵ ذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء في ترجمة بريه بن عمر بن سفينة، 64/3 والذهبي في ميزان الاعتدال، 306/1، الترجمة 1157، وأدخله الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة

وقال- سريج نا حشرج- قلت لسعيد بن جمهان:- أين لقيت سفينة ؟ قال: ببطن نخلة زمن الحجاج. قال أبو عبد الله في إسناده نظر"¹.

فهذا الحديث الذي فيه قصة الصحابي سفينة مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه شرب دمه، لم يرو إلا من طريق واه بسبب تفرد بريدة به وهو ممن لا يحتمل تفرده. وقد حكى الذهبي عن البخاري أنه قال :إسناده مجهول² وقال ابن عدي: "لبرية عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاماً، لأنني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، ولبرية غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير وأرجو أنه لا بأس به"³.

المثال الخامس:

"عبد الله بن جراد له صحبة قال لي أحمد بن الحارث حدثنا أبو قتادة السلمي ليس بالحراني مات سنة 164 قال ح عبد الله بن جراد قال صحبني رجل من مؤتة فأتني النبي عليه الصلاة والسلام وأنا معه فقال: يا رسول الله ولد لي مولود فما أخيرا لأسماء؟ قال: "إِنَّ خَيْرَ أَسْمَائِكُمُ الْحَارِثَ وَهَمَّامَ، وَنِعْمَ الْإِسْمُ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَاسْمُوا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا تُسَمُّوا بِأَسْمَاءِ الْمَلَائِكَةِ.. قال: وَيَاسْمُكُ؟. قال: وَيَاسْمِي.. وَلَا. تَكُونُوا بِكُنْيَتِي"⁴. في إسناده نظر"⁵.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث الصحيح : "سموا باسمي ولا تكونوا بكنتي" بطريق أصح وأقوى من هذه. فهذا الحديث لم يعرف إلا من هذا الطريق، ولهذا أراد البخاري أن يشير .

المثال السادس:

"صعصة بن ناجية المجاشعي جد الفرزدق قال لي العلاء ابن الفضل حدثني عباد بن كسيب حدثني طفيل بن عمرو عن صعصة ابن ناجية المجاشعي: "قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمْتُ وَعَلَّمَنِي آيَا مِنَ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَمَلْتُ

¹ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2524

² الميزان، 306/1

³ الكامل، 64/3

⁴ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب: في حقوق الأولاد والأهلين، 394/6، وذكره ابن حجر في الإصابة في

ترجمة عبد الله بن جراد، 34/4 رقم 4606

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 63

أَعْمَالًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ: لَكَ أَجْرُهُ إِذْ مَنْ اللَّهَ عَلَيْكَ بِالإِسْلَامِ¹. فِيهِ نَظَرٌ²

قال الذهبي في ميزان الاعتدال³ عن الطفيل بن عمرو التميمي: "لا يعرف، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه". فهذا الحديث لم يجرى إلا من طريق الطفيل بن عمرو وهو غير معروف، وذكر البخاري له في ترجمة صعصعة بن ناجية هو للإشارة إلى هذا التفرد.

المثال السابع:

"ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، له صحبة، قال لي الأويسي عن عبد العزيز بن محمد عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ! نِعَمَ الرَّجُلُ عُمَرُ! نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو عُبَيْدَةَ! نِعَمَ الرَّجُلُ أُسَيْدُ بْنُ خُضَيْرٍ! نِعَمَ الرَّجُلُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ! نِعَمَ الْمَرْجُلُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ! نِعَمَ الْمَرْجُلُ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو. بْنُ الْجَمُوحِ!"⁴ قال: لي سليمان بن عبد الرحمن عن الوليد عن ابن جابر عن عطاء الخراساني عن بنت ثابت عن ثابت بن قيس وسالم مولى ابن حذيفة وكانا فيمن قاتل يوم مسيلمة فقاتلا حتى قتلا وذلك في عهد أبي بكر. إسناده ليس بقوي⁵.

وقد حسن الترمذي هذا الحديث، وفيه ذكر دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم ثابت، فهو رغم قول البخاري فيه إسناده ليس بقوي فله علاقة مباشرة بصاحب الترجمة ولذا ذكره فيها.

¹ ذكره الذهبي في الميزان 39993/2 في ترجمة الطفيل بن عمرو التميمي وقال: لا يعرف ورواه ابن سعد في الطبقات 67/2/1 وابن عساكر في تاريخه 438/7 والبغداد في تاريخه 140/3

² التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2978

³ 337/2 ترجمة رقم 3993

⁴ أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة بن الجراح، 437/5 حديث 3820، وفي باب: مناقب أبي عبيدة عامر بن الجراح، 422/5 حديث 3782 وقال: "هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث سهيل". وأخرجه أحمد في المسند عن أبي هريرة 147/2، والحاكم في المستدرک 327/3 حديث 5263

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2081

الفصل الثاني منهج البخاري في التصحيح

عرّف علماء الحديث الأجلاء الحديث الصحيح، وبيّنوا شروطه التي يجب أن تتوفر فيه وهي: أن يكون راويه ثقة، سمع الحديث ممن يحدث عنه، حديثه لا يخالف أصلاً شرعياً، ليس هو شاذاً ولا معطلاً. وعليه تكون القاعدة في تصحيح الحديث هي أن كل ما حدث به الثقة الضابط ولم يكن شاذاً، ولا معطلاً، ولا مخالفاً لأصول الشريعة، وكان موصولاً عمن يحدث عنه، ولم يثبت فيه أي خطأ فهو حديث صحيح. ومن هنا يمكننا القول بأن تصحيح الحديث يخضع لقواعد مضبوطة بعكس التعليل الذي لا يضبطه ضابط معيّن، وعلينا البحث والنظر في كل حديث معلول بعينه حتى يتبين لنا وجه العلة فيه، ومدى تأثيرها عليه، وعلى صاحبه. أما الترجيح بين طرق الأحاديث، وتصحيح بعضها وتعليل بعضها الآخر، فهو الذي يحتاج للدراسة واستخراج-ج- منهج البخاري- فيه، لأنه رحمه الله حين تختلف الروايات وطرق الحديث فإنه يرجّح بينها، فيحكم على أحدها أو بعضها بالصحة، وعلى بعضها الآخر بالخطأ. فما هو منهجه رحمه الله في تصحيح أو ترجيح الأحاديث؟

بعد تتبع الأحاديث التي أطلق فيها رحمه الله ألفاظ تصحيح أو ترجيح مختلفة وجدت أن منهجه في ذلك يعتمد على عدة قرائن أهمها: العدد، والأحظية، والشهرة، وبناء عليه فقد ضمّ هذا الفصل ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: التصحيح أو الترجيح بالأكثرية
- المبحث الثاني: التصحيح أو الترجيح بالمشهور
- المبحث الثالث: التصحيح بالأحظية

المبحث الأول التصحيح أو الترجيح بالأكثرية

تعتبر قرينة العدد قرينة قوية في الترجيح لاسيما إذا كان الاختلاف بين رواة ثقات متساوين أو متقاربين في المرتبة، فالترجيح بالعدد آنذاك يحل الإشكال لأنه كل ما زاد عدد الرواة المتفقين على رواية ما كلما قل احتمال خطئهم فيها وزاد احتمال صوابهم، فلا يتصور عقلا وواقعا أن يخطأ جمع من الناس في موضع واحد من روايتهم ويصيب واحد فقط الذي قال بخلاف قولهم. وقد اعتمد الإمام البخاري رحمه الله على هذه القرينة اعتمادا كبيرا في أحاديث كثيرة اختلف فيها رواتها، فرجح رحمة الله عليه بعضها على الآخر استنادا إلى أكثرية عدد الرواة في الأحاديث الراجعة على عددهم في الروايات المرجوحة. وهذه بعض الأمثلة:

المثال الأول:

"عباس بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، عن فضل بن عباس، قاله يحيى بن أيوب وابن جريج ومحمد بن عمر بن علي. وقال بعضهم عباس بن عبد الله بن عباس. قال محمد والأول أكثر"¹.
فرجح رحمه الله عبيد بالتصغير على عبد بسبب كثرة المقاتلين بالأول.

المثال الثاني:

"محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي، مديني، سمع عروة. قال لي زهير عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق وكان فقيها مسلما حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: "أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: احْتَرَقْتُ وَقَعْتُ بِأَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: تَصَدَّقْ، قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَأَتَاهُ إِنْسَانٌ بِطَعَامٍ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا أَدْرِي مَا هُوَ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ، قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنِّي! مَا لِأَهْلِي طَعَامٍ، قَالَ: فَكُلُوهُ"². حدثني الأويسى قال حدثني ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع فجاءه

¹ التاريخ الكبير، المجلد السابع، الترجمة 5

² أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب: من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستفتيا، 287/4 حديث 6822، ومسلم في كتاب الصوم، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، 643/2 حديث 1112

رجل من بني بياضة فقال: احترقت، وقعت بامرأتي في رمضان، قال: أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: أطعم ستين مسكينا، قال: ليس عندي، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه عشرون صاعا، قال: تصدق، قال: ما نجد عشاء ليلة، قال: فعد به على أهلك. حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال أخبرني عبد الرحمن أن محمدا أخبره أن عبادا حدثه سمع عائشة: قال رجل احترقت أفطرت في رمضان، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بمكتل فيه تمر فقال: تصدق به. حدثنا عبد الله قال حدثني الليث قال حدثني يحيى عن عبد الرحمن عن محمد عن عباد قال عن عائشة: حسبت أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم احترقت وطئت امرأتي في رمضان نهرا، قال: تصدق، تصدق، قال: ما عندي شيء فأمره أن يمكث فجاء عرق فيه طعام فأمره أن يتصدق به. وقال يزيد أخبرنا يحيى ولم يشك وقال أصبت أهلي في رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق. وقال أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان قال يحيى بن سعيد وأخبرني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر في رمضان بعرق رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين مسكينا، قال: ما أجده، فأتى بعرق تمر فقال: تصدق، قال أحد أحوج إليه مني! فضحك حتى بدت أنيابه صلى الله عليه وسلم ثم قال كله. قال أبو عبد الله وتابعه مالك وقال معمر ويونس وشعيب وإبراهيم بن سعد وابن عيينة وابن أبي عتيق والأوزاعي وليث وقعت بأهلي وقالوا هل تجد رقبة قال لا ثم تابعهم حماد بن مسعدة عن مالك وحديث هؤلاء أبين وقال معمر ويونس ومنصور وابن عيينة أطعمه أهلك وقال هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة ولم يصح أبو سلمة¹.

روى يحيى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة، ورواه عنه عبد الوهاب والليث وقد تقاربت روايتيهما في ألفاظها وفيها أن رجلا أفطر بسبب وطئه امرأته في نهار رمضان وجاء يستفتي النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بالصدقة. وقد شكّ الليث في قصة إفطار الرجل فقال: حسبت أن رجلا قال للنبي احترقت وطئت امرأتي بينما رواه يزيد عن يحيى ولم يشك وجزم بأن الرجل أصاب امرأته في نهار رمضان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: تصدق. وقد تابع عمرو بن الحارث يحيى في رواية هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة، ورواه عنه

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 114

الليث وقال فيه بمثل ما قال في حديثه عن يحيى. لكن ابن أبي الزناد يروي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم وخالف فيه عمرو بن الحارث ويحيى فقال- أن- رسول- الله- صلى الله عليه وسلم قال- للسائل: اعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: أطعم ستين مسكيناً. فالليث وعبد الوهاب يتفقان في رواية لفظ الحديث عن يحيى، وعن عمرو بن الحارث وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر السائل بالصدقة بينما يخالفهم ابن أبي الزناد ويروي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر السائل بعق رقبة فإن لم يجد فبالصدقة.

وللحكم في الخلاف بين ابن أبي الزناد من جهة وعمرو بن الحارث ويحيى من جهة أخرى، ساق الإمام البخاري رواية أخرى ليحيى يشارك فيها مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، يرويه عن يحيى سليمان وعنه أبو بكر بن أبي أويس وفيه أن الرجل أفطر في رمضان- ولم يذكر سبب الإفطار وهو وطأ زوجته في نهار رمضان- فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً ثم ذكر البخاري أن مالكا تابع يحيى في هذا الحديث.

وفي ختام الترجمة وفي بيان لإصدار حكمه على الحديث والفصل فيه ذكر البخاري جماعة من الرواة الثقات الأثبات الذين رَوَوْا الحديث عن ابن شهاب منهم: معمر ويونس وشعيب وإبراهيم بن سعد وابن عيينة وابن أبي عتيق والأوزاعي وليث كلهم يقولون أن الرجل قال: "وقعت بأهلي" فبينوا سبب الإفطار وهو الوطأ في نهار رمضان، وقد سأل الرسول صلى الله عليه وسلم السائل أولاً: هل يجد رقبة؟ فلما قال لا قال له صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً

فبالرغم من إمامة مالك وثقته في ابن شهاب الزهري فإن الإمام البخاري رحمه الله رجّح في هذا الحديث رواية العدد الأكبر من الرواة الثقات واعتمد على قرينة العدد في الترجيح.

المثال الثالث:

"محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري المديني، سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاري، وقال يونس بن يحيى عن عبيد الله بن موهب عن محمد سمع أبا سعيد الخدري.... وقال لنا آدم حدثنا شعبة قال نا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري سمعت عمتي سمعت عائشة قالت: "كُسِرُ

عَظُمَ الْمَيْتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا"¹. وعن عمرة عن عائشة قولها. ورفعها سعد بن سعيد وحارثة عن عمرة. عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى سليمان والدراوردي عن سعد ولم يرفعا. قال أبو عبد الله وغير مرفوع أكثر ورواه عروة والقاسم عن عائشة قولها"².

فاعتمد البخاري رحمه الله في ترجيح الحديث الموقوف على المرفوع على قرينة العدد فقال "وغير مرفوع أكثر" وأكّد ذلك بالإشارة إلى أن الرواة المكثرين والملازمين والأثبات في عائشة قد روه موقوفاً. فالحديث الموقوف يترجح بكل الأحوال، بالعدد وبالأحفظية.

المثال الرابع:

و كذلك ردّ الإمام البخاري حديث "أمّتي أمة مرحومة جعل عذابها بأيديها في الدنيا" الذي ذكره في ترجمة محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي وروي عنه بطرق كثيرة مضطربة بالقول: والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة وأن قوماً يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين وأشهر"³

المثال الخامس:

وردّ حديث برد بن عرين عن عمّته زينب بنت منجل سألتنا عائشة عن المجراد. فقالت: "زجر النبي صلى الله عليه وسلم صبياننا وكانوا يأكلونه"⁴. بحديث أبي عوانة عن السدي عن عبد الله البهي: "رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَأْكُلُ الْجَرَادَ"⁵. تابعه عبيد الله عن إسرائيل عن السدي نحوه. وحديث أبو النضر قال حدثنا شيبان عن زياد عن حسان بن أنس الثعلبي "كنت مع ابن أخت عائشة فأرسلت إليه بجراد" قال أبو عبد الله وهذا أكثر وهذا أصح ثم ساق الحديث الصحيح الثابت: حدثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: "عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ عَزَوَاتٍ أَوْ سِتَّ عَزَوَاتٍ تَأْكُلُ الْجَرَادَ"⁶.⁷

¹ سبق تخريجه في ص 164

² التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 443

³ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 60

⁴ ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال، 303/1، وابن القطان في الوهم والايهام، 803/5

⁵ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955 ولم أجده في غيره.

⁶ أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الذبائح والصيد، باب: إباحة الجراد، 3/ 457، حديث 5495،

ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إباحة الجراد، 3/ 229، حديث 1952

⁷ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 1955

وأخيرا فإن قرينة العدد والأكثرية مهمة في الترجيح بين الروايات لأن كثرة العدد وزيادته في رواية على أخرى، مع التوافق بين الرواة، يكسب الرواية قوة، ويرجّحها على الأخرى، خاصة إذا كان الرواة في الروايتين المختلفتين في نفس المرتبة أو في مراتب متقاربة. وقد اعتمد الإمام البخاري رحمه الله على هذه القرينة في مرات مختلفة كما بينا من خلال الأمثلة

المبحث الثاني التصحيح أو الترجيح بالشهرة

اتفق الأئمة النقاد على أن شهرة الحديث هي قرينة من قرائن صحته كما أن غرابته هي سبب للريبة والمشك في صحته مهما كان. ظاهره السلامة. فقد نبذ علماء الحديث الغرائب من الروايات واعتبروا ذلك سببا كافيا لردّها.

قال الإمام أحمد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء"¹.

قال الإمام مالك: "شرّ العلم الغريب"².

وقال الأعمش: "كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام"³.
بينما أشادوا كثيرا بالأحاديث المشهورة واعتبروا ذلك ميزة عظيمة في الحديث وقرينة قوية تضاف إلى مجموعة قرائن أخرى لتساهم في تصحيح الحديث.

يقول الإمام أبو داود: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم. ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذًا"⁴.

¹ نقلا عن ابن رجب الحنبلي في شرح العلال، ص 33

² المصدر نفسه

³ المصدر نفسه

⁴ رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص 29

ويقول ابن رجب: "وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة"¹.

ومنه قول ابن المبارك: "العلم هو الذي يجيئك من ههنا وههنا" يعني المشهور. وعن علي بن الحسين: "ليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن". وعن مالك: "شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس"².

وقد اعتمد الإمام البخاري رحمه الله على شهرة الحديث كقرينة قوية لتصحيحه أو ترجيحه على حديث آخر وأمثلة ذلك:

المثال الأول:

قال البخاري³: "سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج، مدني، مولى الأسود بن سفيان المخزومي، سمع سهل بن سعد وعطاء بن أبي رباح والنعمان بن أبي عياش، سمع منه مالك والثوري وابن عيينة، وقال محمد بن إسحاق حدثني أبو حازم الأفزر مولى الأسود بن سفيان المخزومي هو القاص، وقال لنا أحمد وعلي نا عبد الرزاق عن معمر عن أبي حازم عن سهل بن سعد "إِرْتَجَّ أَحَدٌ وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ"⁴ وقال الليث عن هشام بن سعد عن أبي حازم وزيد بن أسلم أخبراه أن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عن سعيد بن زيد أشهر حدثني عثمان أخبرني ابن وهب أنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم وأبي حازم أن سعيد بن زيد قال كنت عاشر عشرة مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذا.

فهذا الحديث الصحيح هو مشهور من رواية سعيد بن زيد، عاشر عشرة كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم، وقد رواه هشام بن سعد عن أبي حازم فقال: عن سعيد بن زيد، وخالفه معمر فقال: عن أبي حازم عن سهل بن سعد، وإنما هو سعيد بن زيد، كذلك روى الليث

¹ شرح العلل، ص 33

² المصدر السابق

³ التاريخ الكبير، المجلد الرابع، الترجمة 2016

⁴ الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذا خليلا، 11/3 حديث 3675 ولفظه: سعد النبي صلى الله عليه وسلم أحدا، ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله وقال: (اثبت أحد، فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيدان) من طريق محمد بن بشار ثنا يحيى عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم سعد أحدا... الحديث

وابن وهب عن هشام. وتابع زيد بن أسلم أبي حازم فقال: سعيد بن زيد. وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده¹ حديث سعيد بن زيد كاملاً:

حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا علي بن عاصم قال حصين: أخبرنا عن هلال ابن يساف عن عبد الله بن ظالم المازني قال:

- لما خرج معاوية من الكوفة استعمل المغيرة بن شعبة قال: فأقام خطباء يقعون في علي قال: وأنا إلى جنب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: فغضب فقام فأخذ بيدي فتبعته فقال: ألا ترى إلى هذا الرجل الظالم لنفسه الذي يأمر بلعن رجل من أهل الجنة فأشهد على التسعة أنهم في الجنة ولو شهدت على العاشر لم آثم قال: قلت: وما ذاك قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم: اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد قال: قلت: من هم فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك قال: ثم سكت قال: قلت: ومن العاشر قال: أنا.

- حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم التيمي عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال:- أشهد أن علياً رضي الله عنه من أهل الجنة قلت: وما ذاك قال: هو في التسعة ولو شئت أن أسمى العاشر سميته قال: اهتز حراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اثبت حراء فإنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعلي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وأنا يعني سعيداً نفسه...

المثال الثاني::

قال البخاري²: "عبد الرحمن بن أبي ليلى التغلبي، قال محمود حدثنا هاشم نا شيبان عن أشعث حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى التغلبي عن أبي جحيفة، وقال موسى عن أبي عوانة عن أشعث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي جحيفة أو غيره: ملعون في التوراة ثمن الكلب ومهر البغي

¹ 189/1

² التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 1093

وثن الدم. وقال أبو الوليد عن شعبة عن عون سمع أباه نهى النبي صلى الله عليه وسلم¹. وهذا أشهر.

فهذا الحديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه وهو مشهور عن عون- بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة بلفظ: نهى النبي صلى الله عليه وسلم... ولم يعرف بلفظ: ملعون.... الذي رواه عبد الرحمن بن أبي ليبي عن أبي جحيفة مع ما في إسناد حديثه من اضطراب فهو يقول مرة عن أبي جحيفة ويقول أخرى عن أبي جحيفة أو غيره. وقد بين البخاري الحديث الصحيح والمشهور بقوله: "هذا أشهر" فالحديث المشهور المعلوم بين الناس أولى بالاتباع من الحديث الغريب.

المثال الثالث:

قال البخاري: "حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي، عن كريب وعكرمة، قال علي: تركت حديثه. قال شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس: "قال النبي صلى الله عليه وسلم في أم إبراهيم: أعتقها"² ولم يصح. وقال عمرو عن عطاء عن ابن عباس: "ما أمهات الأولاد إلا بمنزلة شاتك أو بعيرك."³ قال أبو عبد الله وهذا المعروف من فتيا ابن عباس"⁴.

ولم أعثر على الحديثين اللذين ذكرهما البخاري في غير التاريخ الكبير، ولكن الإمام مالك ذكر في موطأه، في كتاب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة⁵، عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: "أيا وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها، ولا يهبها، ولا يورثها، وهو يستمتع بها، فإذا مات فهي حرة." ثم قال الإمام مالك: "وبهذا قال أكثر التابعين والأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء."

¹ الحديث في الجامع الصحيح للبخاري، كتاب البيوع، باب: موكل الربا لقول الله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين... الخ 82/2 حديث 2086 وهو بلفظ: "رأيت أبي اشتري حجاما فأمر بمحاجمه فكسرت فسلأته عن ذلك، قال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الدم، وثن الكلب، وكسب الأمة، ولعن الواشمة والمستوشمة، وأكل الربا وموكله، ولعن المصور." وفي لفظ آخر: "وكسب البغي" بدل "كسب الأمة"

² لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير

³ لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير

⁴ التاريخ الكبير، المجلد الثاني، الترجمة 2872

⁵ 83/4

فرواية حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس التي يقول فيها بعنق الأمة التي ولدت من سيدها تخالف الرواية الثانية التي يرويها عطاء عن ابن عباس والتي هي فتوى ابن عباس بأن أم الولد هي ملك سيدها يستمتع بها كأبي ملك خاص له، ولا يستوجب عليه عتقها بعد ما ولدت منه. وهذا الذي اشتهر وعرف بين الناس واستفاض من فتيا ابن عباس يردّ الحديث الذي جاء عنه من رواية حسين بن عبد الله وما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر فيه تفصيل وتوضيح فأم الولد هي ملك سيدها يستمتع بها كيفما شاء ولكنه لا يبيعهها أو يورثها لغيره وتنتال حريتها بمجرد موت سيدها. وهو قول جمهور العلماء.

فالشهرة والاستفاضة في الحديث في اسناده أو متنه أو فيهما معا، قرينة مهمة لترجيح المشهور المعلوم على الغريب، وقد اعتمد البخاري على هذه القرينة في التصحيح والترجيح بين الأحاديث.

المبحث الثالث التصحيح بالأحفظية

الحفظ والضبط من أهم الشروط وأولها اعتبارا في الحكم على الرواة ثقة أو ضعفا، والترجيح بينهم، وقد اعتمد الأئمة في تصحيح الأحاديث والترجيح بينها إذا ما اختلف رواتها على مدى قوة حفظ كل راو منهم، مع مراعاة الحيثيات الأخرى وهي الشيخ الذي اختلفوا عنه، والمكان الذي حدث فيه كل واحد بهذا الحديث، وطريقة التحديث وغيرها من الحيثيات. ذلك لأن بعض الرواة هو ثقة في شيخ معين وضعيف في غيره، وبعضهم هو أوثقهم في هذا الشيخ دون غيره، وبعضهم هو ثقة فيما حدث من كتابه وضعيف فيما حدث من حفظه، وهكذا...

وقد رجّح الإمام البخاري رحمه الله أحاديث على أخرى بسبب أن رواها أحفظ وأضبط من غيرهم ممن روى هذه الأحاديث وأمثله:

المثال الأول:

قال البخاري: "عبد الله بن محمد بن أبي بكر القرشي، التيمي، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة، قاله مالك عن الزهري عن سالم. قال علي قال هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن محمد بن أبي بكر. وقال عبد الرزاق: سالم عن عائشة رضي الله عنها وحديث مالك أصح. يحيى بن سليمان ثنا بن وهب عن مخرمة عن أبيه سمعت نافعاً سمعت عبد الله بن أبي بكر يحدث عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم. لا أراه إلا ابن أبي عتيق"¹.

فعندما اختلف مالك ومعمر وعبد الرزاق في الرواية عن الزهري، صحح الإمام البخاري حديث مالك ورجح روايته على رواية معمر وعبد الرزاق لأن مالك هو أحفظ وأثبت في الزهري من غيره، فإذا ما خالف مالك رواية آخرين في الزهري فإن الحكم يكون بصحة قول الزهري ما لم تقم قرينة قوية على خطئه. فالأصل في رواية مالك عن الزهري أنها الأصح بسبب أن مالكا هو الأحفظ والأثبت في الزهري. وقد اعتمد الإمام البخاري على أحفظية مالك وثبته في الرواية عن الزهري فرجح حديثه على حديث معمر وعبد الرزاق.

المثال الثاني:

قال البخاري: "إبراهيم بن عبد الله بن حنين، مولى عباس بن عبد المطلب الهاشمي، سمع أباه. قال لنا إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ"² وقال لي إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال حدثنا فلان عن يحيى حدثني عمرو بن سعد الفدكي أن نافعاً أخبره قال حدثني بن حنين أن علياً حدثه نهاني النبي صلى الله عليه وسلم مثله. وقال لنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن بن حنين أن علياً أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهاه. وقال لي إسحاق بن يزيد قال حدثنا شعيب قال الأوزاعي حدثني عمرو بن سعد قال حدثني نافع قال حدثني عبد الله بن حنين قال حدثني علي نهاني النبي صلى الله عليه وسلم. وقال لنا بن سلام

¹ التاريخ الكبير، المجلد الخامس، الترجمة 580

² أخرجه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود 298/1 حديث 263 ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، 292/1 حديث 479-480

أخبرنا وكيع قال أخبرنا أسامة عن عبد الله بن حنين سمع علياً مثله . قال أبو عبد الله وقال الزهري وزيد بن أسلم ومحمد بن عمرو وشريك بن أبي نمر وابن إسحاق والحارث بن أبي ذباب وإسحاق بن أبي بكر ويزيد بن أبي حبيب عن إبراهيم عن أبيه عن علي عن النبي عليه السلام وقال بن عجلان والضحاك وداود بن قيس عن إبراهيم عن أبيه عن ابن عباس عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال لي بيان حدثنا النضر قال أخبرنا شعبة عن أبي بكر سمعت عبد الله بن حنين عن ابن عباس قال: " نهيت أن اقرأ راعكاً " وقال بن المنكدر عن عبد الله بن حنين عن علي: نهاني النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو عبد الله ولم يصح فيه بن عباس وما روى مالك عن نافع أصح¹ .

هذا الحديث عن علي رضي الله عنه في النهي عن القراءة في الركوع، رواه جماعة من الثقات الأثبات ووقع بينهم اختلاف في مواقع عدة من الحديث، فبينما يرويه مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عبد الله بن حنين عن علي، يرويه عمرو بن سعد عن نافع مباشرة عن عبد الله بن حنين عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون واسطة إبراهيم بن عبد الله بن حنين، وكذلك يرويه يحيى وأسماء بدون ذكر إبراهيم بن عبد الله بن حنين. وقد روت جماعة من الثقات هم: الزهري، وزيد بن أسلم، ومحمد بن عمرو، وشريك بن أبي نمر، وابن إسحاق، والحارث بن أبي ذباب، وإسحاق بن أبي بكر، ويزيد بن أبي حبيب هذا الحديث فقالوا عن إبراهيم عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروت جماعة أخرى الحديث عن إبراهيم عن أبيه عن ابن عباس عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فزادوا ابن عباس في الإسناد. وروى بعضهم عن عبد الله بن حنين عن ابن عباس بدون إبراهيم وعلياً. وقد ردّ البخاري الروايات التي ذكرت في إسنادها ابن عباس وقال: "لم يصح فيه ابن عباس"

ولفظ حديث مالك "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع" بصيغة العموم بينما هو في رواية غيره بصيغة الخصوص وخطاب رسول الله موجّه لعلي "نهاني النبي صلى الله عليه وسلم ... " وقد رجّح الإمام البخاري رحمه الله من بين كل هذه الروايات الكثيرة للثقات الأثبات رواية مالك فقال: ما روى مالك عن نافع أصح ، أي أن الحديث يروى عن علي بصيغة العموم "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم"

¹ التاريخ الكبير، المجلد الأول، الترجمة 953

وسلم عن القراءة في الركوع" يرويه عنه عبد الله بن حنين وعنه ابنه إبراهيم. وقد رجّح البخاري حديث مالك على الجماعة لأن مالكا أحفظ في نافع من غيره وأعلم، وإذا خالف أحد مالكا في نافع يرجح مالك بسبب أنه هو الأحفظ عن نافع والأثبت فيه.

وأخيرا وكخلاصة لهذا الفصل نقول ان تصحيح الأحاديث والترجيح بين طرقها يعتمد على حيثيات وقرائن عديدة ومختلفة يلجأ إليها الناقد للحكم في مخالفة راو لآخر أو اختلاف مجموعة رواة ثقات فيما بينهم ليعرف من أصاب منهم ومن أخطأ. وقد رأينا أن الإمام البخاري اعتمد في تصحيحه للأحاديث والترجيح بين طرقها المختلفة على قرائن عدّة كانت أهمها قرينة العدد. أو- الأكثرية،- وقرينة المشهرة- أي- شهرة- الحديث واستفاضته مما يكسبه قوة، وقرينة الأحظية في الشيخ.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الموسوم بـ"منهج الإمام البخاري في تحليل الأحاديث وتصحيحها من خلال كتابه التاريخ الكبير" أودّ أن أسجل ما خلصت إليه من نتائج، أخصها في النقاط التالية:

- 1- كتاب التاريخ الكبير من أهم مصادر الأحاديث والعلل، وهو مع كون ظاهره كتاب تراجم إلا أنه مصدر مهم لعلم العلل والنقد الحديثي. وقد اعتمد العلماء عليه اعتمادا كبيرا في استخراج علل الحديث والكلام عليها كما صرح بذلك الترمذي وثبت عن أبي حاتم وأبي زرعة أنها لما وقفا على كتاب التاريخ الكبير للبخاري ألفا على منواله كتاب العلل، وكتاب الجرح والتعديل، واستفادا منه علما كثيرا.
- 2- احتوى كتاب التاريخ الكبير على ثروة حديثية ضخمة، مع انفراده بعدد من الأحاديث لا توجد في غيره من الكتب.
- 3- استطاع أن يبرز ببراعة ودقة متناهية علاقة الحديث الذي يذكره خلال الترجمة بصاحب الترجمة، وبالتالي إبراز العلاقة القوية والوطيدة لنقد المرويات بالكلام في الرواة، علاقة التعليل والتصحيح بالجرح والتعديل وأن الثاني تابع للأول وليس العكس.
- 4- تعامل مع تراجم الصحابة تعاملًا فنياً عبقرياً، حيث نجده يذكر الحديث المعلول في ترجمة الصحابي وليس لهذا الصحابي علاقة بعلّة الحديث، فهي من جهة راو آخر في الإسناد قد يكون مجهولاً أو متروكاً. لكن الإمام البخاري يفعل ذلك ليشير إلى فوائد مهمة غير أن الحديث معلول، ومن تلك الفوائد:
 - أن هذا الصحابي لم يعرف إلا بهذا الحديث الذي وصلنا عنه معلولاً، وليس له حديث غيره. وللحديث طرق أخرى ولكن ليس للصحابي حديثاً آخر.
 - أن هذا الحديث لم يعرف إلا بهذا الإسناد إلى هذا الصحابي، وللصحابي أحاديث أخرى ولكن هذا الحديث الذي ذكره له البخاري في ترجمته لم يعرف إلا عنه.
 - هذا الصحابي وهذا الحديث لم يردا إلا في هذا الإسناد وهذه الرواية.

- 5- النقد الحديثي لم يكن وليد الظروف أو الحاجة أو الصدفة، ولم يأت وسيلة دفاعية أو علاجية للسنة النبوية مما لحق بها من الوضع والكذب، بل كان وسيلة وقائية ناجعة، تمّ استخدامها منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم مع بعضهم البعض ولم يكن الوضع ولا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بدأ بعد. ولكن النقد الحديثي لم يقف عند صورته التي كان عليها وقت الصحابة رضي الله عنهم، بل ما زال يتطور وينمو ويتنوع ويتكثف يوما بعد يوم وعصرا بعد عصر ليفي بحاجيات كل مرحلة ويلبي متطلباتها.
- 6- يمثل عصر الإمام البخاري رحمه الله العصر الذهبي للنقد الحديثي، ففيه اكتمل نضجه، واتضحت معالمه، وبرز رجاله، وظهرت مصنفاته واسبقلت عن غيرها من كتب الرواية.
- 7- يعدّ الإمام البخاري أحد أساطين النقد الحديثي وفرسانه، ولم يتفوق فيه على أقرانه فحسب بل حتى شيوخه أذعنوا له فيه وسلّموا له بالإمامة والصدارة. أما تلامذته ومن جاء بعده فما من أحد منهم خطّ خطأ أو كتب كلمة في العلل إلا وكان الإمام البخاري مستندا له ومرجعا أساسيا.
- 8- تقييد العلة بالغموض والخفاء، وعدم اعتبار الأسباب الظاهرة مثل كذب الراوي وفسقه عللا لوضوحها وظهورها، لأنه يشترط في العلة الغموض والخفاء، يجب وضعه في إطاره الزمني المناسب له وهو مرحلة ما بعد تدوين السنة، حيث صار الكذّابون، والوضّاعون، والمتروكون، والفسّاق، معروفين، مكشوفين، بفضل أئمة الحديث الذين كشفوهم، وفضحوهم، وبيّنوهم للناس، فصاروا أسبابا ظاهرة. أما في مرحلة ما قبل تدوين السنة، فقد كان الرواة الكذّابون، والفسّاقون، مدسوسين مع باقي الرواة ولم يكونوا قد تميّزوا بعد عن غيرهم فلم يكن فسقهم أو كذبهم ظاهرا، ولم يكتشف إلا بعد البحث، والتنقيش، والتنقيب، وتبيين الأئمة النقاد له، فصارت علة حديثهم ظاهرة جليّة وهي الكذب أو الفسق. ولهذا نجد في

منهج الأئمة المتقدمين وفي تطبيقاتهم العملية التعليل بالجرح والكذب فهو لم يكن ظاهرا لهم وما صار ظاهرا لهم إلا بعد البحث والتفتيش، ثم بينوه للناس فأصبح ظاهرا جليا معلوما لمن جاء بعدهم.

9- العلة عند الإمام البخاري هي كل خطأ صدر من الراوي سواء كان ثقة أم ضعيفا، وسواء كان في السند أم في المتن.

10- ألفاظ البخاري في التعليل دقيقة ولكل واحد منها دلالة خاصة. وقد تفاوت استعماله لها كثرة وقلة.

11- التفرد والمخالفة هما محوران مركزيان يدور عليهما تعليل الأحاديث وتصحيحها في منهج الإمام البخاري.

12- أعل البخاري أحاديث الضعفاء والثقات والمجاهيل بالتفرد ولم يكن تفرد الثقة مقبولا عنده لمجرد أنه ثقة.

13- أهم قرائن التعليل عند الإمام البخاري بالمخالفة هي: التعليل بالمخالفة للنصوص الشرعية، والتعليل بالمخالفة لحديث الراوي نفسه، والتعليل بالمخالفة لفتوى الراوي وما اشتهر عنه، التعليل بالمخالفة للواقع.

14- أعل البخاري أحاديث كثيرة بعدم ثبوت سماع رواتها بعضهم من بعض.

15- أهم قرائن الترجيح عند الإمام البخاري هي: الترجيح بالأكثرية، الترجيح بالشهرة، الترجيح بالأحفظية.

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وأحب أن أقترح بعض الإقتراحات وأوصي ببعض التوصيات للباحثين والمهتمين بعلوم الحديث فأقول:

1- على الباحثين في علوم الحديث أن يتوجهوا بدراساتهم إلى كتب الأئمة المتقدمين لمحاولة اكتشاف مناهجهم، وفهم طريقتهم، وإدراك مكنونات ألفاظهم وعباراتهم في هذا العلم، لتجنب إساءة فهمها، وبالتالي انحراف استخدامها، مما سيترتب عليه خلط كبير في الفهم وخطب عشوائي في التطبيق لها.

2- التوجه نحو إنجاز وإنتاج عمل موسوعي لأعمال المتقدمين، فلا يكفي للحديث عن منهج البخاري أو غيره من الأئمة المتقدمين أن

ننجز بحث ماجستير أو دكتوراه، بل يحتاج الأمر إلى دراسات معمقة مستفيضة تستغرق وقتاً أكبر من الذي يستغرقه الطالب لإنهاء رسالته، وتتكاثر فيه جهود أوفر، وتحشد لها الأموال والطاقات لتأتي بثمار أينع، وتتم الاستفادة منها بصورة أوضح وأكبر.

3- التوجه نحو العمل المؤسسي في إنجاز الدراسات الحديثة، فبدل أن يقوم باحث واحد بدراسة مؤلف ضخم من مؤلفات أحد الأئمة المتقدمين، فيبذل فيه وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، وربما تملكه اليأس أحياناً، والملل أحياناً أخرى، والتعب، يستحسن أن يشترك في عمل واحد من هذا النوع مجموعة من الباحثين المقتردين، تحت رعاية مؤسسة علمية مقنطرة.

وأخيراً فإن هذا جهد بشري، فما كان في هذا البحث من نقص، وعيب، وخطأ، فهو من نفسي ومن الشيطان، استغفر الله عليه، وأتوب إليه منه، وما كان فيه من فتح وصواب فهو من الله، أحمده عليه، وما توفيقي إلا بالله، والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- 1- فهرس الآيات
- 2- فهرس الأحاديث والآثار
- 3- فهرس الأعلام المترجم لهم والأعلام الذين وردوا أمثلة
- 4- فهرس المصادر والمراجع
- 5- فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا	الآية 75	25
سورة الأنعام وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ	الآية 165	53
سورة الحجر إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الآية 9	59
سورة العنكبوت وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ	الآية 29	122
سورة فاطر وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ	الآية 43	25
سورة غافر وَأَفْوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ	الآية 44	25
سورة الإخلاص قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	آية 1	67

فهرس الأحاديث

(أ)

أبو اليقظان على الفطرة ثلاثا ولن يدعها حتى يموت أو ينسيه الهرم
221

أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد فقال احترقت وقعت
229

إحتجم النبي صلى الله عليه وسلم 222

أحد جبل يحبنا ونحبه وهو على ترع من ترع الجنة 109

إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع 52

إذا بلغكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يعرف ويلين 151

إذا توضأ ومسح ثم خلع خفيه يغسل قدميه 135

إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم فأنا آمركم به 151

إذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين 98

إذا صلى ثلاثا أو أربعاً ولا يدري كم صلى يجعلها ثلاثا 49

إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنما يخرج ولا يولج 196

إذا كان الوهم الأجرد فأعد الصلاة 202، 41، 248

إذا لعن آخر هذه الأمة أولها 114

ارتج أحد وعليه النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان
234، 156

اصبروا حتى تلقوني على الحوض 26

أطيب الكسب عمل الرجل بيده 120

أقتلوا ذا العقبتين والأبتر فمن لم يقتلها فليس منا 130

أقيمت الصلاة فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ناسا يصلون فقال
أصلاتان؟ 40

ألقيهن على بلال فإنه أندى منك صوتا 215

ألهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر 147، 248

أن أبا طلحة وأبيا أكلا خبزا ولحما ولم يتوضأ 205

أن أمتي أمة مرحومة جعل عذابها بأيديها في الدنيا 164، 211، 212،
232

أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ولم يتوضأ 204، 206

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: ألا أنكحك 116
إن أحدكم يتكلم بالكلمة ما يظن أن تبلغ 141
إن خير أسمائكم الحارث وهمام ونعم الإسم عبد الله وعبدالرحمن
وسموا 223

إن شئت سبعت لك وسبعت لنسائي 185
إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلاث 185
إن قرني الكباش قد نسيت أن آمرك أن تغيرهما ولا ينبغي 187
إن كان استكره جارية امرأته فهي حرة 192
إن الله - عز وجل - اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشا 28
إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه 53
إني أنا أبو القاسم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي 28
إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن 52
أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة 43
أنه أكل لحما ولم يتوضأ 204
أنه أمر بالوضوء مما غيرت النار 205
أنه ليغان على قلبي حتى استغفر الله مائة مرة 140
أهدي النبي صلى الله عليه وسلم طائر كان يعجبه 127
أوصي امرءا بأمه 217
أيما صبي حج ثم أدرك فعليه الحج 148، 209

(ب)

بينما رجل يمشي في حلة معجبة به نفسه إذ خسف الله به الأرض 195

(ت)

توبوا إلى الله فإنني أتوب إلى الله في اليوم مائة مرة 140
توضؤوا مما مست النار 205

(ث)

ثلاث من النبوة، تعجيل الإفطار وتأخير السحور 43

(ج)

جئت أسألك عن أحناش الأرض 221

(ح)

الحدود كفارة 201

الحلف حنث أو ندم 144

(خ)

خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب 116
خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم عمته فأنكحني ولم يتشهد 116

(د)

دخلت على رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة عثمان وفي
يدها مشط 112

(ر)

رأيت عائشة تأكل الجراد 163، 206، 232
رأس مائة سنة يبعث الله ريحا باردة يقبض فيها روح كل مسلم 110
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة رفع يديه 134

(ز)

زجر النبي صلى الله عليه وسلم صبياننا وكانوا يأكلونه 163، 204،
232

(س)

سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يوليني الخمس فأعطاني ثم أبو
بكر 178

سئل البراء: أكان وجه النبي صلى الله عليه وسلم مثل السيف؟ 29
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس 51
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر أنه رأى ربه في المنام 131

(ش)

شرب النبي صلى الله عليه وسلم اللبن وكان يصيب ثوبه ولا يتوضأ
177

(ص)

صلى النبي صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس فحوّل 161

(ط)

طوبى لمن تواضع من غير منقصة 33

(ع)

عمرة في رمضان تعدل حجة 101

(غ)

غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات 163، 206، 232

(ف)

فتح الله عز وجل بابا للتوبة في المغرب عرضه سبعون عاما 216

فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلائس 116

(ق)

قال النبي صلى الله عليه وسلم في أم إبراهيم أعتقها 147، 208، 236
القدريّة مجوس أمتي 100

قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعرض علي الإسلام 224

(ك)

كان إذا جمع المقام صلى أربعاً 124

كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ولا يتوضأ من اللحم 204، 251

كان أنس رضي الله عنه يتوضأ مما مسته النار 204

كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل تسعاً 132

كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث 181

الكذب بقدر 100

كسر عظم الميت ككسره حياً 162، 232

كل لحوم الحمر الأهلي 204

كلكم راع 103

كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننطلق نترمي في بني سلمة
152

كنت مع ابن أخت عائشة فأرسلت إليه بجراد 163، 206

كنت نهيتكم عن زيارة القبور 91

(لا)

لا تحل النهبة 139

لا تستضيئوا بنار المشركين ولا تنقشوا في خواتيمكم عربياً 32

لا تشدوا الرحال إلا إلى البيت العتيق 143

لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة 143

لا تضربوا إماء الله 32

لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة 149

لا صدقة فيما دون خمسة أوسق 200

لا صلاة لمن سمع النداء ثم لم يأت إلا من علة 106

لا فرع ولا عتيرة 199

لا مقابلة ولا مدابرة ولا شرفاء سليمة العين والأذن 96

لا وضوء لمن لم يسلم 132

لا يتناجى اثنان دون الثالث 128

لا يحل له حتى يذوق العسيلة 215

(ل)

اللقيط عبد 193

لك أجره إذ منّ الله عليك بالإسلام 107، 224

لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها 218

ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى 200

(م)

ما أدري أعزير نبيا كان أم لا 201

ما أمهات الأولاد الا بمنزلة شاتك أو بعيرك 147، 208، 236

ما سمعتم عني من حديث تعرفونه فصدقوه 104

ما من عبد من أمتي صلى عليّ صادقا من نفسه 119

مالي ولبني فلان جعلوا أمتي شيعا وألبسوا أمتي السواد 220

مثل مؤخرة الرجل 155

مدمن خمر كعابد وثن 94

مسح النبي صلى الله عليه وسلم رأسي ودعا لي 125

ملعون في التوراة ثمن الكلب ومهر البغي وثن من الدم 158

من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم معبد

32

من استقاء فعليه القضاء 196

من أصدق امرأة ومن أدان ديناً 109

من انتسب إلى تسعة آباء كفار يريد بهم عزا أو كرما 128

من جلس فقال سبحانك ربنا وبحمدك فهو كفارة 144

من دعا على ظالمه فقد انتصر 25

من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار 26

من ستر مؤمنا في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة 53

من شاء عتر ومن شاء لم يعتر 199

من قال ليلة عرفة ألف مرة 125

من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له 56

من قال يثرب مرة فليقل المدينة عشرا 124

من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة 111

من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء 41

من مات مفارقا للجماعة فقد خلع ربة الإسلام 159، 105

من نسي فأكل أو شرب فليتم صومه 196
من إجلال الله على العباد إكرام ذي الشيب المسلم 180
مهما نسيت فلم أنس أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قائما 133
المؤمن يأكل في معي واحد 92

(ن)

نعم الرجل أبوبكر! نعم الرجل عمر! 224...
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع 239
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الحمر الأهلي 203
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب 158، 236
نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يمشي بين المرأتين 176

(و)

وتأتون في ناديكم المنكر قال: الضراط 122
وضأت النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك فمسح على خفيه 153

(ي)

يحشر الله العباد-أو الناس-عراة غرلا بهما... 54
اليمين آثمة أو مندمة 144
يوشك أن تداعى عليكم الأمم 138

فهرس الأعلام المترجم لهم والأعلام النماذج

- 1- آدم بن أبي إياس..... 21
- 2- إبراهيم بن بشار الرمادي.....
103
- 3- إبراهيم بن سويد 101
- 4- إبراهيم بن طهمان 104
- 5- إبراهيم بن محمد بن ثابت 150
- 6- إبراهيم بن موسى 18
- 7- إبراهيم بن ميمون..... 105
- 8- إبراهيم بن يزيد بن قديد 98

- 9- أحمد بن إشكاب 21
- 10- أحمد بن يزيد بن إبراهيم 127
- 11- اسحاق بن راهويه 27
- 12- اسحاق بن سيار 153
- 13- أسماء بن الحكم الفزاري 210
- 14- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر 114
- 15- إسماعيل بن أبي أويس 20
- 16- أصبغ بن الفرّج 21
- 17- أغر المزني 140
- 18- أيوب بن سليمان بن بلال 20
- 19- ابن أبي ذئب=محمد بن عبد الرحمن بن
المغيرة 104
- 20- أبو أحمد=محمد بن سليمان بن فارس 22
- 21- أبو أسامة=حماد بن أسامة القرشي 119
- 22- أبو بشر=محمد بن أحمد بن حماد
الدولابي 22
- 23- أبو التياح=يزيد بن حميد الضبعي 132
- 24- أبو جعفر بن محمد بن
ركانة 117
- 25- أبو الحسن العسقلاني 117
- 26- أبو ریحانة 128
- 27- أبو عاصم النبيل 19
- 28- أبو العباس=أحمد بن محمد بن سعيد بن
عقدة 44
- 29- أبو عبد الرحمن
المقري 20

- 30- أبو عيسى الترمذي 21
- 31- أبو مسهر 21
- 32- أبو نعيم=الفضل بن دكين 19
- 33- أبو الوليد=أحمد 20
بن محمد
- الأزرقى 20
- 34- أبو اليمان 21
- 35- بدل بن المحبر 19
- 36- برد بن عرين 163
- 37- بريد بن عبد الله بن أبي بردة 103
- 38- بشار بن كدام 144
- 39- بشر بن شعيب 121
- 40- بشير بن المهاجر 110
- الغنوي 110
- 41- بلال بن الحارث المزني 141
- 42- ثابت بن قيس بن شماس 224
- 43- ثعلبة بن بلال العبدي 177
- 44- ثعلبة بن الحكم الليثي 139
- 45- ثوبان مولى النبي صلى الله عليه 220
- وسلم 220
- 46- جرير بن زيد 195
- 47- جهجاه 93
- 48- الحارث بن عمرو 199
- السهمي 199
- 49- حاشد بن إسماعيل 15
- 50- حجاج بن منهل 19
- 51- حذيفة بن اليمان العبسي 221
- 52- حرب بن عبيد الله 200
- 53- حسان بن حسان البصري 20
- 54- الحسن بن صباح 114
- 55- الحسن بن كثير 128

56-	حسين	بن	عبد	الله	بن	عبيد
	الله			146.....		
57-	حسين بن ميمون	الخندي		178.....		
58-	الحكم بن سعيد	الأموي		99.....		
59-	حميد الكندي			128.....		
60-	الحميدي			20.....		
61-	حيي الخولاني			155.....		
62-	خالد بن مخلد			19.....		
63-	خالد بن يزيد	المقرئ		19.....		
64-	خزيمة بن جزي			21.....		
65-	خصيف			181.....		
66-	خلف بن تميم			114.....		
67-	خلاد بن يحيى			20.....		
68-	داود	بن	أبي	صالح		
	المزني			176.....		
69-	الزبير بن الشعشاع			203.....		
70-	زياد بن سيمين	كوش		40.....		
71-	سريج بن النعمان			18.....		
72-	سعيد	بن	أبي	سعيد		
	المقبري			104.....		
73-	سعيد بن أبي مريم			21.....		
74-	سعيد بن سعيد			119.....		
75-	سعيد	بن	عمير			
	الأنصاري			119.....		
76-	سفينة أبو عبد الرحمن			222.....		
77-	سكين الضمري			92.....		
78-	سلمة بن حبيب			123.....		
79-	سلمة	بن	دينار، أبو	حازم		
	الأعرج			156.....		
80-	سلمة بن وردان	الليثي		132.....		
81-	سليمان بن بريدة			98.....		
82-	سليمان بن رزين			214.....		

- 83- سليمان بن مرثد 132
- 84- سهيل بن أبي صالح 144
- 85- شداد بن شرحبيل 133
- 86- الصائغ=الفضل بن 37
- 87- صدقة بن الفضل 18
- 88- صعصعة بن ناجية 107
- 89- صفوان بن عسال 216
- 90- ضرار بن عمرو 138
- 91- طاوس بن 105
- 92- طفيل بن عمرو 224
- 93- طلق بن غنام 19
- 94- عامر بن عبد الله بن 134
- 95- عبادة بن نسي 128
- 96- عباس بن عبيد الله بن 228
- 97- عبدان بن عثمان 18
- 98- عبد الجبار بن 278
- 99- عبد الرحمن بن أبي ليبي 158
- 100- عبد الرحمن بن حماد 19
- 101- عبد الرحمن السندي 204
- 102- عبد السلام بن حفص أبو مصعب 161
- 103- عبد العزيز الأويسي 20
- 104- عبد العزيز بن جريج 181

- 105- عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبع
الحراني.....179
- 106- عبد القدوس بن بكر بن
خنيس.....134
- 107- عبد الله بن أبي الهذيل.....143
- 108- عبد الله بن جراد.....223
- 109- عبد الله بن رجاء.....19
- 110- عبد الله بن سري.....114
- 111- عبد الله بن طاهر.....27
- 112- عبد الله بن طاوس.....105
- 113- عبد الله بن المبارك.....16
- 114- عبد الله بن محمد بن أبي بكر
القرشي.....38
- 115- عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن
الأشقر.....22
- 116- عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن عبد ربه
.....215
- 117- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن
اليمان.....17
- 118- عبد الله بن المكنف.....108
- 119- عبد الله بن يوسف.....21
- 120- عبد المؤمن بن عبادة
العبدى.....125
- 121- عبد الملك بن أبي
سليمان.....127
- 122- عبد الملك بن سعيد بن سويد
الأنصاري.....151
- 123- عبد الملك بن عبد الرحمن بن يوسف
.....130
- 124- عبد الواحد المالكي.....124
- 125- عبيد بن الخشخاش.....133
- 126- عبيد بن سليمان الأغر.....93

- 127- عبيد بن سليمان الباهلي 92
- 128- عبيد الله بن موسى 19
- 129- عثمان بن حفص 124
- 130- عثمان بن طلحة 187
- الحجبي 187
- 131- عثمان بن عبد الرحمن 124
- الوقاصي 124
- 132- عزرة بن قيس 125
- 133- عفان بن مسلم 18
- 134- علي بن بلال 152
- 135- علي بن الحسن بن شقيق 18
- 136- علي بن عتيق 194
- 137- علي بن عياش 21
- 138- عمارة بن عامر 131
- 139- محمد بن أبي بكر بن عمرو بن 185
- حزم 185
- 140- محمد بن اسحاق بن طلحة 211
- التيمي 211
- 141- محمد بن جعفر بن 228
- الزبير 228
- 142- محمد بن ركانة 117
- القرشي 117
- 143- محمد بن السائب بن بركة 149
- 144- محمد بن سابق 18
- 145- محمد بن سكين 106
- 146- محمد بن سليمان 95
- 147- محمد بن سلام البيكندي 15
- 148- محمد بن سيرين 196
- 149- محمد بن عبد الرحمن بن أبي 201
- ذئب 201
- 150- محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن 162
- زرارة 162

- 151- محمد بن عبد الله 112
- 152- محمد بن عبد الله بن 128
- 153- محمد بن عرعة 19
- 154- محمد بن عقبة 147
- 155- محمد بن عيسى ابن 18
- 156- محمد بن كعب القرظي 111
- 157- محمد بن يزيد بن 109
- 158- محمد بن يوسف 15
- 159- مسلم بن الحجاج 21
- 160- مكي بن إبراهيم 18
- 161- موسى بن عبيدة بن نشيط 92
- 162- هلال بن زيد 101
- 163- وائل بن داود 119
- 164- يحيى بن يحيى 18
- 165- يعقوب بن سلمة الليثي 132
- 166- يوسف بن محمد بن يزيد بن 109
- صيفي

قائمة المصادر والمراجع

1. اختصار علوم الحديث : عماد الدين ابن كثير، (مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث) دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م.
2. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، ط2-المكتب الإسلامي، بيروت، 1405 هـ/1985م.
3. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر النمري القرطبي (مطبوع مع الإصابة في تمييز الصحابة) دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).

4. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، دار الشعب، مصر.
5. الإصابة في تمييز الصحابة: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).
6. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: شمس الدين السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت (دت).
7. الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: إكرام الله إمداد الحق – ط1- دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، 1412 هـ/1993م.
8. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين: د نور الدين عتر، – ط2 – مؤسسة الرسالة بيروت، 1408 هـ/1988م.
9. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد محمد شاكر- ط1 – دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ/1982م.
10. بحوث في تاريخ السنة المشرفة: د. أكرم ضياء العمري، – ط4 – مؤسسة الرسالة، بيروت.
11. البداية والنهاية: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، د.ط، بيروت: مكتبة المعرفة، د.ت
12. بيان خطأ البخاري في تاريخه: (أبومحمد) عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ط2، بيروت: دار الفكر، 1411هـ/1991م
13. تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي، مصورة دار مكتبة الحياة
14. التاريخ الصغير: أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، تحقيق: إبراهيم زايد نشر دار الوعي بطلب، ودار التراث بالقاهرة 1396 هـ/1976م.
15. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، (دت).
16. تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي دار الكتب العلمية، بيروت.
17. تاريخ دمشق: الحافظ ابن عساكر الدمشقي: نشر مجمع اللغة العربية دمشق.

18. التتبع لما في الصحيحين (مطبوع مع التتبع): أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: مقل بن هادي الوادعي، ط1- دار الكتب العلمية، 1405 هـ/1985م.
19. تحرير تقريب التهذيب: د. بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط ط1، مؤسسة السالة 1417 هـ/1997.
20. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط3- (مصورة عن الطبعة الهندية) دار الكتاب العربى، بيروت، 1404 هـ/1984م.
21. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند 1384 هـ.
22. تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى، شرح الفاظه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة - ط1 - دارالكتب العلمية بيروت، 1417 هـ/1996م.
23. تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبى، دارالتراث العربى، بيروت، (دت)
24. الترغيب والترهيب: أبو محمد زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى - حققه محمد محى الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.
25. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانى، اعتنى به وحققه: أيمن صالح شعبان - ط1 - دار الكتب العلمية، بيروت، 1416 هـ/1996م.
26. تفسير القرآن العظيم: عماد الدين ابن كثير، - ط2 - نشر دار ابن باديس، الجزائر 1418 هـ/1998م.
27. مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: عبدالرحمن بن أبى حاتم الرازى، - ط1 - مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد، الهند.
28. تقريب التهذيب: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى، اعتنى به: عادل مرشد - ط1 - مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416 هـ/1996م.

29. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق في مقدمة ابن الصلاح:
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي - ط2 - دار الحديث،
1405هـ / 1984م.
30. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير:
شهاب الدين أحمد بن علي حجر العسقلاني - تحقيق: عبد الله ها
شم اليماني المدني، المدينة المنورة، 1384هـ / 1964م.
31. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: ابن عبد البر الأ
ندلسي، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، ط1 - المطبعة
الملكية، الرباط، 1383هـ.
32. التمييز: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (مع منهج
النقد عند المحدثين)، حققه: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة
الكوثر.
33. تنزية الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: أبو
الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق: عبدالوهاب عبد
اللطيف، وعبد الله الصديق ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،
1981م.
34. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني،
اعتنى به: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد - ط1 - مؤسسة الرسالة،
بيروت، 1416هـ / 1996م.
35. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج المزي، تحقيق:
د. بشار عواد معروف - ط1 - مؤسسة الرسالة، بيروت،
1400هـ / 1980م.
36. تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: هذبه ورتبه الشيخ عبد
القادر بداران، دار المسيرة - ط2 - 1399هـ / 1979م.
37. توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنطار: محمد بن إسماعيل
الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - ط1 - مطبعة
السعادة القاهرة، 1366هـ.
38. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات
ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - ط1 - دمشق
1969م.

39. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، (مطبوع مع شرحه فتح الباري)، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار الريان للتراث القاهرة.
40. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر مكتبة الرياض 1403هـ.
41. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ط1- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
42. الحديث المعلول قواعد وضوابط: د. حمزة عبد الله المليباري، ط1- دار الدي عين مليلة الجزائر، (دت).
43. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط4، دار الكتاب العربي بيروت، 1405هـ.
44. خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي ط1- مكتبة الرشد الرياض.
45. الدراية في تخريج أحاديث الهداية: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، (دت).
46. درة الغواص في أوهم الخواص: الحريري، دار المثنى، بغداد.
47. رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنة: أبو داود سليمان بن الأشعث، حققها وعلق عليها وقدم لها: محمد الصباغ ط3- المكتب الإسلامي بيروت، 1401هـ.
48. الرسالة المستطرفة: لبيان كتب السنة المشرفة: السيد محمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
49. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة ط2- مطابع دار القلم، بيروت 1388م.
50. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكرياء يحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، ط1- الناشر مكتبة دار المدينة المنورة، 1408هـ.
51. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني، ط4- المكتب الإسلامي، 1405هـ/1985م.

52. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، - ط 1 - المكتب الإسلامي، بيروت، 1392هـ.
53. السنة قبل التدوين: د. محمد عجاج الخطيب، - ط 1 - مكتبة وهبة، القاهرة، 1383هـ/ 1963م.
54. السنن: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم يمانى، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ/ 1966م.
55. سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق ومراجعة: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
56. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
57. سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
58. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ/ 1966م.
59. سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ/ 1987م.
60. السنن الكبرى: أحمد بن الحسن بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مرجعة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/ 1994م.
61. سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، د. ط / بشرح: الحافظ جلال الدين السيوطي، بيروت : دار إحياء العربي، د. ط
62. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي - ط 9 - مؤسسة الرسالة بيروت، 1413م.
63. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفرج عبد الحي ابن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.
64. شرح ألفية العراقي: لناضمها الإمام زين الدين العراقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

65. شرح النووي على صحيح مسلم: أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي، - ط 2 - دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.
66. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي - ط 2 - عالم الكتب، 1405هـ/1985م.
67. شروط الأئمة الخمسة: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، - ط 1 - دار الكتب العلمية بيروت.
68. شعب الإيمان: ط 1 / تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م.
69. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان الفارسي: أبو حاتم بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة 1414هـ/1993م.
70. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، راجعه ورقمة محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت 1374هـ/1954م.
71. الضعفاء الكبير: أبو جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية بيروت، 1404هـ/1984م.
72. ضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.
73. عارضة الأحوزي شرح صحيح الترمذي: الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتب العربي، (د ت).
74. علل الترمذي الكبير: رتبة أبو طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: صبحي السامرائي وزملاؤه، - ط 1 - عالم الكتب، بيروت، 1409هـ/1989م.
75. علل الحديث: ابن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، 1405هـ.
76. العلل المناهية في الأحاديث الواهية: أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، - ط 1 - دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.
77. العلل في الحديث: د. همام عبد الرحيم سعيد - ط 1 - دار العدوي، الأردن، 1400هـ/1980م.

78. العلل ومعرفة الجال: أحمد بن حنبل واية عبد الله بن أحمد: تحقيق وتخريج د. وصي الله عباس - ط1 - المكتب الإسلامي، دار الخاني الرياض 1408هـ/1988م.
79. علوم الحديث: ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه، د. نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية، بيروت، لبنان 1410هـ/1981م.
80. عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحلق العظيم آبادي، - ط2 - دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ .
81. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني: رقم أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي وراجعته قصي محب الدين الخطيب، وعلق على الأجزاء الأولى منه الشيخ ابن باز - دار الريان للتراث 1407هـ/1986م.
82. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، شرح الفاظه وخرج أحاديثه وعلق عليه: صلاح محمد عويضة - ط1 - دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ/1993م.
83. الفهرست: محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، (د ت) .
84. فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، - ط1 - المكتبة التجارية الكبرى مصر 1356هـ.
85. القاموس المحيط: مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت، (د ت)
86. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت) .
87. قواعد في علوم الحديث: ظفر أحمد العثماني التهانوي: حققه وراجع نصوصه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة - ط3 - مطابع دار القلم، بيروت 1392هـ.
88. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحي مختار عزاي، دار الفكر، بيروت 1409هـ/1988م.

89. كشف الخفاء ومزيل الإلباس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي - ط4 - تحقيق: أحمد القلاش مؤسسه الرسالة بيروت، 1405هـ.
90. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (المعروف بحاجي خليفة)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/ 1992م.
91. الكفاية في علم الرواية: أحمد بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق: د. أحمد هاشم - ط2 - دار الكتب العربي 1406هـ/ 1986م.
92. اللآلي المصنوعة في أحاديث الموضوعات: جلال الدين السيوطي، - ط3 - دار المعرفة بيروت، 101هـ.
93. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، (د ت).
94. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1406هـ/ 1986م.
95. المجروحين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، - ط1 - دار الوعي، 1396هـ.
96. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهثمي، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، القاهرة بيروت، 1407هـ.
97. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي - تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، - ط1 - دار الفكر، بيروت، 1391هـ/ 1971م.
98. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي: ضبط وتخرير وتعليق د. مصطفى ديب البغا، - ط4 - دار الهدى عين مليلة، الجزائر 1990م.
99. المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- ط1 - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1411هـ/ 1990م.
100. المسند: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، دبط، بيروت: دار الفكر، د ب ت.
101. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، - ط1 - مكتبة المعارف، الرياض، 1407هـ.

102. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
103. معجم مقابيس اللغة: أبو الحسن بن فارس- القاهرة 1366هـ/1971م.
104. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الحكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين- ط3- منشورات دارالآفاق الجديدة، بيروت 1400هـ/1980م.
105. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشن - ط 3 - دارالكتاب العربي، 1417هـ/1996م.
106. مقدمة تحقيق الجرح والتعديل لا بن أبي حاتم: عبدالرحمن المعلمي اليماني (انظر الجرح والتعديل)
107. المنار المنيف: ابن قيم الجوزية، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المبوعات الإسلامية، 1404هـ.
108. موضح أوهام الجمع والتفريق: تحقيق: عبدالرحمن بن يحي المعلمي، ط2، بيروت: دارالفكر، 1411هـ/1991م.
109. الموضوعات: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان - ط2 - الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة 1407هـ.
110. الموطأ: مالك ابن أنس: صححه ورقمه وخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دارالكتاب المصر، القاهرة.
111. الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين محمد بن أحمد الذهني، اعتني به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلام بطلب.
112. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين محمد بن أحمد الذهني، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - ط1 - دارالكتب العلمية، بيروت 1995م.
113. نزهة النظر بشرح نخبة الكفر في مصطلح حديث أهل الأثر: ابن حجر العسقلاني، علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهي شركة الشهاب، الجزائر (دت).
114. نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف بن أحمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دارالحديث، مصر 1357هـ.

115. النكت على كتاب ابن صلاح: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: ربيع بن هادي عمير - ط1 - المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1404هـ/1984م.
116. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني، دارالقلم، بيروت، (دت).
117. هدي الساري مقدمة فتح الباري: أحمد بن علي حجر الغسقلاني: - ط1 - دار الريان للتراث الإسلامي، القاهرة 1407هـ/1986م.
118. يحي بن معين وكتابة التاريخ: د. أحمد نور سيف - ط1 - طبعه المركز العلمي للبحث وإحياء التراث كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية أم القرى، مكة المكرمة، 1399هـ/1989م.

فهرس المحتويات

الإهداء.....	2
شكر وتقدير.....	3
المقدمة.....	4
الباب الأول: التعريف بالإمام البخاري وبكتابه التاريخ الكبير،	
ومكانته في النقد الحديثي.....10	
الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير.....	12
المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري.....	14
اسمه ونسبه، مولده، طلبه العلم وسعة حفظه.....	14
رحلاته.....	16
شيوخه وتلاميذه.....	17
وفاته، مصنفاته.....	22
منزله العلمية وثناء الأئمة عليه.....	23
محنته وثباته.....	24
المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير.....	27
طريقة ترتيب تراجم التاريخ الكبير.....	29
بعض المصطلحات الغامضة في التاريخ الكبير.....	32
الجمع والتفريق بين راويين أو أكثر في التاريخ الكبير.....	35
اعتراضات العلماء على بعض التراجم في التاريخ الكبير.....	36
الأحاديث في التاريخ الكبير.....	38
العنونة والسماع وموقف البخاري منها.....	41
أهمية كتاب التاريخ الكبير.....	44
الفصل الثاني: أطوار نشأة النقد الحديثي ومكانة الإمام البخاري	
فيه.....47	
المبحث الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحاً.....	49

- 1- تعريف النقد لغة 49
- 2- تعريف النقد اصطلاحاً 49
- المبحث الثاني: مراحل نشأة النقد وتطوره إلى عصر الإمام البخاري..... 51**
 - 1- العامل الأول لظهور النقد والمحلة الأولى التي مرّ بها..... 51
 - 2- العامل الثاني في تطور النقد والمرحلة الثانية التي مرّ بها..... 55
- المبحث الثالث: مكانة الإمام البخاري في نقد الأحاديث..... 64**
- الباب الثاني: ألفاظ البخاري في التعليل والتصحيح أو الترجيح..... 70**
 - الفصل الأول: مفهوم العلة وأجناسها..... 72**
 - المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً..... 74**
 - 1- تعريف العلة لغة..... 74
 - 2- تعريف العلة اصطلاحاً..... 77
 - المبحث الثاني: أجناس العلة..... 83**
 - المبحث الثالث: مفهوم الحديث المعلوم..... 86**
 - الفصل الثاني: ألفاظ التعليل عند الإمام البخاري..... 89**
 - المبحث الأول: قوله في الحديث: "لا يصح، لم يصح،..."..... 91**
 - المبحث الثاني: قوله في الحديث: "لم يثبت، لم يثبت رفعه،..."..... 96**
 - المبحث الثالث: قوله في الحديث: "لا أصل له"..... 98**
 - المبحث الرابع: قوله في الحديث: "منكر"..... 100**
 - المبحث الخامس: قوله في الحديث: "وهو، وهو وهم، هذا وهم،..."..... 103**
 - المبحث السادس: قوله في الحديث: "فيه نظر، في إسناده نظر،..."..... 106**
 - المبحث السابع: قوله في الحديث: "يختلفون في إسناده"..... 109**
 - المبحث الثامن: قوله في الحديث: "غير محفوظ"..... 111**
 - المبحث التاسع: قوله في الحديث: "لا أعرف راويه" أو "إسناده مجهول"..... 114**
 - المبحث العاشر: قوله في الحديث: "خطأ"..... 119**
 - المبحث الحادي عشر: قوله في الحديث: "مقلوب"..... 122**

المبحث الثاني عشر: قوله في الحديث: "لا يتابع عليه".....	123
المبحث الثالث عشر: قوله في الحديث: "مرسل".....	127
المبحث الرابع عشر: قوله في الحديث: "منقطع".....	130
المبحث الخامس عشر: قوله في الحديث: "لا يعرف سماع فلان من فلان".....	131
الفصل الثالث: ألفاظ التصحيح والترجيح عند البخاري.....	136
المبحث الأول: قوله في الحديث: "هذا أصح".....	138
المبحث الثاني: قوله في الحديث: "هذا أولى".....	143
المبحث الثالث: قوله في الحديث: "هذا هو المعروف".....	146
المبحث الرابع: قوله في الحديث: "هذا أشبه".....	149
المبحث الخامس: قوله في الحديث: "حسن".....	153
المبحث السادس: قوله في الحديث: "أشهر".....	155
المبحث السابع: قوله في الحديث: "محفوظ".....	159
المبحث الثامن: قوله في الحديث: "أثبت".....	161
المبحث التاسع: قوله في الحديث: "أكثر".....	162
الباب الثالث: منهج البخاري في التعليل والتصحيح	165
الفصل الأول: منهج الإمام البخاري في التعليل	170
المبحث الأول: التعليل بالتفرد	174
النوع الأول: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد رواتها من المجاهيل	176
النوع الثاني: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد رواتها من مراتب متباينة	179
النوع الثالث: أعلّ البخاري أحاديث بالتفرد رواتها من الأئمة الثقات	184
المبحث الثاني: التعليل بالمخالفة	189
صور المخالفة	191
أولاً: الأحاديث التي أعلها البخاري بسبب مخالفة راوٍ آخر أو ثق منه، أو راوثة لمجموعة من الرواة الثقات	193
ثانياً: التعليل بالمخالفة للثابت من النصوص الشرعية	199

ثالثا: التعلييل بالمخالفة لما ثبت عن راويه من روايته أو فعله.....	203
رابعا: التعلييل بالمخالفة للمشهور والمعروف من فتوى الراوي.....	207
خامسا: التعلييل بالمخالفة للمشهور والمعروف من الواقع.....	210
المبحث الثالث: التعلييل بعدم السماع.....	214
المبحث الرابع: تعلييل أحاديث الصحابة.....	219
الفصل الثاني: منهج البخاري في التصحيح.....	226
المبحث الأول: التصحيح أو الترجيح بالأكثرية.....	228
المبحث الثاني: التصحيح أو الترجيح بالشهرة.....	233
المبحث الثالث: التصحيح أو الترجيح بالأحظية.....	238
الخاتمة.....	242
الفهارس.....	246
2- فهرس الآيات.....	247
3- فهرس الأحاديث والآثار.....	248
4- فهرس الأعلام.....	255
5- فهرس المصادر والمراجع.....	262
6- فهرس المحتويات.....	274